



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذ:  
عبد الحميد فرج

إعداد الطالب:  
أحمد كانش

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. خالد بقاص
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. عبد الحميد فرج
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. مراد هاشم

الموسم الجامعي: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي هداني إلى نور العلم وميزتي بالعقل ويسر طريقي فله الحمد أولاً وأخيراً

الحمد لله الذي أعطاني من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملي

أحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم

جرت العادة أن يكون وراء إعداد كل بحث أشخاص يساهمون بالنصح والتوجيه

ومن باب الجميل أن أتقدم بشكري الخالص:

إلى من لم يبخل علياً بالنصائح القيمة والإرشادات والتوجيهات إلى الأستاذ المشرف

### عبد الحميد فرج

و أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الذين أمدوا لي يد المساعدة

الاخوة والأخوات من تونس الشقيقة وأخص بالذكر

- سهام بن سدرين- رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة

-محمد بن سالم- نائب رئيس هيئة الحقيقة والكرامة

- رضوان المصمودي- رئيس مركز دراسات الاسلام والديمقراطية

- حميدة العجنقي – مناضلة ضد الاستبداد في عهد بن علي

- يحي مجيدي- طالب سنة أولى دكتوراه بجامعة المنار بتونس العاصمة

إلى كل هؤلاء شكراً جزيلاً و عفوا لمن سقط اسمه سهواً

- أحمد كانش -

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :  
يا من أحمل اسمه بكل فخر  
يا من يرتعش قلبي لذكره  
يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث..... أبي لزهاري كانش رحمه الله  
إلى ينبوع الحنان و الصبر و التفاؤل و الأمل  
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله..... أُمي الغالية حفظها الله الزهرة احمدي  
إلى من كان عوناً لي  
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله  
إلى أشهم النساء ..... زوجتي الكريمة كينة كريمة  
وابنائني الكرام تسنيم وسيرين ولزهاري و يقين  
والى كل اهل زوجتي الكرام  
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة  
..... إخوتي واخواتي  
وجميع ابناء عمومتي  
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات  
إلى من جعلهم الله أخوتي في الله و من أحببتهم بالله .....اصدقائي  
واخص بالذكر اخي ورفيق دربي علي باحدي

# مقدمة

يعتبر موضوع الانتقال الديمقراطي من المواضيع الحديثة و الذي تطرق له معظم الباحثين و المفكرين في علم السياسة و علم الاجتماع على أساس ارتباطه بالدولة الحديثة و كانوا يسعون إلى معرفة طبيعته و أسبابه و مستقبله فهو يتميز بالاتساع و الشمولية و التعقيد و يختلف من بلد إلى آخر و من فترة إلى فترة من خلال الظروف التي تشهدها معظم مناطق العالم و التي تتميز بالتغير و عدم الثبات.

كما أن أغلب الدراسات ارتبطت بمفهوم ديمقراطية الدولة إذ أن مفهوم الديمقراطية بالمعنى الحديث ارتبط بالدرجة الأولى بالفكر الغربي و أصبح فيما بعد تؤول إليه جميع دول العالم.

و بالرغم من ذلك لا يمكن أن نغفل الأفكار السابقة لهذا المفهوم كأفكار فلاسفة الحضارة اليونانية الأوائل مثل أرسطو و سقراط و أفلاطون وصولاً إلى الأفكار التي جاء بها فلاسفة العقد الاجتماعي على أن الإنسان انتقل من الحالة الطبيعية إلى مرحلة المجتمع السياسي بعد أن اهتدى إلى فكرة العقد مروراً بإسهام الفكر الإسلامي في شكل الدولة تلك الأفكار كان لها السند التاريخي و الفكري لتطور مفهوم الدولة بالإضافة إلى التحولات السياسية الكبرى التي عرفت أوربا وارتباطها كذلك بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية وانتقل المجتمع الاوربي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحداثي و من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي.

فالديمقراطيات الحديثة شهدت عدة موجات سابقة للتحول من الشمولية إلى الديمقراطية بدأت الموجة الأولى مع نشوب "الثورة" الأمريكية عام 1776 و الثانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية و الموجة الثالثة بعد انهيار المعسكر الشيوعي أما الرابعة فقد مست المنطقة العربية بعد الأحداث التي عرفتھا الدول العربية سنة 2011.

كما كان لهذا التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي عدة فواعل و عدة قوى داخلية و خارجية ساهمت في وجوده و تفاعلت معه في تأطيره من بعد، و لعل من بين أهم تلك الفواعل الأحزاب

السياسية و التي تعبر عن إرادة المجتمع و تمثل توجهاته الفكرية و السياسية و تعتبر أداة من أدوات الحكم و التي يمكن للشعب أن يمارس السلطة من خلالها عبر الممثلين.

فالأحزاب السياسية باختلاف نشأتها واختلاف طبيعتها هي التي كان لها الدور البارز في تفعيل الديمقراطية ولا يمكن أن نتصور ديمقراطية بدون أحزاب بل أن ضعف الأحزاب و عدم قدرتها على القيام بوظيفتها يعد مؤشر من مؤشرات التراجع عن الديمقراطية .

ولهذا كان لزاما على النخب المؤثرة في المجتمع أن تعمل على توعيته بأن يفرز أحزابا قوية تعمل على تأمين مسار انتقال السلطة و تعمل على تأمين الديمقراطية و الوصول إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

أما الحديث عن السياق العربي فإن التغيرات المتسارعة التي شهدتها الدول العربية بدءا من سنة 2011 فقد اربكت الجميع بما فيها الأحزاب السياسية و التي كانت أصلا مهمشة و غير مؤطرة في زمن الدكتاتورية و هذا مما أدى بدخول تلك المجتمعات في دوامة من العنف و الاستقرار نتيجة لعدم وجود نخب تؤطر المجتمع في تلك البلدان ماعدا الحالة التونسية و التي تعتبر استثناء نتيجة لعدة اسباب أهمها وجود مجتمع مدني أطر الحياة السياسية و المجتمعية في زمن الدكتاتورية و أطر التحركات الشعبية و النقابية التي تطالب بالحقوق الاجتماعية، كما أن غلق الحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال ساهم في تحول تلك النخب السياسية و الحزبية بالنضال داخل مؤسسات المجتمع المدني و هذا ما نلاحظه من خلال تداخل العمل الجمعي بالعمل الحزبي ، و أن كثير من المعارضين السياسيين خاصة اليساريين و القوميين تمكنوا من ممارسة العمل السياسي من خلال منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل و منظمة المحامين و كذلك منظمات حقوق الإنسان و من خلال الكتابات في الصحف وفق اسقف الحرية الموجودة لهذا نجد أن النخب السياسية في تونس بعد سنة 2011 عملت على إنجاز التجربة الديمقراطية بكثير من التوافقات و التنازلات و الوصول بالسفينة إلى بر الأمان على خلاف ما شهدته الدول العربية

الأخرى فبمجرد ذهاب السقف التسلطي كشف المجتمع عن تناقضاته الداخلية و الجهوية و القبلية و الذي أصبح فيه التعدد مرادفا للانقسام الذي بات يهدد وحدة الدولة الوطنية.

ولهذا فإن دراستنا لموضوع الأحزاب السياسية و علاقتها بالإننتقال الديمقراطي في تونس يندرج في هذا الإطار الذي من خلاله أن نعطي فكرة متعمقة لتفسير الظواهر المرتبطة به.

## 1-أدبيات الدراسة:

إن الأبحاث التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية و الانتقال الديمقراطي في تونس مازالت في طور النمو الكمي و الكيفي هذا على خلاف الإطار النظري للدراسة و الذي نجد فيه كم هائل من الذين تطرقوا للانتقال الديمقراطي في إطاره النظري و لعل أهم هؤلاء المؤلفين نجد المفكر السياسي صامويل هانتجتون و الذي تحدث في كتابه المعروف الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين و الذي ترجمه الدكتور عبد الوهاب علوب و الذي تحدث فيه بإسهاب عن التحول الديمقراطي من النظام الشمولي إلى الديمقراطية والتي اجتاحت العالم فيما بين 1974 و سنة 1990 مع التطرق للخلفيات التاريخية للموضوع و الموجات السابقة لذلك.

و في الإطار النظري للدراسة نجد من أهم الكتب التي تطرقت للأحزاب السياسية للمفكر و المؤرخ الفرنسي الكبير موريس ديفرجيه و الذي تحدث فيه عن تاريخ نشأة الأحزاب و طبيعتها و تصنيفاتها و كذلك أدوارها ووظائفها التي أنشأت من أجلها و تفاعلها مع النظام السياسي و مع المجتمع على حد سواء.

أما عن الانتقال الديمقراطي و الأحزاب السياسية في تونس فنجد بعض الكتب و كثير من المقالات التي تطرقت للموضوع.

أهمها كتاب المؤلف التونسي توفيق المدني بعنوان تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى "الثورة" و الذي تحدث فيه عن طبيعة الأحزاب السياسية التونسية المعارضة للنظام السياسي سوى كانت قومية أو يسارية أو اسلامية من بداية الاستقلال إلى غاية سنة 2012 أي بعد ثورة 14 جانفي 2011. كما نجد كتاب الأستاذ أمين البار بعنوان دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية و الذي تحدث فيه عن علاقة و دور الأحزاب السياسية في دعم و مرافقة الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية.

كما نجد كتاب للمؤلف التونسي محمد الكيلاني بعنوان الانتقال الديمقراطي مشروعان للدولة و المجتمع.

و نجد عدة مقالات لمجموعة من المؤلفين العرب جمعها الأستاذ علي خليفة الكواري في كتاب بعنوان الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية.

وبالنسبة للمذكرات التي تناولت الموضوع نجد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر للطالب عبد الفتاح سويد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي بعنوان: دورالمجتمع المدني في عملية التغيير السياسي دراسة الحالة التونسية2011-2016 . وكذلك مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر للطالب الساسي رحال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي بعنوان :معيار الشفافية في الانتخابات التونسية 2014.

ومن أهم الدراسات التي تناولت الموضوع نجد دراسة للباحثة سوسن زغلول علي مصطفى بعنوان دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016.

هذا بالإضافة إلى عدة مقالات و عدة دراسات صادرة عن مختلف مراكز الدراسات في كثير من الدول العربية.

إن هذه الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بصفة متفرقة حاولنا نحن في دراستنا أن نربط الموضوع ببعضه البعض و نشخص دور و علاقة الأحزاب السياسية في دعم و إدارة الانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2016 و نحاول بذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

## 2- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع العلاقة بين الأحزاب السياسية و الانتقال الديمقراطي أهمية بالغة من كون أن العلاقة بينهما لها دور كبير على مفهوم الاستقرار السياسي الذي تنشده كل الأنظمة السياسية التي شهدت تحولاً نحو الديمقراطية مما يؤدي بذلك إلى زيادة الشرعية بين الحاكم و المحكوم و يؤدي بدوره نحو خلق بيئة حقيقية للاستثمار و تحقيق التنمية الشاملة و توفير مناصب الشغل من أجل تحقيق العيش الكريم وصولاً لرفاهية المجتمع بالتالي فإن أهمية الدراسة لهذا الموضوع تتمثل في :

**2-1- الأهمية العملية:** و تتمثل في جدلية الموضوع أي أن موجة الانتقال الديمقراطي التي مست العديد من الدول هو موضوع حيوي و موضوع رهن التشكل و التطور و موضوع حاز على حيز هام من المساحة الإعلامية على المستوى العربي.

**2-2- الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية في حداثة الدراسات و البحوث التي تناولت الموضوع حيث يعكف كثير من الباحثين العرب و غيرهم عن التعمق في الموضوع و محاولة إعطاء الأطر العلمية و محاولة التعمق فيه على جميع الأصعدة الرسمية و الأكاديمية لما له من بعد استراتيجي يتعدى حدود الدولة القطرية كما له أهمية كبرى على المستوى الداخلي و الخارجي سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية. و عليه دراستها هاته تعتبر مساهمة في إثراء هذا الموضوع الذي شغل كثير من الباحثين و المفكرين.

### 3-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب تتعلق باختيار الموضوع تتلخص بالرغبة و الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات الدراسة من حيث القيمة العلمية و حداثة الموضوع و مدى جدوى البحث فيها.

و لذلك يمكن أن نحدد أهم الأسباب فيما يلي:

#### 3-1-أسباب ذاتية:

- الرغبة في إبراز دور الأحزاب السياسية و علاقتها بالديمقراطية على اعتبار أن عدة أطراف تريد تقزيم دور الأحزاب و بالتالي تشويه الديمقراطية مما يؤدي إلى إفشال العملية السياسية و الدخول في حالة الفوضى السياسية و الاستقرار.

- الميل و الاهتمام بدراسة الظواهر السياسية في المجتمعات العربية و محاولة تفسيرها و إعطاء الحلول و المقترحات لذلك.

- الاهتمام بالقضايا المغاربية و التونسية بالخصوص و بالتالي تأثير الأوضاع الداخلية لبعض الدول على الدول المجاورة الأخرى.

#### 3-2-أسباب موضوعية:

- اختيار الموضوع يتعلق بالأساس بالأهداف المدرجة في مجال التخصص العلمي.

- تشخيص علاقة الأحزاب السياسية بالانتقال الديمقراطي في تونس.

- الإطلالة العلمية على التحولات الجارية في تونس الشقيقة.

#### 4- حدود البحث:

4-1- التحديد الزمني: لقد حددنا في هذه الدراسة إطار زمني من 2011-2016 و السبب في ذلك أن

بداية الحراك الشعبي اشتد في بداية 2011 حيث قيام "الثورة" التونسية و بداية مسار التحول الديمقراطي

في تونس و تنتهي هذه الدراسة في 2016 من أجل الوقوف على احدث المجريات.

**4-2- التحديد المكاني:** لقد تم اختيار دولة تونس و ذلك بسبب تحقيقها سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي حيث كانت أولى الدول العربية المفجرة للانتفاضات العربية و باعتبارها الدولة الوحيدة التي شهدت محاولة جادة نحو انتقال ديمقراطي بالإضافة لكونها قريبة من الجزائر.

#### 5- الإشكالية:

لقد قامت "الثورة" التونسية في 2010 بسبب الظلم و الاستبداد ضد نظام استبدادي حكم البلاد مدة 23 سنة و بدأ عهد جديد من الحرية و قد بدأت تونس بترسيخ قواعد النظام الديمقراطي. انطلاقا مما سبق من أهمية الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في التأثير على العملية السياسية تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن تساؤل محوري مفاده : **إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2016 ؟**

بالإضافة على السؤال المحوري هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة له و هي:

- ما المقصود بالأحزاب السياسية و الانتقال الديمقراطي و ماهي أهم العوامل المؤثرة على مسار عملية الانتقال الديمقراطي في النظم المعاصرة.
- ماهي أهم سمات الانتقال الديمقراطي في تونس.
- ما هو دور النخب الحزبية التونسية في دعم الديمقراطية في تونس.
- ما هو دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي.

#### 6-الفرضية:

تنتطق الدراسة من فرض أساسه و هو تأكيد العلاقة العضوية بين دور الأحزاب السياسية الذي عكس الوعي السياسي للمجتمع التونسي لتحقيق عملية انتقال سلس للسلطة و هو تحول التغيير السياسي من أحداث إلى استحقاقات و مؤسسات سياسية يرجع إلى رسوخ النضال الحزبي التونسي و المؤسسة الحزبية التونسية و أداء أدوارها الوظيفية المنوطة بها على أحسن وجه.

و المقصود بذلك أن تتوج الأحداث المذكورة سابقا إلى استحقاقات سياسية و التي تمثلت في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي و إصدار وثيقة الدستور و النظام الانتخابي و اجراء انتخابات تشريعية و رئاسية وصولا إلى انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء كل ذلك يرجع إلى الأدوار الوظيفية التي أدتها المؤسسة الحزبية و رسوخها النضالي حيث أن الأدوار الوظيفية و رسوخ الأحزاب السياسية التونسية تعتبر متغيرا مستقلا في مقابل تحويل الأحداث إلى استحقاقات سياسية تعتبر متغيرا تابعا و تتطوي تحت هذه الفرضية المركزية فرضيتين فرعيتين هما:

- انتشار ثقافة المواطنة في تونس كان عامل إسهام في الانتقال السياسي.
- هناك درجة ارتباط بين الأحزاب السياسية و عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

## 7- المنهج:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة البحثية و الوصول إلى الحقيقة و على اعتبار أن الفصل بين المناهج غير ممكن في البحث العلمي لأن لجميع المناهج خطوات مختلفة و لذلك إرتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج المختلفة.

**7-1- المنهج التاريخي:** يستخدم المنهج التاريخي على أساس دراسة أحداث الماضي و تفسيرها و تحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر و التنبؤ بالمستقبل حيث يقول أحد العلماء لا ننظر للماضي إلا بما يفيدنا في المستقبل و هو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية و يحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم سيرورة مستمرة من الماضي إلى الحاضر و المستقبل لذا في حالة دراسة الأحزاب السياسية في تونس و الانتقال الديمقراطي كان لزاما علينا أن نعود إلى حالة النظام السياسي في العهد السابق و إلى تاريخ الأحزاب السياسية في تونس خلال فترة الاستقلال.

7-2- المنهج الوصفي التحليلي: والذي عرجنا من خلاله على دراسة مفهوم الأحزاب السياسية و مفهوم

الانتقال الديمقراطي دراسة تحليلية و ذلك بالتركيز على الأدوار الوظيفية للأحزاب السياسية في تونس و مدى فاعليتها في عملية الانتقال الديمقراطي.

7-3- منهج دراسة الحالة: يقوم منهج دراسة الحالة على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية و

السياسية بصفقتها الكلية ثم النظر للجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المعمق في قرابة وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة نظاما أو مؤسسة أو مجتمعا محليا.

و هذا ما يكون مناسباً لدراستها بالنظر لطبيعة الموضوع و هو الانتقال الديمقراطي و التي تؤثر فيه فواعل الأحزاب السياسية.

- اقتراب الفرص السياسية و يعتمد هذا الاقتراب على نجاح و فاعلية الجماعات والحركات الاجتماعية في تحقيق أهدافها بشكل عام و في علاقاتها بالدولة و تتحدد بشكل أساسي بناء على الفرص السياسية المتاحة لها أو التي تخلقها.

اقتراب علاقة المجتمع بالدولة: يعود هذا الاقتراب انتقادات " جويل ميجدال" للدراسات التي تناولت العالم الثالث و خصوصا عملية التغيير فيها و يرى بأن العملية السياسية هي رهان من يصنع القواعد و يمارس الضبط و القوة و الإكراه و هي الدولة في مواجهة المجتمع المدني و السياسي أو التي لها مطالب و أجندات سياسية.

الاقتراب الوظيفي و البنوي: و يهدف كل منهما إلى إبراز دور الأحزاب السياسية حيث يأخذ الاقتراب الوظيفي في الاعتبار وظيفة الأحزاب السياسية و علاقتها بالمجتمع بتوعيته و هيكلته و تأطيره بينما يبرز الاقتراب البنوي دور الأحزاب السياسية باعتبارها فاعل أساسي في عملية التغيير السياسي.

## 8- تقسيم الدراسة:

بناء على الاشكالية المطروحة و الفرضيات المقترحة و حتى نتمكن من تغطية الموضوع تغطية مناسبة و تحقيق الأهداف من هاته الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وفق ما يلي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للدراسة أي ماهية الأحزاب السياسية و الانتقال الديمقراطي دراسة مفهوماتية ؟

الفصل الثاني: تضمن البيئة التي تمخض عنها حدوث انتقال ديمقراطي في تونس من خلال دراسة الوضع السابق قبل حدوثه و علاقة الحراك المجتمعي بالنظام السياسي في عهد بورقيبة وبن علي و الذي أدى في النهاية إلى حدوثه انتقال ديمقراطي في تونس ، كما تضمن التطرق إلى بعض مؤشرات الانتقال الديمقراطي.

الفصل الثالث: تم التطرق إلى طبيعة الأحزاب السياسية في تونس وكيف ساهمت في حدوث الانتقال الديمقراطي و كيفية إدارته بغية الوصول إلى تحقيق أهدافه كما تضمن هذا الفصل الصعوبات التي تواجه العملية الديمقراطية في تونس و السيناريوهات المحتملة لها.

لنصل في نهاية الدراسة لعرض النتائج و الاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

## 9- صعوبات الدراسة:

- حداثة الموضوع وعدم اتضاح معالم تشكله بصورة متكاملة بسبب المخاض الذي تعرفه الساحة السياسية التونسية.

- عدم التمكن من مقابلة بعض الشخصيات السياسية نتيجة التحفظ من الناحية الأمنية و نتيجة البرنامج المكثف لتلك الشخصيات بالرغم من التنقل إلى تونس من أجل إجراء تلك المقابلات.

## الفصل الأول

### الاطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الرابع : تصنيف الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: ماهية الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: أنماط الانتقال الديمقراطي

المطلب الرابع: عوامل الانتقال الديمقراطي

## المبحث الاول: ماهية الأحزاب السياسية

## المطلب الاول: تعريف الحزب السياسي

## 1- المعنى اللغوي:

يقصد بكلمة الحزب في معظم ما جاء على لسان العرب جماعة من الناس وكل أناس تفرقت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب.

وجاء في مختار الصحاح حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا الورد ومنه أحزاب القرآن والحزب أيضا بمعنى الطائفة والأحزاب تعني الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام<sup>1</sup>. وجاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم الحزب: كل طائفة جمعهم الاتحاد إلى غرض واحد، وجمع حزب أحزاب.

أما في اللغة الإنجليزية يشتق مصطلح الحزب party من فعل partir ومن الجزء part وكان مصطلح partés في اللغة الفرنسية يقصد به في البداية الجماعة المسلحة غير المنظمة والمنفصلة عن الجيش الرسمي، والتي تعمل كفرقة متطوعة، مثل: حزب الفرسان الألماني والمرتزة في خدمة فرسا قديما ومع مرور الوقت أصبح اللفظ يعني عصابة مسلحة منظمة عضويا، ثم أطلق لفظ حزب على العصابة السياسية قبل أن يصبح له المفهوم الحالي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص21.

<sup>2</sup> - صفي الرحمان المباركفوجي، الأحزاب السياسية في الإسلام القاهرة: دار سبيل المؤمنين، ط1، 2012، ص07.

## 2- المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

لقد اختلف الفقهاء في تعريف الحزب السياسي باختلاف الايدولوجيات وباختلاف الزاوية التي يمكن النظر منها إلى الأحزاب السياسية والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب السياسي ومهامه واهتماماته، ونورد هنا اتجاهات في تعريف الحزب السياسي أهمها:

## 2-1- الاتجاه الليبرالي:

ويركز هذا الاتجاه على برنامج وأفكار الحزب السياسي وكان أول من عبر عن هذا الاتجاه، الفرنسي بنيامين كونستانت عام 1816 فقد عرف الحزب بأنه: جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً<sup>1</sup>

أما واندي هوريو فيؤكد على أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة<sup>2</sup>

ويعرف جورج بيردو الحزب السياسي بقوله: هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.<sup>3</sup>

وعرف ايدموند بيرك الحزب السياسي بأنه: اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعاً<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد احمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، ط1، 2008، ص26.

<sup>2</sup> - امين البار ، مرجع سابق ، ص23.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص27.

وعلى هذا يمكن أن نقول بان الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لديهم أفكار معينة وتجمعهم مصالح مشتركة يتفقون فيما بينهم على برنامج معين يحاولون إقناع الرأي العام بغرض الوصول للسلطة أو التأثير فيها بالوسائل السلمية والدستورية .

وأعضاء الحزب هم جزء من المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية التي تتوزع على عدد من الأحزاب تختلف من مجتمع إلى آخر.

## 2-2- الفكر الماركسي:

ينظر هذا الاتجاه إلى الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية التي يعبر عنها ويعتبر أن الحزب السياسي هو التنظيم السياسي للطبقة، بما لها من مصالح حيوية وما يحكم علاقاتها من توجهات أو موجات ايدولوجية، وما يتبعه من أهداف تكتيكية مرحلية أو لغايات استراتيجية نهائية<sup>1</sup>.

ويعرف الحزب الشيوعي على انه طليع الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية البروليتاريا.<sup>2</sup>

ويقول أصحاب هذا الاتجاه: أن الحزب هو أي طبقة أو طبقات اجتماعية يعبر عنها الحزب في برامجه ومواقفه بغض النظر عما إذا كان قاداته وأعضاءه ينتمون إلى هذه الطبقة أو الطبقات بالفعل.

وفي المجتمع الاشتراكي تسيطر الطبقة العاملة على أدوات الإنتاج وتتمتع بأغلبية كبيرة ويترتب على ذلك أن يوجد حزب واحد يعبر عن مصالح هذه الطبقة وينظم جهودها أو يقود العمل في الدولة والحزب فهو فصيل طليعي يضم خيرة عناصرها وعلى ذلك فليس هناك داع لوجود أحزاب أخرى ومن هنا لا تتعدد الطبقات في المجتمع الاشتراكي وان وجدت فهي طبقات ذات أعداد صغيرة وذات وزن ضئيل وان وجدت أحزاب لهذه الطبقات في المجتمعات الاشتراكية فهي أحزاب هامشية.

<sup>1</sup> - أمين البار، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> - فتح الله خضر، دور الأحزاب في ظل النظام النيابي دراسة مقارنة. لبنان: (ب د ن)، 1986، ص 40.

ويسعى هذا الحزب الاشتراكي إلى وضع هذه الأفكار موضع التطبيق كما انه يضغط على التنظيم الرسمي والتأثير على أصحاب القرار وصانعي السياسة العامة للدولة، بل العمل على الاستيلاء على السلطة باعتبارها قوة سياسية.

### 2-3- الفكر العربي:

حاول بعض علماء السياسة العرب إعطاء تعريف الحزب السياسي ومن بين أهم التعريفات نجد: تعريف الدكتور "سليمان الطماوي": الذي يعرف الأحزاب الأساسية بأنها جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين.<sup>1</sup>

أما الدكتور "رمزي طه" الشاعر: فانه يعرف الحزب بأنه جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.<sup>2</sup>

أما الدكتورة "سعاد الشرقاوي" فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب على انه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول للسلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة.<sup>3</sup>

أما إيهاب "زكي سلام" فيركز في تعريفه للحزب السياسي على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة منظمة للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة). لبنان: دار الفكر العربي، ط 5، 1996، ص 7-62.

<sup>2</sup> - رمزي الشاعر، الايدولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة . القاهرة : دار النهضة العربية، 1979، ص104.

<sup>3</sup> - سعاد الشرقاوي،النظم السياسية في العالم المعاصر . القاهرة : دار النهضة العربية، ط 2، 1982، ص200.

<sup>4</sup> - إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني. القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص262.

وبناء على هذا يمكن إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي وهو عبارة عن تنظيم سياسي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول للسلطة وممارستها.

من خلال تلك التعاريف يمكن أن نستخلص العناصر الأساسية للحزب السياسي، حيث يرى انطونيو غرامشي أنه من أجل وجود الحزب، فإنه ينبغي تضافر ثلاثة عناصر أساسية .

- عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم.
- عنصر التلاحم الرئيسي الذي يركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة .
- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا ولكل حزب نسب محدد بين هذه العناصر الثلاثة ويتوصل الحزب إلى فعالية القصوى بتحقيق النسب المحددة فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القوى باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.<sup>1</sup>

بينما ذهب جوزيف لا بالومبار الذي صدر له كتاب تحت عنوان الأحزاب السياسية والتتمية السياسية عام 1966 إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب وهي:

- منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا ، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.
- منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد .
- أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشر وعلى المستويين المحلي والوطني .
- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة .

كما يمكن جمع الخصائص الأساسية التي تميز الحزب السياسي حتى يصبح التعريف شاملا ومن أهم هذه العناصر هي :

<sup>1</sup>-انطونيو غرامشي ، قضايا علم السياسة في الماركسية ترجمة واهي شرفان وقيس الشامي. بيروت : دار الطليعة 1970، ص 49-50.

- العنصر الأيديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لايديولوجية فإنه يعبر عن بعض التوجهات، وأن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه .
- العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن .
- غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.
- ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية.

يعود تاريخ الأحزاب السياسية الحقيقية إلى حوالي قرن ونصف قرن تقريبا، ففي سنة 1850 لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة فقد كان يوجد قديما اختلافات في الآراء ونوادي شعبية وتكتلات فكرية وكتل برلمانية، إنما لم تكن هذه أحزاب بالمعنى الصحيح وفي سنة 1850 أخذت هذه الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة في حين كانت الدول الأخرى تجهد في تقليدها في ذلك.<sup>2</sup>

فحتى سنة 1900 نشأ عدد من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان وهذا يطابق الصورة القديمة لتكوين الأحزاب السياسية، أما في الديمقراطيات الحديثة فقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي والديمقراطية على وجه الخصوص.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أمين البار، مرجع سابق، ص 28-29.

<sup>2</sup> - موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية (ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص 06.

<sup>3</sup> - حسين عيد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 42.

وتنشأ الأحزاب السياسية كذلك نتيجة الأزمات والأحداث التي واجهت الأنساق وقت ظهور الأحزاب، كما تنشأ نتيجة صلتها بعملية التحديث .

### 1- الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

بدأت عملية تكوين الأحزاب لأول وهلة بخلق الكتل البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، وأخيراً يقوم اتصال دائم بين هذين العنصرين فالتكتلات البرلمانية شهدت النور قبل اللجان الانتخابية وبالفعل كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون هناك انتخابات وفي هذا الحال يمكن تصور وجود كتل برلمانية داخل مجلس أوتوقراطي كما هو الحال داخل مجلس منتخب.<sup>1</sup> وقد أشار موريس ديفرجية إلى أن هناك عدة دوافع ومحركات أساسية في تكوين الكتل البرلمانية، إذ يبدو كافياً أن المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع المهنية (المصلحة المهنية المشتركة) هما اللتان أعطتا الدفعة الأولى، أما العقيدة فجاءت فيما بعد ففي بعض البلدان كانت الكتل البرلمانية الأولى كتلا محلية تحولت فيما بعد إلى تجمعات عقائدية، وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1789 أحسن مثال على هذا الواقع *mécanismes* ففي أبريل سنة 1789 بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية يصلون إلى فرساي حيث كانوا يشعرون بالغرابة إلى حد ما وبالطبع عمد نواب كل مقاطعة إلى التجمع كي يتخلصوا من هذا الشعور بالوحدة الذي يملكهم ولكي يتهيئوا وفي الوقت ذاته للدفاع عن مصالحهم الإقليمية، وقام بالمبادرة الأولى النواب البرتون الذين استأجروا قاعة مقهى ونظموا فيها اجتماعات دورية منتظمة عندئذ تبنا أن اتفاقهم في الرأي لم يتناول فقط القضايا الإقليمية بل المشاكل الأساسية التي تمس السياسة الوطنية عامة، وعندئذ كانوا يقاسمونهم وجهات النظر وهكذا سلك نادي البرتون مسلك تكتل أيولوجي عندها انتقلت الجمعية من فرساي إلى باريس، وفيما بعد نشأت عدة نوادي مماثلة مثل نادي اليعاقبة، ونادي الجيروندين وغيرها إلى أن جاء الدستور الفرنسي 1848 حيث وجدت تكتلات

<sup>1</sup> - موريس ديفرجية، مرجع سابق، ص 8-9.

عدة أمثال تكتل القصر الجمهوري وتكتل المعهد (جمهوريون معتدلون)، وتكتل شارع بواتيه (الملكيون الكاثوليك) وتكتل شارع كاستيغليون ثم تكتل شارع الأهرامات (يسار)، وكذلك أيضا في برلمان فرانكفورت يمكن أن نعد حزب مقهي ميلاني (أقصى اليمين) وحزب الكازينو (وسط يمين) وحزب أوتيل ورنميرج (يسار) وأخيراً حزب أوتيل مون تونير (أقصى اليسار).<sup>1</sup>

فهذه الكتل أخذت الطابع الأيديولوجي على خلاف الكتل التي ظهرت في فرنسا والتي كانت ذات طابع محلي، وإلى جانب العناصر المحلية الإقليمية والعناصر الإيديولوجية يجب أن يحسب أيضا حساب للمصالح، كقيام بعض الكتل بصورة صريحة أو ضمنية بالدفاع عن مصالحها البرلمانية شأنها في ذلك شأن أي نقابة والاهتمام بإعادة الانتخاب على أساس اللائحة والتمثيل النسبي.<sup>2</sup> كما كان للجان الانتخابية دور كبير في ظهور الأحزاب بسعي كل منتخب أن يوطد علاقاته باللجنة نفسها متحدة بصورة غير مباشرة عن طريق تعاون منتخبيها داخل الكتلة البرلمانية.<sup>3</sup>

## 2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

و يقصد بها تلك الأحزاب التي تنشأ أو تقوم خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية وهي تنطوي على بعض التحدي للحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، وهي تستقر نتيجة لوجود مؤسسة سابقة عليه في الوجود بل وتمارس نشاطا خارج البرلمان أو عمليات الانتخاب وذلك كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية وطلاب الجامعات والنقابات والاتحادات التجارية والجمعيات التعاونية والنوادي، هذه المؤسسات تسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية، فقد نشأت الأحزاب السياسية الاشتراكية في البلدان المختلفة من خلال النقابات العمالية ومن أهم الأحزاب وأقدمها (حزب العمال البريطاني) إذ نشأ هذا الحزب بموجب قرار أقره مؤتمر النقابات العمالية عام 1899 بإنشاء منظمة

<sup>1</sup> موريس ديفرجية، مرجع سابق، ص 8-9.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 12.

انتخابية، ونشأ الحزب كذلك بفضل ثقافة فكرية كالجمعية النقابية التي تبنت أفكار اشتراكية إصلاحية كما ساهمت الجمعيات التعاونية الزراعية في نشأت الأحزاب السياسية خاصة في الديمقراطيات الإسكندنافية في أوروبا الوسطى وسويسرا وأستراليا وكندا،<sup>1</sup> كما لعبت جماعات المنقذين وتكتلات جامعية وطلابية أدوار مؤثرة في نشأت بعض الأحزاب وخاصة الاشتراكية واليسارية التي تعني بالحياة الاجتماعية، كما ساهمت الجماعات الفكرية كالماسونية في ظهور بعض الأحزاب خاصة في فرنسا وبلجيكا.<sup>2</sup>

وأنشأت الكنائس والتنظيمات الدينية الأحزاب السياسية في بلجيكا وأستراليا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ومن أهم هذه الأحزاب ذات الخلفية الكنسية، الحزب المسيحي (كاثوليكي) في سنة 1914، ونجد أيضا الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا هو حزب مفتوح لغير العلمانيين، وكان لمنظمة الشباب الكاثوليكي الفرنسي سنة 1945 دور كبير في إنشاء حزب العمل الكاثوليكي وقدمت له أعضاء و كوادر على المستوى المحلي والوطني، وكان العنصر الأساسي في حركة الإصلاح البروتستانتية هو الإصلاح السياسي حيث ارتبطت "الثورة" الفرنسية 1789 وإعلان حقوق الإنسان بحركة الإصلاح البروتستانتية في القرن السادس عشر وفي هولندا أقام البروتستانت الحزب المسيحي 1897 وأشارت دراسات إلى وجود علاقة بين الدين والسلوك السياسي والانتساب الحزبي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن الغالبية العظمى من البروتستانت جمهوريين، أما الغالبية من الكاثوليك فهم ديمقراطيين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 48.

<sup>3</sup> - حسين عبد الحميد احمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، 2002، ص 117-122.

ولعبت جمعيات المحاربين القدماء دورًا في النشأة الخارجية للأحزاب، فقد ساهمت جمعيات المحاربين القدامى عقب الحرب ع 1 (1914-1918) في خلق الأحزاب الفاشية خاصة في ألمانيا وإيطاليا.

كما أن الحركات السرية الممنوعة لها دور في إنشاء بعض الأحزاب حيث تعتبر الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا والحزب الديمقراطي المسيحي حركات ناشئة عن تنظيمات سرية قديمة كما أن أصول الحزب الشيوعي الروسي تنتمي إلى ذات النشأة أيضا، ووجدت كذلك في البلدان التي كانت مستعمرة فبعد حصولها على الاستقلال تحولت جماعات المقاومة إلى أحزاب سياسية وعملت كذلك مؤسسات اقتصادية كبرى على تأسيس أحزاب سياسية، فقد قام بنك مونتريال، وشركة (جران ترونكديلوي) ومؤسسة (بيج بيرنس أوف مونتريال) بدور أساسي في تأسيس حزب المحافظة في كندا عام 1854<sup>1</sup> ويرى ديفرجيه أن الأحزاب السياسية التي تظهر نتيجة عوامل خارجية تكون أكثر مركزية من تلك التي تظهر نتيجة عوامل داخلية وهي أكثر تنسيقا من الناحية الايدلوجية وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والصناعية في التنظيم السياسي القائم .

### المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

لمعرفة وظيفة الأحزاب السياسية يجب أن لا نتجاهل عدة اعتبارات موضوعية التي يمكن من خلالها أن نوضح بدقة الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية وهي:

- تختلف ادوار الأحزاب السياسية في أنظمة الدول الغربية على ادوار الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث.

- تختلف وظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان.

<sup>1</sup> - محمد جاب الله عمار، العلوم السياسية بين الاقلمة والعولمة. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، ط1، 2003 ، ص 170.

- يختلف دور الأحزاب السياسية من خلال الموقع الذي يكون فيه الحزب السياسي فالحزب السياسي الحاكم يقوم بعدة وظائف تختلف اختلافا كبيرا عما تقوم به الأحزاب المعارضة.

- تتأثر وظائف الأحزاب السياسية بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها وكذا باختلاف الأنظمة الحزبية القائمة في تلك المجتمعات.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يمكن حصر الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية فيما يلي:

### 1- وظيفة التجنيد السياسي:

ونقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يعتقدون المشروع السياسي الذي يدافع عنه الحزب ومحاولة إقناع الناخبين بأيدولوجية الحزب وبرنامجه الانتخابي ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب.<sup>2</sup>

وتتجلى هذه الوظيفة بصفة مغايرة بالنسبة للأنظمة التي تعتمد على نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر وخاصة في الدول النامية حيث يتمثل دور الحزب في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم والقيادة السياسية التي تتربع على قمة السلطة والحزب معا.

### 2- وظيفة اختيار مرشحي الحزب:

إن من أهم وظائف الأحزاب السياسية هو اختيار مرشحي الحزب وتقديمهم لتقلد مناصب هامة في الدولة سوى كانت هذه المناصب على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي، حيث أن اغلب الذين يفوزون في الانتخابات يكونون مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها أن الدعاية الانتخابية مكلفة ولا يستطيع الكثير من المستقلين توفير تلك الموارد بمفردهم كما أن القدرة التنظيمية والتجربة الحزبية في إدارة الحملة الانتخابية لها دور كبير في فوز النخب الحزبية.

<sup>1</sup> - نبيلة عبد الحميد كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي، د س ن، ص74.

<sup>2</sup> - محمد محمود ربيع ود. إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 1994، ص 470-478.

ويجرنا الحديث في هذا الموضوع عن الديمقراطية داخل الأحزاب في اختيار ممثليهم فالأحزاب الغير ديمقراطية ليس الانتخاب هو الذي يحدد من يترشح في القوائم الحزبية وإنما تتم بطرق أخرى تعتمد على الولاءات لا الكفاءات، أما الأحزاب الديمقراطية فتختلف درجة اعتماد معيار الديمقراطية باختلاف الأنظمة الانتخابية داخل الأحزاب.

فأحزاب القلة المختارة تعتمد في انتقاء المرشحين على لجان من الشخصيات البارزة في الحزب ويعتمد هذا النظام في الدول الانجلوسكسونية وهو يعني أن اختيار المرشحين تقوم بها طبقة اوليغارشية\* ضيقة ومغلقة.

وعرفت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر نظام جديد يعرف بنظام الانتخابات التمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، ولكن اللجان الاوليغارشية هي التي تقوم باختيار المرشحين الذين يجرى عليهم الانتخاب الأولي داخل الحزب . أما الأحزاب الجماهيرية فتختار ممثليها بعقد مؤتمرات محلية ومؤتمرات قومية ويتم في هذه المؤتمرات اختيار مرشحي الحزب عن طريق الانتخاب أي أن الديمقراطية تتحقق داخل الحزب، ويكون هذا النظام جيدا إذا كان عدد المناضلين كبيرا.<sup>1</sup>

### 3- التنشئة السياسية:

تقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية تبدأ من الأسرة مروراً بالرفاق والأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة والنوادي ووسائل الإعلام وصولاً للأحزاب السياسية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الأفراد في طفولتهم وهي تعمل

\* اوليغارشية: أو حكم الأقلية وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية وهي مشتقة من الكلمة اليونانية اوليغارخيا .

<sup>1</sup> سعد الشراوي. الأحزاب السياسية ( أهميتها - نشأتها - نشاطها). القاهرة: (د، د، ن)، 2005، ص 30.

باستمرار على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.<sup>1</sup>

وتقوم الأحزاب السياسية بدور التنشئة السياسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها الحزب دورياً، ومن خلال وسائل الإعلام كالصحافة والمنشورات، ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات وترتيب الأفكار ونشرها بين أفراد الشعب.<sup>2</sup>

وتقوم الأحزاب السياسية بأحداث نقلة نوعية في الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع وذلك بتعديلها أو بخلق سياسة جديدة غريبة عن المجتمع تمس القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذا كيفية التعامل والتعاطي اتجاه النظام السياسي السائد في البلاد وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته.

ولنجاح هذه المهمة من طرف الحزب السياسي وأدائها بقدر من الكفاءة يجب مراعاة عدة قضايا هامة وهي الابدولجيا والكاريزما والبنيان التنظيمي.

#### 4- المشاركة السياسية:

تعمل الأحزاب السياسية على تشجيع المشاركة السياسية في شؤون البلاد وزيادة الشعور بشرعية الحكومة من خلال إدارة الحوار بين المجتمع والسلطة الحاكمة.

ويقصد بالمشاركة السياسية بالأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات وهناك نوعان فيما يخص المشاركة السياسية وهي:

- أنشطة تقليدية : تتمثل في التصويت وحضور الندوات والمؤتمرات الهامة والمشاركة في الحملات الانتخابية والاشتراك في عضوية الأحزاب.

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد احمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة و الضغط ، ص 112.

<sup>2</sup> - إبراهيم فؤاد عبد المقصود ، السياسة والنظام المحلي في مصر . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2005، ص 253.

- أنشطة غير تقليدية: وتنقسم إلى قسمين

أ/ أنشطة قانونية مثل تقديم الشكاوى.

ب/ أنشطة غير قانونية مثل "الثورة" - تخريب الممتلكات - الاحتجاجات العنيفة - الاغتيال.<sup>1</sup>

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية، فهي تقدم المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية والعامة، وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة.

فالحزب السياسي بحاجة إلى دعم الجماهير والناخبين حتى يصوتوا على سياساته وبرنامجه ومرشحيه وبالتالي الحصول على الأغلبية التي تمكنه من الوصول إلى السلطة. والناخب فهو بحاجة لمن يقوده ويعبر عن طموحاته ومطالبه من خلال تلك البرامج والسياسات التي تقدمها الأحزاب التي تعرض نفسها عليه.

##### 5- إضفاء الشرعية:

تقوم الأحزاب السياسية بصفة عامة والتي قبلت الدخول في العملية السياسية سوى كانت في المعارضة أو السلطة بإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم وذلك بالمشاركة في اللعبة السياسية واحترام قواعدها وتقبل نتائجها، ويسعى الحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة لإضفاء الشرعية على أعمال الحكومة وتبرير سياساتها ومواقفها والدفاع عن خياراتها بمختلف الأدوات والوسائل والأساليب.

أما فيما يخص نظام الحزب الواحد فان الحزب السياسي يلعب دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 118.

<sup>2</sup> علي الدين هلال دسوقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة . القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 183 -

## 6- ضمان الرقابة الشعبية:

يوفر الحزب السياسي آليات لمراقبة الحكومة ومحاسبتها ونقدها عندما تتحرف عن مسارها، مما يوفر القناة التي يمكن للشعب أن يمارس بها الرقابة على الحكومة ويتمثل ذلك من خلال نشاط الأحزاب كالدوات الصحفية واللقاءات الجماهيرية ومن خلال المنتخبين على المستوى المحلي أو على مستوى المؤسسة التشريعية والذين يقومون بهذا الدور بصفة تلقائية ودورية ودائمة.<sup>1</sup>

## 7- الوظيفة الوطنية:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الأحزاب السياسية على اعتبار أن الحزب السياسي هو جزء من المجموعة الوطنية له دورا بارزا في تكوين ثقافة سياسية تركز مفهوم الوطنية وتلعب أدوارا مهمة سوى كان في السلطة أو في المعارضة تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية والحفاظ على مكتسبات الدولة ونشر ثقافة القبول بالآخر والتداول السلمي على السلطة والاعتراف بنتائج الانتخابات بعيدا عن التدخلات الأجنبية أو الولاءات الخارجية.

كما أن الاتفاق بين جميع الأحزاب السياسية على شكل النظام السياسي واحترامه من طرف الجميع يساهم مساهمة فعالة في تعزيز اللحمة الوطنية.

## المطلب الرابع : تصنيف الأحزاب السياسية

لقد اختلف العلماء في تصنيف الأحزاب السياسية فكل مفكر أعطى تصنيفا معين اعتمادا على عدة معايير وهذا راجع إلى الاختلافات في الأنظمة السياسية واختلافات في طبيعة الحزب في حد ذاته وتنظيمه وأهدافه ، فأكثر هذه التصنيفات شيوعا هو ذلك النمط الذي يقوم على عدد الأحزاب، وهذا ما ذهب إليه الفقيه الفرنسي موريس ديفرجيه حيث اعتبر أن الأنظمة الحزبية تنقسم إلى ثلاث أنماط وهي: نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب.

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 121.

ومنهم من صنفها حسب ايدولوجية الحزب إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار وهي تقوم على الإيمان بأيدولوجية معينة يعمل الحزب على تنفيذها عند وصوله للسلطة، وذلك حال الأحزاب الليبرالية والأحزاب الشيوعية، وفي مقابلها يوجد أحزاب البرامج وهي مرتبطة بإيدولوجية واحدة (أيدولوجية المجتمع ) ولا يتمثل الفارق بينهما إلا في الوسائل والأساليب دون الأفكار المذهبية ويمكن أن نشير أن أحزاب النوع (الأيدولوجية) يصحبها التعدد في الأحزاب في إطار مجتمعها، وهذا ما عليه الحال في أوروبا، حيث تتقاسم الحياة السياسية أحزاب أيدولوجية متعددة (فرنسا، إيطاليا )، أما أحزاب البرامج تصاحب نظام الحزبين حال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

ويمثل النظام الحزبي الأمريكي أحزاب البرامج ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد حزبان كبيران يسيطران على الحياة السياسية، هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لا يختلفان على الايدولوجية وهي الايدولوجية الليبرالية أي الايدولوجية الرسمية للدولة والمجتمع ، ولا يختلفان على القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع الليبرالي، وإنما يقع التباين بينهما، إزاء موقف كل منهما من بعض القضايا والسياسات ولا يقف الاختلاف بينهما عند مجرد الوسائل والأساليب التي يسعى بها كل منهما إلى تحقيق الأهداف العليا للمجتمع.<sup>1</sup>

كذلك لا يختلف الأمر في النظام الحزبي البريطاني فهو نظام ثنائي، حيث يوجد حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب العمال وهما يعملان في إطار النظام السياسي البريطاني وليس لدى أي حزب التوجه نحو تغيير معالم الكيان الاجتماعي للمجتمع البريطاني أما الاختلاف الأوضح بين النظامين الأمريكي والبريطاني فيتمثل في اعتقاد المواطن البريطاني أن ثمة اختلاف بين حزبين في البرامج والسياسات أعظم بكثير من ذلك الذي بين الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن

<sup>1</sup> محمد طه بدوي ود . ليلي أمين مرسي، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 234-235.

فالساسة الحزبيون في بريطانيا يستطيعون أن يعدوا الناخبين بإحداث بعض التغير لصالح الناخبين ولكن في إطار النظام العام دائما بينما الاختلاف بين الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتجاوز التباين في الوسائل<sup>1</sup>.

ومن العلماء من اعتمد في تصنيفه للأحزاب السياسية على أهداف الحزب واستراتيجيته ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع وهو ما ذهب إليه عالم السياسة جون شارلو أو ما يعرف بأحزاب القلة المختارة وأحزاب الجماهير وهناك من صنفها على حجمها إلى أحزاب كبيرة وأحزاب صغيرة أما معايير تصنيف الأحزاب السياسية العربية فتعتمد على الايدلوجيا وشكل العضوية وطبيعة القوى المؤيدة ودرجة المؤسسة وأساليب العمل ، وطرح بعض الفقهاء الأمريكيين معيار التنافس حيث قدم سارتوزي تصنيفاً ثنائياً للنظم الحزبية وهي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية الغير التنافسية .ويمكن أن نعتمد في بحثنا هذا في تصنيف الأحزاب السياسية على عدد الأحزاب وهي كما يلي:

### 1- نظام الحزب الواحد:

وهو النظام الشمولي حيث لا يوجد في الدولة إلا حزبا واحدا يتميز هذا الحزب بالمركزية الشديدة والطاعة الكاملة وتصدر معظم قراراته من القمة وتلتزم بها القاعدة حيث لا يوجد تأثير كبير بالنسبة للعمل البرلماني في ظل نظام الحزب الواحد ولا يهتم بالانتخابات وتعتمد على "الثورة" والعنف أكثر من التطور السلمي. كما يعتمد الحزب الواحد على أيولوجية معينة تمثل عقيدة الحزب، وانضمام المواطنين لهذا الحزب بمدى ارتباطهم واعتناقهم لهذه العقيدة وهو حزب الصفوة ليس مفتوحا للجميع حيث تخضع لإرادة الحاكم وهو الذي يوافق أو يرفض من يشاء.

<sup>1</sup> - محمد طه بدوي ود . ليلي أمين مرسي، مرجع سابق، ص234-235

أما فيما يخص عملية الترشيح والترشح فتتم عن طريق التدخل المباشر أو نفوذ بعض أعضاء الحزب في هذه العملية للسيطرة على جميع السياسات والتوجهات داخل الدولة والمجتمع، كما أن القرارات السياسية الرئيسية تصنعها القيادات العليا للحزب<sup>1</sup> ويوجد هذا النظام في الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا ودول أوروبا الشرقية والصين والأحزاب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا فيما بين الحربين العالميتين ، كما ظهر حزب الشعب التركي في عهد مصطفى كمال أتاتورك والاتحاد القومي في البرتغال في عهد سالازار الحاكم .ويختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى فالأحزاب الشيوعية هي أدوات البروليتاريا لضرب سيطرة البورجوازية بينما الأحزاب الفاشية هي أدوات الطبقات البرجوازية في محافظتها على السلطة والحيلولة دون وقوعها في يد البروليتاريا، من هنا كان اعتماد الحزب في روسيا على العمال والفلاحين، وكان اعتماد الحزب الفاشي في عهد موسو لينين في إيطاليا والحزب النازي في ألمانيا في عهد هتلر على كبار الرأسماليين والطبقة الوسطى.

وتعتبر النظم الشمولية بأنها ليست مناقضة للديمقراطية وإنما هي جزء من هذه النظم وهي تعتمد في المقام الأول على تأييد الجماهير لها. فهي تفتح أبواب العضوية للتأييد الشعبي وهي تستخدم في سبيل ذلك جميع الوسائل التي تستخدمها النظم الأخرى مثل الدعاية والإعلام ورفع شعارات معينة لجذب أكبر عدد من المواطنين للانضمام إلى الحزب أو على الأقل تأييده ويعاب على هذا النظام على أنه يؤدي إلى احتكار السلطة من طرف قلة تسيطر وتهيمن على الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة والمجتمع، كما يعاب على هذا النظام أن الأعضاء الذين يتقربون إلى رئيس السلطة التنفيذية هم الذين يتمتعون بالمراكز القيادية والخدمات العامة والثروات دون غيرهم من أبناء الشعب وبالتالي تتسع الهوة بين قطاعات واسعة من الشعب وبين القيادة السياسية وهو ما يؤدي إلى انفجار الأوضاع رفضا لاحتكار

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 58.

السلطة والثروة من طرف هؤلاء القلة كما حدث في كثير من الدول خاصة في أواخر السبعينات والتي أدت إلى التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب.

## 2- نظام الثنائية الحزبية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب لكن به حزبان كبيران يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية.<sup>1</sup>

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتجلى هذا النظام من خلال الحزبين الكبيرين وهو الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي كما يوجد أحزاب أخرى وراء الحزبين العملاقين كالحزب العمالي والحزب الاشتراكي وحزب المزارعين والحزب التحريمي والحزب التقدمي إلا أن الدور الأكبر الذي تلعبه تلك الأحزاب يتجلى في المجالس التشريعية المحلية وحققت بعض الانتصارات في بعض الولايات على حساب الحزبين الكبيرين إلا أن هذه الانتصارات تميزت بطابعها المؤقت والمحلي ويبقى الحزبين الكبيرين مهيمنين على الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة مما يؤكد على نمط الثنائية الحزبية كاختصاص أمريكي، أما بريطانيا تخضع للنظام الثلاثي خاصة قبل 1945 حيث أن الحزب الليبرالي يرتكز على جذور قديمة ومتينة وهو يتلاءم حتى اليوم مع رأي قسم مهم من الشعب البريطاني وفي سنة 1950 وضع أكثر من 2 مليون و 600 ألف ناخب ثقتهم في الحزب وفي ما بين 1917 و 1935 كان من المستحيل الكلام عن الثنائية الحزبية في بريطانيا لأن الشعب البريطاني كانت تتقاسمه بالفعل ثلاثة أحزاب كبرى وقد يبدو الكلام عنها اليوم اعتباطيا إلا أنه شيئا فشيئا بدأت بريطانيا تتجه نحو نظام الحزبين فحتى سنة 1906 بدأت العمالية تظهر قوتها، وأنه منذ سنة 1917 و خصوصا في سنة 1924 بدأت حركة القضاء على الحزب الليبرالي وأن هذه الحركة كانت

<sup>1</sup> - موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص 217-218.

تهدف إلى إعادة بناء ثنائية جديدة توشك اليوم أن تكتمل فالليبراليون لم يعد لهم في البرلمان غير 1.44% من المقاعد<sup>1</sup>.

ومنه يمكن أن نقول من ذلك التاريخ وإلى غاية اليوم تم تكريس النظام الثنائي في بريطانيا ويبقى التنافس الحزبي على السلطة بين الحزبين الكبيرين هما حزب العمال وحزب المحافظين. هذا على خلاف ما حصل في بلجيكا حيث بقى الحزب الليبرالي في بلجيكا محافظا على مكانته منذ سنة 1917.

كما أن التجربة الحزبية في كل من كندا وأستراليا استقرت على وجود ثلاثة أحزاب كبرى في الأولى وأربعة أحزاب في الثانية ولم يعد نمط الثنائية الحزبية إلى الوجود ثانية، وفي أمريكا اللاتينية فالاتجاه نحو الثنائية الحزبية تعترضه عدة عقبات مثل الثورات والانقلابات والألاعيب الانتخابية وحركات الكتل والتي تميز الحياة السياسية في هذه القارة، ففي الأورغواي الثنائية ضلت غير محسوسة تقريبا فالحزبان قديمان يعود نشوؤهما إلى الحرب الأهلية سنة 1835 وقد احتفظا باسميهما القديمين حزب كولورادو وحزب بلانكو نسبة إلى لون الأعلام المتخذة يومئذ.

وفي تركيا انتهى نظام الحزب الواحد سنة 1945 عندها أنشأ جلال بايار الحزب الديمقراطي وجرت انتخابات سنة 1946 على الأساس الثنائي إلا أن ضغوط الإدارة قلصت كثيرا التمثيل الديمقراطي<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا التوزيع الجغرافي نلاحظ أن أوروبا غائبة تماما عن هذا التوزيع إلا أن بلدين هما ألمانيا وإيطاليا ظهرت فيهما اتجاهين كبيرين ينحصر الصراع السياسي بينهما مقارنة مع بقية الكتل

<sup>1</sup> - موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص 217-218.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، ص 219.

الحزبية الأخرى وهما الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا ثم الأحزاب الشيوعية والديمقراطيون المسيحيون في إيطاليا.

ومن خلال ما سبق يتضح جليا بأن نظام الثنائية الحزبية يتجلى بصورة واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأن بقية الدول التي شهدت هذا النموذج كانت في مراحل تاريخية متقطعة وبصورة غير دائمة.

### 3- نظام تعدد الأحزاب:

يتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام مثلما هو سائد في كثير من الدول نذكر منها إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، النرويج فرنسا، الدنمارك، إسرائيل وغيرها.

وفي هذا الإطار قد يقع الالتباس أحيانا بين تعدد الأحزاب وعدم وجود أحزاب وإنما وجود جماعات متعددة لا ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية لأنها مرحلة سابقة لتكوين أحزاب متعددة بالمفهوم الحقيقي أي مرحلة تطويرية لا يمكن فيها أن تطبق الضوابط المميزة بين الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية في هذه المرحلة أي مرحلة قبل تشكل الأحزاب بمفهومها التعددي نجد عدة دول من أوروبا الوسطى بين 1919 و 1939<sup>1</sup>، وغالبية الدول الحديثة الاستقلال من إفريقيا والشرق الأوسط وكثير من دول أمريكا اللاتينية، والدول الغربية الكبرى في القرن التاسع عشر.

كما أنه يوجد شكلين من أشكال تكوين التعددية الحزبية كان لها الدور البارز في تكوين الأحزاب السياسية في أوروبا وهما تجزئة الأحزاب وتراكم الأحزاب.

ففي الشكل الأول نجد أن داخل كل حزب توجد فئة المتشددين وفئة المتساهلين كما أن هناك داخل كل فئة من هذه الفئات راديكاليون ومعتدلون، هذه التصنيفات داخل الأحزاب إذا لم تتعايش فيما

<sup>1</sup> - موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص 236-237.

بينها ولم يعد الحزب قادرا على استيعاب كل الأطراف والتوجهات المتناقضة داخل الحزب فإن هذه الوضعية تؤدي إلى تشكيل أحزاب أخرى.

وفي فرنسا وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي المحافظون والجمهوريون المعتدلون والراديكاليون وفي كل مكان من أوروبا زادت انشقاقات الشيوعيون (ثوريون) والاشتراكيون (اصلاحيون) في عدد الأحزاب، هذه التجزئة كان لها الفضل في تكوين أحزاب الوسط وهذا هو الأسلوب الأول.

أما الأسلوب الثاني أي أسلوب التراكم (الاتحاد) أن تتجمع عدة تشكيلات سياسية في حزب واحد وهذا ما حصل عندما تجمع معتدلوا اليمين ومعتدلوا اليسار بعد انفصالهم عن أحزابهم الأولى ليشكلوا حزبا واحداً.

وهذه التقنية تقنية التراكم تبدو أكثر انتشارا من عملية التجزئة فهي توجد لعدم قيام انسجام بين عدة فئات من المعارضات الثنائية بحيث يؤدي تلاقيها فيما بينها إلى تشكيل أحزاب جديدة.<sup>1</sup>

ويمكن القول بأن نظام تعدد الأحزاب هو نظام وليد المجتمعات الرأسمالية بامتياز فالدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا واجتماعيا وثقافيا ينقسم فيها المجتمع إلى ثلاث طبقات هي طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا فالتبقة العليا هي طبقة مالكي وسائل الإنتاج إذ تبادر هذه الطبقة إلى تنظيم صفوفها في سياق منظمة حزبية تمثلها، كذلك الطبقة الوسطى هي طبقة عريضة شاركت في صناعة الحضارة الصناعية في أوروبا وتدافع عن مصالحها من خلال تنظيم حزبي، أما الطبقة العاملة لا تحجم هيالأخرى عن تنظيم عقدها في إطار منظمة حزبية تباشر من خلالها نفوذها وضغوطها دفاعا عن مصالحها وانتزاعا لحقوقها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - موريس ديفرجيه، مرجع سابق ، ص239.

<sup>2</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص70.

## المبحث الثاني: ماهية الانتقال الديمقراطي

### المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

من أجل الوصول إلى فهم أكثر دقة ووضوحاً لمفهوم الانتقال الديمقراطي ينبغي التمييز بينه وبين بعض المفاهيم التي ترتبط به خاصة مفهوم الديمقراطية فمفهوم الديمقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الانتقال الديمقراطي وذلك لأن الديمقراطية تعتبر غاية الانتقال الديمقراطي، فعملية الانتقال الديمقراطي ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الديمقراطية و ترسيخها. والديمقراطية مفهوم شهد دلالات مختلفة بدءاً من الفكر اليوناني الذي اعتبرها نظاماً يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة، و قد عرفها أرسطو بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة و اعتبر أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية والبعض يعتبرها قائمة على العقد الاجتماعي، أما البعض الآخر اعتبرها حرية الرأي وحرية العبادة وحرية التملك والحرية الشخصية.<sup>1</sup>

#### 1- مفهوم الديمقراطية:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الديمقراطية على غرار المفاهيم الشائعة الأخرى في العلوم الاجتماعية. فأغلب تلك التعاريف تؤكد على أن أصل هذا المصطلح هو يوناني. وقد أصبح هذا المصطلح الأكثر شيوعاً في القواميس السياسية، وإن كان الأكثر غموضاً في الوقت نفسه. ولكن من ناحية اللفظ في حد ذاته فهو مركب كما هو واضح من شقين الأول DEMOS ومعناه الشعب والثاني CRATOS ومعناه الحكم أو السلطة، و بذلك تكون دلالة اللفظ لمصطلح الديمقراطية هي حكم الشعب

<sup>1</sup> - سوسن زغلول السيد علي مصطفى، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016 دراسة نشرت بواسطة المركز الديمقراطي العربي . متاح على: <http://democraticac.de/?=34699> اطلع عليه يوم: 2017/04/20.

ومن التعريفات التي طرحت في هذا الإطار التعريف الذي يعتبرها "حكم الشعب بواسطة الشعب

ولمصلحة الشعب"، و هذا ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية.<sup>1</sup>

إننا في هذه الدراسة لا نقصد إجراء رصد تاريخي أو حصر مفاهيمي على اعتبار أن الديمقراطية من أكبر المفاهيم اتساعا و اختلاطا لا تعرف الجمود فهي من حيث التعريف لم تشمل على تعريف جامع مانع صالح لكل زمان و مكان بل عبر التاريخ أفرزت التجارب الديمقراطية المختلفة (الناجحة منها أو الفاشلة) مجموعة من المبادئ و القواعد توصف بكونها ديمقراطية، و هكذا إذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي نشأ فيها هذا المفهوم (المجتمع اللاتيني) فإن التطورات التاريخية و التحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي من ذلك مثلا عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فقد استبدل " روستو " قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية، ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية طرح " روستو " الديمقراطية النيابية محل المباشرة ( أي قصر مهمة المواطنين على اختيار من يباشرون السلطة نيابة عنهم)<sup>2</sup>.

وفي الغرب يستخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه "الثورة" الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، و يشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وعلى ذلك فإن إرادة الشعب حرة لا تقيد بأية قيود خارجية مطلقا، فهي سيده نفسها ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أمين البار، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> - محمد نصر مهنا، علم السياسة . القاهرة : دار غريب، 1997 ، ص330.

<sup>3</sup> - أحمد منيستي، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2003 ، ص 21.

أما في الفكر العربي فقد اهتم المفكرون العرب بالديمقراطية في الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من اتصالات واحتكاكات حيث أعجبوا بالنتائج التي حققتها نظم الحكم في الغرب ولا سيما في مجال الحريات العامة ومحاولة تأصيلها إسلاميا وفق مبدأ الشورى في الإسلام.

ومن أبرز هؤلاء المفكرين نذكر رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي وأديب إسحاق وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الله النديم ورشيد رضا. وغيرهم حيث يقول رفاة الطهطاوي. " وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن الحكم بالحرية هو قامه تساوي في الأحكام و القوانين بحيث لا يجوز الحاكم على الإنسان، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة"<sup>1</sup> أما محمد عبده فيقول " إن الديمقراطية تعني غياب الاستبداد المطلق"<sup>2</sup>.

وفي سياق معالجتنا لمقاربة العرب لمفهوم الديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاث تيارات رئيسية وهي:

- **التيار الأول:** يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا ويرى أنها " متناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية من أصول وفروع"<sup>3</sup> ويمثل هذا الرأي " صالح حافظ"، ويتفق معه "محمود الخالدي" الذي يقول " أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان بوحى من عقله الناقص الذي لم يحط بكل شيء... لذلك كان كل من يحكم بغير ما أنزل الله معتقده عدم صلاحية الإسلام للحياة كافر قطعاً"<sup>4</sup>.

- **التيار الثاني:** يضم مفكرين اسلاميين معروفين مثل " يوسف القرضاوي، حسن الترابي-عدنان سعد الدين- طارق البشري- راشد الغنوشي- منير شفيق" وغيرهم بالرغم من التحفظات التي يبديها بعضهم

<sup>1</sup> - مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة الجزائر(1988-2008) . اطروحة دكتوراه ، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2009-2010. ص23.

<sup>2</sup> - محمد عابد الجابري، " المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 157، مارس 1992، ص 8.

<sup>3</sup> - نفس مرجع سابق ، ص 27.

<sup>4</sup> - محمود الخالدي، نقض الديمقراطية . بيروت: دار الجيل، 1984، ص 84.

أحيانا تجاه جانب من جوانب الديمقراطية إلا أنهم وبشكل عام ينظرون إليها نظرة إيجابية كنظام أو كفكر ويسعون إلى التفاعل مع الوضع العالمي الجديد.

- **التيار الثالث:** يتكون من مفكرين ما يسمى أحيانا باليسار الإسلامي و يعتبر حسن حنفي أبرز ممثلي هذا التيار الذي لا يتمتع بقاعدة سياسية واسعة مشابهة لتلك الموجودة عند بعض ممثلي الاتجاه الثاني إلا أنه من الناحية الأخرى يشترك معه في عدد من المواقف والأطروحات خاصة في الدعوة إلى التحديث إلى فتح باب الاجتهاد، وفي نقد الفكر السلفي عموما و يدعو إلى نقد الذات ومحاسبة النفس.<sup>1</sup>

## 2- مفهوم الانتقال الديمقراطي:

قبل التطرق لمفهوم الانتقال الديمقراطي يمكن أن نشير إلى أن هذا المصطلح يعتبره كثير من المفكرين و علماء السياسة مرادف لمفهوم التحول الديمقراطي، و من هذا المنطلق يمكن أن نعتبر أن الانتقال الديمقراطي هو الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي.

حيث تعرضت أدبيات عديدة لمفهوم الانتقال الديمقراطي و ذلك باعتباره أحد أهم المفاهيم التي ظهرت على الساحة الفكرية، حيث أصبح موضوع الانتقال الديمقراطي من المواضيع التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين و المفكرين السياسيين.

ويتكون هذا المفهوم من شقين " الانتقال " و"الديمقراطية" ولقد تطرقنا لمفهوم الديمقراطية أما الانتقال فيشير إلى التغيير و التحول.

ومن أبرز علماء السياسة الذين تطرقوا لمفهوم الانتقال الديمقراطي نجد: المفكر الأمريكي صامويل هانتجتون (Samuel. Huntington) صاحب كتاب الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، حيث يعرفه كما يلي: بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية وهو مسلسل تطوري يتم فيه

<sup>1</sup> - برهيان غليون، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 39-35.

المروور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح ويعرفه "روستو"... بأنه عملية اتخاذ قرار تساهم، فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع<sup>1</sup>.

ويعرفه "شميتز": بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل. إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحويل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر<sup>2</sup>.

وبالتالي فإن تلك العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية والتنافسية المؤسسية في الحياة السياسية وبيروز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية وإعادة توزيع السلطة والنفوذ و توسيع دائرة المشاركة فيها، حيث يتعرض الجسد السياسي و الاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، حيث تحل قيم التغيير والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية وتحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيداً وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات والوصول إلى الحلول الوسط<sup>3</sup> وكما عرف الأستاذ برهيان غليون الانتقال الديمقراطي على أنه العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتمالها و يهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - صامويل هانتجتون، الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة د. عبد الوهاب علوب).

الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993، ص 66.

<sup>2</sup> - أميرة إبراهيم حسن ذياب، التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية 1992-1998، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2002، ص 20.

<sup>3</sup> - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 26.

<sup>4</sup> - إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي و الأمن القومي مع التطبيق على مصر و العراق 1991-2005. رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2008، ص 07.

و لقد ذهبت مؤسسة كارتر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف الانتقال الديمقراطي على أنه إجراء الانتخابات الحرة، الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب، كما قد عرف "جون جروجل" الانتقال الديمقراطي بأن له تعريف أضيق و تعريف أوسع و حسب التعريف الأضيق فإنه يعتمد على الانتخابات النزيهة و تطبيق المعايير الأساسية التي تجعلها ممكنة مثل التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، و نظام الاقتراع العام، بينما التعريف الأوسع يشمل ما سبق بالإضافة إلى توفير و احترام حقوق فردية ليبرالية و احترام جميع الحريات، و خلق نظام متعدد القوى.<sup>1</sup>

من خلال تلك التعاريف يمكن أن نؤكد على أن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها عملية بالرغم من حدوثها إلا أنها تتسم بعدم التأكد، وتتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام السلطوي القديم، حيث يبقى الانتقال الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية إلا أن احتمال تعرض عملية التحول لانتكاسات تظل واردة.

وهناك دراسات عديدة حاولت قياس درجة الانتقال الديمقراطي بشكل إجرائي وحددت عدة معايير

لذلك أهمها:<sup>2</sup>

- إعادة تصميم الهيكل المؤسسي للدولة والإصلاح البرلماني والقضائي والفصل بين السلطات والتوازن بينهما.

- إقرار التعددية السياسية و التعددية الإعلامية.

- حماية الحريات السياسية والمدنية.

<sup>1</sup> - ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا ما بين عام 1990 - ديسمبر 2004، رسالة ماجستير، كلية

الاقتصاد و العلوم السياسية- جامعة القاهرة ، 2005 ، ص 26.

<sup>2</sup> - سوسن زغلول السيد علي مصطفى، مرجع سابق.

- المنافسة الحرة بين المرشحين وتحديد الأطر القانونية لذلك.
- الابتعاد عن نمط الحكم السلطوي والتوجه نحو نمط الحكم الديمقراطي.
- سيادة القانون وخضوع الحكام والمحكومين لسلطة القانون دون تمييز.

### المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي

فيما يخص مراحل التحول الديمقراطي، و قبل التعرض لها يجدر بنا التذكير بملاحظة هامة وهي أن هذه المراحل تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة و أنه توجد في إحدى هذه المراحل مؤسسات النظام القديم بجانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، و يذهب عدد من العلماء إلى التأكيد على أن مرحلة الانتقال تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير مقصودة كما تشهد احتمالات و عواقب غير محسوبة.<sup>1</sup>

ويرى بعض العلماء أن عملية الانتقال الديمقراطي أنها عملية معقدة وعملية مستمرة وتتم بثلاث مراحل أساسية وهي بدايتها الاستمرار والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مروراً بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان، وصولاً إلى تأمين الانتقال الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية، أما فيليب شميتير Schmitter Philippe و جليرمو أو دونيل Jelermo Odonnel ، فقد ميز بين مرحلتين أساسيين هما مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية ثم

<sup>1</sup> - حسن سلامة ، التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر 1981-1993. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998 ، ص 14.

مرحلة التحول إلى الديمقراطية<sup>1</sup> في حين قسم أغلب علماء السياسة مراحل الانتقال الديمقراطي إلى أربعة مراحل.

### 1- مرحلة القضاء على النظام السلطوي القديم:

تبدأ هذه المرحلة عادة بظهور منظمات أو جماعات تنذر بتهديد هيمنة الحزب الأول على الساحة السياسية، ثم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية، يعيش المجتمع خلال هذه المرحلة الأولى عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة، والمعتدلين الذين يدركون أن النظام الذي ساعده و تمتعوا في ظلّه بالمزايا عليه أن يدخل بعض الإصلاحات ويخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية، وتحدث الانقسامات بين الجناحين نتيجة الضغوط الداخلية خاصة تدهور شرعية النظام السياسي وتقلص الموارد الاقتصادية والضغوط الخارجية خاصة وأن المساعدات الغربية أصبحت مشروطة بالتححرر السياسي والاقتصادي، فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول.<sup>2</sup>

وفي هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أو ذات اتجاه واحد تصاعدي، فبعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها، بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة العديد من الأسباب مثل المقاومة من جانب بعض القوى المدنية والعسكرية أو غياب الأوضاع الاجتماعية و

<sup>1</sup> - بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 28-

30.

<sup>2</sup> - هويد عدلي، "المجتمع العربي و التحول الديمقراطي". مجلة الديمقراطية ، العدد 7، جوان 2002، ص 188.

الثقافية والمؤسسات حتى تتواجد، كما أن الظروف التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم للنظام الديمقراطي.<sup>1</sup>

## 2- مرحلة اتخاذ قرار الانتقال الديمقراطي:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي وذلك أن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام السلطوي وقد وصفت هذه المرحلة بأنها تشبه آلة الغزل فمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة<sup>2</sup>، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي، وحيث يوجد هناك خليط أو مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنموذج الحديث من مؤسسات وجماعات ديمقراطية، ومن ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعا أو كراهية، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي<sup>3</sup>.

## 3- مرحلة التماسك الديمقراطي أو تدعيم النظام الديمقراطي:

مرحلة التحول تحدد وترسم مبدئيا لفعاليات وقواعد لحل إدارات الصراعات السياسية بطرق سلمية ومن المفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد وإقامة انتخابات حرة، ولكن هذا التحول الناتج لديمقراطية إجرائية شكلية لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الوليدة فالانقلابات العسكرية وأحداث العنف قد

<sup>1</sup> - عماد شاهين، هل تتحول مصر ديمقراطيا؟ . مجلة الديمقراطية، العدد 20، أكتوبر 2005، ص 84-85.

<sup>2</sup> - أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص 22-23.

<sup>3</sup> - عبد الغفار رشاد القصبى، مرجع سابق، ص 82.

تكون هي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، فلن يتحقق التماسك إلا إذا تخطى النظام عن المؤسسات المتوارثة عن النظام السلطوي القديم والتي تقيد الأداء الديمقراطي وإذا ساد الالتزام الواضح بالديمقراطية و قيمها بين النخبة و الجماهير بما يؤدي لخلق مؤسسات ديمقراطية فعالة.

ففي مرحلة التماسك الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النضج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه، كما تظهر القوى المعارضة وتطرح قضايا مهمة وتظهر هياكل جديدة ويكون هناك شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية.<sup>1</sup>

كما يشير عدد من الباحثين إلى أن تدعيم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها: تحقيق الفصل بين السلطات، ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة، عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توفر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات كفالة النزاهة والحياد لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي مستقل.<sup>2</sup>

#### 4- مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي ويطلق عليه Consolidation حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهي الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء الديمقراطية ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي، وبالنسبة

<sup>1</sup> - أميره إبراهيم حسن دياب ، مرجع سابق، ص 30-31.

<sup>2</sup> - حسن سلامة، مرجع سابق، ص 63.

لليدوقراطية الاقتصادية، فهي ترتكز على امتلاك المواطنين أفراد أو جماعات الحد الأدنى من مصادر

الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية<sup>1</sup>

وبمعنى آخر فإن مرحلة النضج تعني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق

تقارب مستويات الدخل والثروة وإتاحة التعليم و الرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية و

الاجتماعية و المساواة في الفرص دون تمييز.<sup>2</sup>

إن هذه المرحلة تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي، إضافة إلى الرفع من كفاءة (فعالية) و قدرة

المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أنماط الانتقال الديمقراطي

تختلف أنماط الانتقال الديمقراطي من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي ومن دولة إلى

أخرى حيث يعكس كل نمط من أنماط الانتقال الديمقراطي حقيقة علاقات القوى السائدة في فترة الانتقال

والضغوط التي تدفع بالمعارضة للمطالبة بتغيير الأوضاع، حيث يمكن وصف عملية إنهاء النظم

السلطوية بأنها عملية كفاحية ونضالية مستمرة وممتدة زمنياً لكن يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها

وهي تمر عبر مسارات مختلفة للتغيير تتراوح بين التدرج السلمي والانتقال العنيف ويمكن التمييز بين أربع

أنماط للانتقال الديمقراطي وتتمثل فيما يلي:

1 - قراءات نظرية : الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الثالث .مناح على: <http://www.eipss-er>

2 - نفس مرجع سابق.

3 - نجلاء الرفاعي ، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 29-30.

## 1- نمط التحول من أعلى: Transformations:

في هذا النمط تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرة من داخل النظام السلطوي ودون تدخل من جهات أخرى سواء كانت قوى المعارضة أو المجتمع ككل،<sup>1</sup> وفي أحسن الأحوال تتمثل النتيجة الأكثر احتمالا لهذا الشكل من الانتقال الديمقراطي في قيام ديمقراطية محدودة تتميز باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبيا من النخب ولقد كان هذا النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية كما يسميه البعض بمنحة الديمقراطية<sup>2</sup>.

وفي ظل هذا التحول يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول فهناك مبادرة القيادة السياسية المدنية حيث يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية والإقليمية والدولية المعنية باعتباره نقله جذرية واختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الأيديولوجي و ذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث هذا التغيير الجذري، وبالتالي يعتبر تحولا دعائيا من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول، وبمعنى آخر لا ينبغي اعتباره مبررا لتجاهل التطور الذي حدث في النظام السياسي بسبب التحول لأن الطابع الدعائي يختفي تدريجيا لصالح تحول ديمقراطي تدريجي<sup>3</sup> ويؤكد "صامويل هانتجتون" أن هذا النمط يرتبط بظهور قادة إصلاحيين لديهم ميول إلى الإصلاح السياسي فهم مؤمنين بالتحرك تجاه الديمقراطية و لكن غالبا ما تكون مبادرة القيادة تجاه التحول الديمقراطي غير حقيقية فيكون هناك عدة أمثلة على هذا النمط من خلال عدة دول إفريقية مثل مبادرة

<sup>1</sup> - محمد عز العرب منيب، النخبة السياسية و التحول الديمقراطي في البحرين (2002-1992) . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص59.

<sup>2</sup> - مبارك أحمد عبد الله، التغيير في القيادة السياسية العربية في التسعينات. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص30.

<sup>3</sup> - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، لعام1998، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 1990، ص 289.

الرئيس المصري أنور السادات للانفتاح السياسي عام 1976 و التي اعتبرها البعض خدعه سياسية و مبادرة الرئيس الزائيري موبوتو بهدف التخلص من الضغوط المتزايدة على نظامه،<sup>1</sup> كما بادرت القيادة في زامبيا بالتخلي عن نظام الحزب الواحد و اتجهت نحو التحول سنة 1991، أما في أمريكا اللاتينية فنجد المثال البرازيلي حيث كانت بداية التحول منذ 1973 و تعززت بانتخاب رئيس مدني للبلاد سنة 1975، و في أوربا نجد النموذج البرتغالي حيث ساهمت المؤسسة العسكرية بمبادرة من قيادتها في إحداث التحول سنة 1979 و غيرها.

## 2- نمط التحول من خلال التفاوض Transpercement:

في هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل النخبة السياسية الحاكمة والقوى الاجتماعية المختلفة بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي. فمن خلال ضغوطات معينة تضطر النخبة السياسية الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددا بعدم الاستقرار الداخلي ومعرضا لضغوطات عنيفة تنذر بانتهائه و مصدر تلك الضغوطات الرأي العام و الضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسا متزايد للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد تحدث "صامويل هنتنجتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط و حصرها في الآتي: فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهايار الايديولوجية التي يقوم عليها النظام، و تردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب، وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية ومساعدات اقتصادية

<sup>1</sup> - حسن سلامة ، مرجع سابق، ص 33.

تربط بين الإصلاح السياسي و هذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.

فهذه الأسباب أحدها أو جميعها قد تدفع النظام نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ومما يستتبع ذلك من زيادة هامش الحريات ومن ناحية أخرى قد تندفع تلك القوى نحو هذا المسار وقبول المفاوضات نظرا لعدم قدرتها على الإطاحة بالنظام القائم وإحلاله، وهو ما يطلق عليه هانتجتون الإحلال التحويلي Transformation Replacement وقد يكون هذا ناتج إما عن ضعف في التنظيم أو محدودية الإمكانيات المتاحة أو أن قدرة النظام القائم لا تزال تملك القدر الكافي من القوة التي تمكنه من البقاء والاستمرار<sup>1</sup>

ودائما ما يشهد هذا النمط حالة اتفاق تضمن تحقيق مصالح أطراف العملية التفاوضية بمعنى أن يتخلى النظام عن مجموعة من القيود التي يفرضها على الحريات وحقوق الأفراد ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعارض مواقع النخب المهنية في النظام التسلطي، كذلك من المهم أيضا لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية دمج النخب ضمن المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب<sup>2</sup>

ومن الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة الأورغواي في عام 1984، وكولومبيا و فنزويلا سنة 1985 وفي جنوب إفريقيا خلال عامي 1989-1990 حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية فقد أدرك الرئيس دوكليرك أهمية التفاوض مع المؤتمر الإفريقي بقيادة نيلسون منديلا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2003، ص 31-32.

<sup>2</sup> - إيمان عبد الحليم مهدي، مرجع سابق، ص 28.

<sup>3</sup> - التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، مرجع سابق، ص 290.

## 3- نمط الانتقال من خلال الشعب من الأسفل: Remplacement

يعد هذا النمط أكثر الأنماط اتساما بالعنف وفي هذا النمط يكون التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة وغالبا ما يكون استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات اقتصادية قوية حادة، حيث بدأت قوى النظام تفتقد قوتها وتفقد مصداقيتها و شعبيتها على المستوى الاجتماعي في ظل قوة المعارضة، ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضاق بالنظام مع إخفاقه في تحقيق الحد الأدنى من احتياجات ومطالب الشعب مما أدى إلى إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم وهو ما يطلق عليه صامويل هانتجتون نمط الإحلال<sup>1</sup>.

وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من عملية التحول الديمقراطي بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث أن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن قوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة ، من جهة أخرى يمكن أن تكون الأسباب المؤدية إلى هذا النمط وفاة الدكتاتور الحاكم والذي يعتبر القوة الرئيسية في النظام حيث تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات، ولكن من غير المحتمل أن يؤدي هذا النمط من الانتقال إلى عملية ديمقراطية مستقرة ومرد ذلك أن عدم وجود اتفاقات وموathيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها، فنادرا ما يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة، بل يبقى هناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية، ولن يحدث أي تقدم تجاه ترسيخ العملية الديمقراطية وفقا لنمط التحول الإحلالي إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلطي ونخب

<sup>1</sup> - مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص34.

المعارضة أي أن هناك احتمالاً قوياً أن يؤثر ذلك سلباً على الديمقراطية فمرد ذلك أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي، وبالتالي فإن الاتفاقات والمواثيق بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة قد تعود إلى ديمقراطية محدودة.<sup>1</sup>

ومن أمثلة هذا النمط في عملية الانتقال الديمقراطي نجاح الحركات الاحتجاجية الغاضبة في الفلبين على إجبار الرئيس جوزيف استراد على التنازل عن منصبه وما حدث في المنطقة العربية ما يسمى بالربيع العربي حيث أجبرت الشعوب العربية التي خرجت إلى الشوارع تطالب بالحرية والعدالة مما أجبر كثير من قادة تلك الدول إلى التخلي عن الحكم.

#### 4- نمط التدخل الأجنبي:

يحدث هذا النمط عندما يكون الانتقال الديمقراطي نتيجة لتدخلات أجنبية سوى كان هذا التدخل بصفة مباشرة عن طريق التدخل العسكري كما حدث بالنسبة للتدخل الأمريكي في هايتي وبنما\* خلال تسعينات القرن الماضي، أو بصفة غير مباشرة عن طريق الضغوطات الأجنبية حيث كان نفوذ الدول و المؤسسات المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة فخلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة والتي طالبتها بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على

<sup>1</sup> - مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 33-35.

\* و كما حدث أيضاً في كثير من الدول الأوروبية بعد عام 1918 و في اليابان بعد عام 1445 أي بعد خسارة اليابان في الحرب حيث فرضت عليها الو.م.أ نمط الديمقراطية الليبرالية.

البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي، وبالرغم أن الفاعلين الخارجيين مهما لديهم القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلا أنهم لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية ولمدة طويلة على دول لا ترغب في ذلك فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ و تزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة، و يمكن التذليل على ذلك في تجارب بعض الدول كالبرتغال و اسبانيا و اليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينات القرن العشرين ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجيين خاصة من الجماعة الأوروبية، مهما مؤثرا، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمادا أساسا على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية يوحي بعدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل في معظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمرا صعبا وشاقا.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: عوامل الانتقال الديمقراطي

لقد تشابكت مجموعة من العوامل المختلفة في ظهور ما يعرف بمفهوم الانتقال الديمقراطي منها ما هو داخلي ومنها ما هو إقليمي ومنها ما هو خارجي، وهذا يختلف من دولة إلى دولة أخرى ففي الهند مثلا كان الانتقال الديمقراطي الذي شهدته الهند نابعا من الداخل أما في اليابان كان الانتقال الديمقراطي مفروضا من الخارج عقب خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية من طرف الدول المنتصرة في الحرب وخصوصا و. م. أ.

<sup>1</sup> - مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 33-35.

## 1- العوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي:

## 1-1- انهيار شرعية النظام السياسي التسلطي:

يؤكد صامويل هانتجتون أن أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها يعود إلى غياب آليات للتجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، حيث تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية:<sup>1</sup>

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
  - محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد.
  - قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.
  - محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.
  - المبادرة بوضع حد للحكم التسلطي وإقامة نظام ديمقراطي.
- وهذا ينطبق على كثير من الدول العربية التي تعاني أغلب أنظمتها السياسية من أزمة شرعية نتيجة عدم قدرتها على مواجهة مطالب مواطنيها خاصة في ظل تآكل شرعيتها التاريخية التقليدية واتجاهها نحو عدم الاستقرار السياسي.

## 1-2- دور القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ القرار للانتقال الديمقراطي وكذلك في نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي، حيث أن عملية الانتقال الديمقراطي تحتاج إلى قيادة لديها القدرة والجرأة التي تتمكن من مواجهة المعارضين و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار .

وبالنسبة لدور القيادة في الانتقال الديمقراطي من داخل النظام التسلطي ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم تومبسون من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس

<sup>1</sup> - صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 59.

ضغوطا متعددة من اجل الديمقراطية مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك.<sup>1</sup>

### 1-3- المجتمع المدني:

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي حيث يعتبر المجتمع المدني من أهم العوامل التي لها تأثير على عمليات الانتقال الديمقراطي. كما أن له دور كبير في الوقت نفسه في ترقية هذا الانتقال ووصوله إلى مراتب أعلى و موافقته إلى تحقيق أهدافه. وذلك من خلال الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في زعزعة أركان النظام التسلطي فمثلا المستوى الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و التصنيع و التحضر كلها متغيرات تعمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية والجمعيات المنظمة التي أصبحت مصادر بديلة للمعلومات والاتصالات.

فالمطالب الاجتماعية للنقابات العمالية ونقد السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي والتعبير عنها في شكل احتجاجات ومظاهرات ذات طابع اجتماعي تتعلق بالمطالبة بالعيش الكريم والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية هذه الاحتجاجات الاجتماعية عندما يقابلها النظام التسلطي بالقمع والعنف فإن المجتمع المدني تتحول مطالبه الاجتماعية إلى مطالب سياسية. تنتهي بالمطالبة بالانتقال نحو الديمقراطية وتغيير النظام السياسي برمته.

<sup>1</sup> - عصام عبد الوهاب محمد أيوب ، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994-2002 . رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2006، ص58.

## 1-4- العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي أحد المحددات المحورية في الانتقال نحو الديمقراطية حيث أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية تتسم بالتعقيد وان احد احتمالات فشل الانتقال الديمقراطي هو تردي الأوضاع الاقتصادية<sup>1</sup>.

وقد أشار هانتجتون إلى أسبقية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية، بينما اشترط بارين تون مور، وجود طبقة برجوازية لوجود الديمقراطية بينما نجد أن " سيمور مارتن لسيت" تحدث عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية حيث أشار أنه كلما تزايدت قدرة الدولة ونموها الاقتصادي كلما كانت فرصتها في تدعيم الديمقراطية أكبر. إلا أن " فرانسيس فوكوياما"، يرى أن الديمقراطية عملية سياسية وغير مرتبطة بالاقتصاد مشيرا إلى تجربة النور الآسيوية، حيث قد حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية في حين انها لا تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة بل متأخرة على التنمية الاقتصادية مما يعني أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والانتقال الديمقراطي إنما هي قضية خلافية.<sup>2</sup>

## 1-5- العوامل الثقافية:

هناك ثلاث متغيرات ثقافية تؤثر في إنضاج الانتقال الديمقراطي في بلد ما على النحو التالي:

- التراكم التاريخي لسنوات من الديمقراطية السابقة فكلما طال أمد خبرة سابقة مع شكل من أشكال الديمقراطية ازداد احتمال نجاح الاستراتيجية المتبعة.
- التجانس الديني كلما كان المجتمع يتسم بوجود دين واحد ازداد النجاح و التأثير في ذات المجموعة.

<sup>1</sup> - مصطفى غلام نبي، التحول الديمقراطي في أفغانستان و العراق، 2001-2010، من منظور مقارن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 20.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 20 .

- التجانس العرقي واللغوي فكلما زاد تجانس المجتمع عرقيا ولغويا، ازدادت قدرة هذه العوامل على النجاح.<sup>1</sup>

## 2: العوامل الخارجية:

2-1- ظاهرة الانتشار والعدوى: يقصد بهذا العامل أن الانتقال الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على الانتقال الديمقراطي في دولة أخرى، أو أن التجارب المبكرة للانتقال الديمقراطي مثلت نماذج لبقية دول العالم الثالث.

وهذه الظاهرة ما أسماه سكالابينو SCALAPINO بالانتشار أو العدوى وعبر عنها هانتجتون، بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجه التحول الديمقراطي شجعت الدول الأخرى على المضيء قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت وهذا الأمر يفسر بعدة أمور اما لأنها جميعا تواجه مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا أو دواء مفيدا لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثلا سياسيا واقتصاديا يفتدى به.<sup>2</sup>

## 2-2- النظام الدولي:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات عرف العالم موجه جديدة من الانتقال نحو الديمقراطية كما حدث بالخصوص في دول شرق أوربا حيث تحولت من أنظمة سياسية مغلقة إلى أنظمة ديمقراطية حيث يعتبره البعض انتصارا للديمقراطية و للقيم الغربية من هنا بدأ الضغط على الدول الغير ديمقراطية حتى تجرى إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية، ويمكن أن نشير إلى دور الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في الدفع نحو التحول الديمقراطي.

1 - أمين البار، مرجع سابق، ص: 113.

2 - محمد عز العرب محمد منيب، التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي بالتطبيق على حالة الكويت خلال الفترة، 1990-2009، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة، القاهرة، 2010، ص 42.

حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي تؤيد عملية الانتقال الديمقراطي فال و. م. أ. تتخذ من دعم الديمقراطية كهدف لتحقيق مصالحها وتدعيم نفوذها فكثير ما يستخدم هدف دعم الديمقراطية للضغط على نظم بعينها تصنف على أنها معادية للو، م، أ. بينما يتم غض الطرف على النظم السلطوية الصديقة لها، ويتضح دور الاتحاد الأوروبي في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إلى عضوية الاتحاد ومشاركة أعضائه المستويات المعيشية المرتفعة التي يتمتعون بها حيث تؤدي العضوية فيه إلى تقوية الالتزام بهذه التحولات وتحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي .

كما أن الموقف الأوروبي من التحول الديمقراطي مرتبط بالمصالح الاقتصادية من استثمارات و مشاريع للشركات الأوروبية ومن الأمن الداخلي و الإقليمي وموجات الهجرة وخوفها من تحدي ما تسميه الأصولية الإسلامية لذا لا يختلف الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي.<sup>1</sup>

## 2-3- دور المنظمات الدولية:

تمارس المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة دورا واضحا في دفع عملية الانتقال الديمقراطي عبر برامج دعم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وتقوم الأمم المتحدة بالعديد من الأنشطة كالوساطة السياسية، والانتخابات وإرساء الحكم على المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والعمل على مكافحة الفقر وتحقيق المساواة بين الجميع.<sup>2</sup>

1 - أحمد حمدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، جامعة الأردن ، ص 214 .

2 - محمد حسن عبد الحليم، التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 2014، ص 37.

## خلاصة الفصل :

يعتبر موضوع الأحزاب السياسية احد أهم المرتكزات التي يقوم عليها الانتقال الديمقراطي فبدون أحزاب سياسية لا يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية أو الانتقال الديمقراطي ، فمفهوم الأحزاب السياسية عرفته القواميس السياسية بعد ظهور مفهوم الدولة بشكلها الحديث وبعد ظهور الديمقراطيات الغربية حيث شهد هذا المفهوم تطورا منذ نشأته وصولا إلى ما هو عليه في شكله الحالي وارتبط كذلك بعدة اعتبارات تاريخية وايدولوجية وظروف اجتماعية وسياسية مرت بها أوروبا الغربية والعالم في تلك الفترة وصولا إلى ما هو عليه الآن والذي يعتبر احد الأدوات التي تقوم عليها انظمة الحكم الحديثة .

أما موضوع الانتقال الديمقراطي فيعتبر موضوعا حديثا نسبيا ارتبط بالدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي هذا النظام الجديد الذي يقوم أساسا على تضمين ممارسات جديدة أهم ميزات التعددية السياسية والإعلامية وكذلك من خلال إدخال إصلاحات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها.

## الفصل الثاني

### الانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي

المطلب الثاني: فرص الانتقال الديمقراطي في عهد بورقيبة و بن علي

المطلب الثالث: عوامل الانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الثاني: مؤشرات الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: إعادة بناء المؤسسات

المطلب الثاني: الانتخابات الحرة والنزيهة

المطلب الثالث: ارساء مبدأ العدالة الانتقالية واحترام حقوق الانسان

## المبحث الأول: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس

## المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي

منذ أن استقلت تونس عن الاحتلال الفرنسي في 20 مارس 1956 وتولي الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية عزم النظام السياسي في تونس على بناء الدولة التونسية العصرية بعد الاستقلال وكان الدستور من أهم مقومات الحركة الوطنية في تونس آنذاك ومطلبا من أبرز مطالبها لبناء تونس بعد الاستقلال. وبالفعل انطلق هذا المسار بانتخاب المجلس القومي التأسيسي في 25 مارس 1956، بعد إعلان الاستقلال بخمسة أيام فقط وعهدت إلى هذا المجلس القومي التأسيسي جلسة عامة ألقى خلالها الرئيس بورقيبة خطابا. و ختم فيها الدستور الذي أصبح أول دستور لتونس بعد الاستقلال وقد أقام هذا الدستور نظاما رئاسيا جمهوريا يعتمد مبدأ فصل السلطات وعكس هذا الدستور التوجه العلماني للنظام السياسي في تونس في عدة فصول.<sup>1</sup>

ومن أهم ملامح هذا التوجه للدولة التونسية بعد تولي الحبيب بورقيبة زمام الحكم أصر على طمس الهوية العربية التونسية وقهر الإسلام عن طريق مجموعة من القوانين رغم مخالفتها للدين الإسلامي أهمها.

- اعتبار تعدد الزوجات ممنوعا بنص القانون وكل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك

عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام و غرامة مالية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك.<sup>2</sup>

1 - أميرة عبد الرازق خليل، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني و حركات الإسلام السياسي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015، ص 11.

\* تعتبر تونس أول دولة عربية عرفت دستورا و أول دستور في التاريخ العربي الإسلامي حيث أعلن عنه محمد الصادق باي يوم 29 يناير 1861 و رحبت به النخبة التونسية و التي سعت من خلاله إلى تجسيد التنظيمات السياسية و إصلاح نظام الحكم بتونس.

2 - يوسف لعياضي، التحولات السياسية الراهنة و أثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية - تونس - . رسالة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الجامعية 2014-2015، ص 29 .

- سنت الحكومة التونسية في 04 مارس 1958 قانونا يجيز التبني مادام المتبني شخصا رشيدا ذكرا أو أنثى متزوجا متمتعا بحقوقه المدنية، ذا أخلاق حميدة، سليم العقل والجسم قادرا على القيام بشؤون المتبني.

وهذا ما يصطدم بالشريعة الإسلامية لمخالفته صريح القرآن الكريم والذي حرم التبني في قوله تعالى «وما جعل أديعاءكم أبناءكم ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، أديعواهم لأبائهم هو أفسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم» الآية 04-05 من سورة الاحزاب.

وتجمع أيضا المذاهب الإسلامية وفقهاء الإسلام في شتى القرون على تحريم التبني بمعنى إدخال الأجنبي عمدا في الأسرة فيصبح واحدا منها يرث مالا يستحق و يحجب المستحقين، و كذلك ذريته من بعده و يطلع على عورات ما لا يحل له بصفتهم محارم ولا توجد محرومية<sup>1</sup>

- إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء التونسي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية العدد 77) على منوال القضاء الفرنسي.

- إغلاق جامع الزيتونة الأعظم وهو أعرق جامعة إسلامية وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام 1961.

- حل كافة الأوقاف والاحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وصلاته و علمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية الأهلية بل القيام بتحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات و مخازن ولعل ما أخطر ما قام به بورقيبة في طمس الهوية الإسلامية بتهكمه على بعض الشعائر الدينية مثل تصريحه بمؤتمر عام 1974 للمعلمين بأن القرآن متناقض ومشتتل على بعض الخرافات وأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان إنسانا بسيطا يسافر كثيرا عبر الصحراء العربية ويستمتع إلى الخرافات

<sup>1</sup> - أميرة عبد الرزاق خليل، مرجع سابق، ص 34.

البسيطة السائدة في ذلك الوقت وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن مثال على ذلك عصا موسى وقصعه أهل الكهف، وهذا شيء لا يقبله عقل بعد اكتشاف باستور.<sup>1</sup>

- و في أوائل الستينات من القرن العشرين قام الرئيس بورقيبة بدعوة الشعب التونسي إلى الإفطار وفتح المطاعم في شهر رمضان ووصف الصيام بأنه مانع للعمل والإنتاج وقام بشرب الماء خلال ساعات الصوم في شهر رمضان جهرا أمام العموم في بعض المناسبات وأمام أدوات الإعلام.

- وعن موقفه من الصلاة فقد وصف بورقيبة الصلاة بأنها زقزقة مياه وإنزال الرأس للأرض ويكون المصلي يكب ويقعد كما عمل على تأجيل صلاة الجمعة إلى العصر بسبب أن يوم الجمعة في تونس هو يوم عمل ويوم الأحد هو العطلة الأسبوعية منذ عهد الاحتلال.<sup>2</sup>

- أما الحج فقد دعى إلى التخلي عن الحج لما يؤدي إلى نزيف للعملة وتعويضه بالحج إلى مقام ما يعرف بتونس بالصحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان.<sup>3</sup>

أما الانجازات التي قام بها الرئيس الحبيب بورقيبة على المستوى السياسي وهي:<sup>4</sup>

1- في 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة.

2- في 01 جوان 1959 بقصر باردو تم الإعلان عن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة

والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الدستوري الجديد وقد تضمن هذا الدستور قواعد

إرساء النظام السياسي التونسي إذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي تقوم على ثلاث سلطات

سياسية وهي:

<sup>1</sup> - أميرة عبد الرازق خليل، مرجع سابق، ص 44.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص43.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص 29-30.

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما تضمن النظام السياسي التونسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والاقتصادية والمحكمة العليا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجماعات المحلية والمجلس الدستوري.

3- كما تم إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظم حقوق الأفراد مثلما جاء في المادة الثامنة الخاصة بحرية التعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنقابات، إضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق في المواد 9-11.

4- تعزيز مكانة المرأة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد حدد حقوقها على مستوى العائلة بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة و خلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي الضيق ثم انتقل بعد ذلك بالتدرج إلى المستوى السياسي، حيث بعدما كانت المرأة مقصاه من الانتخابات أصبح لدى المرأة حق التصويت والترشح منذ عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية وقد تعززت وضعية المرأة التونسية أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى الانجازات التي قام بها الرئيس الحبيب بورقيبة على المستوى السياسي نجد أهم إنجاز قام به بورقيبة في تاريخ الدولة التونسية الحديثة هو اهتمامه بالتعليم، حيث يقول الأستاذ رضوان المصمودي في مقابلة أجريناها معه: أن بورقيبة خصص ثلث ميزانية الدولة إلى التعليم وهي أعلى نسبة في العالم العربي وهذا منذ الاستقلال إلى بداية الثمانينات، حيث أنه تم القضاء على الأمية في السنوات الأولى للاستقلال، وفيما بعد وللأسف رجعت في عهد بن علي لأن بن علي لم يركز على التعليم حيث نزلت ميزانية التعليم من 33% إلى 14% فطبعاً منطق بورقيبة و منطق بن علي مختلف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جميل مطر (و آخرون)، الأداء البرلماني للمرأة العربية (دراسة حالة مصر، سوريا، تونس). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص123.

<sup>2</sup> رضوان المصمودي، رئيس مركز الدراسات الإسلام و الديمقراطية، مقابلة تم اجراءها في تونس العاصمة، يوم: 2017/03/11، على الساعة: 16:00 مساء.

وبعد ثلاثين سنة من حكم بورقيبة جاء بن علي فكان كسابقة استخف بكل المؤسسات وهمش مبادئ النظام الجمهوري ليستيقظ الشعب على حكم يشبه المافيا السياسية والمالية والإدارية.

وفي حكم زين العابدين بن علي تحول نظام الحكم الجمهوري في تونس إلى نظام تسلطي على الشعب نفسه بموجب الصلاحيات التي أضحت بيد الرئيس الجديد نتيجة التعديلات الدستورية المتتالية فتحول النظام السياسي إلى نظام رئاسي محوره الرئيس، رئيس مستبد ينتخب شكليا، فتعرض النظام الجمهوري في عهده إلى عملية مزدوجة من التهميش والتوظيف لكل مؤسسات الدولة لفائدة حزبه وعائلة زوجته إلى جانب تكميم الأفواه و احتكار الإعلام.

عبث بن علي وعائلة زوجته الطرابلسية بمؤسسات الدولة وأخضعوها لإمرتهم وسلطانهم، عبث بالدستور والمؤسسة التشريعية ليمهد الطريق أمام الرئاسة مدى الحياة سنة 2002 ولعب بالقضاء و المؤسسة الأمنية فقتل العشرات وشرذم المئات واعتقل الآلاف كسلفه بورقيبة، وفي عهده استولت عائلة زوجته ليلي بن علي على المؤسسة الاقتصادية للدولة وطوعتها لخدمتها وخدمة مصالحها عوضا عن مصالح الشعب و نهبت خيرات أرضه و ثرواته<sup>1</sup>

أما فيما يخص موقف بن علي ونظامه من الهوية فقد سار على نهج بورقيبة بمحاربة كل مظاهر التدين والبعد العربي والإسلامي للمجتمع التونسي مثل.

- منع الحجاب وطرده المحجبات من الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية.  
- وضع قيود على أداء صلاة الجماعة والأذان ومنع مكبرات الصوت والتضييق على الأئمة والمساجد من أداء دورها الديني.

- منع تدريس تحفيظ القرآن ومنع تدريس التربية الإسلامية في المراحل التعليمية المختلفة.

<sup>1</sup> - عائد عميره ، بعد 59 سنة من إعلانه: هل يحكم تونس النظام الجمهوري. متاح على :

[www.noonpost.org/cotent/13032](http://www.noonpost.org/cotent/13032) ، اطلع عليه يوم: 2017/03/21.

- ملاحقة كل المتدينين وذوي اللحى بتهمة الانتماء إلى حركة النهضة واتهامهم بتهمة الإرهاب وانسياقه وراء الحملة الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال لا يختلف كثيرا سوى من الناحية السياسية أو من ناحية الأيدولوجية فقد اتسم النظام السياسي التونسي سوى في حكم الرئيس الحبيب بورقيبة أو في عهد زين العابدين بن علي بالاستبداد السياسي وبالفساد المالي وبقمعه كل أنواع الحركات والمعارضات ومحاربه للهوية العربية الإسلامية للمجتمع التونسي، وربما هناك اختلاف بسيط بين الرجلين وهو أن بورقيبة كان يحمل مشروعا ثقافيا معاديا ولكنه واضح وبن علي ليس لديه مشروع ثقافي مشروعه فقط بأن يحكم بالاعتماد على السيئين وتقريب المنحطين وقمع الأحرار والمصلحين، بورقيبة دكتاتور ولكنه يحمل مشروعا أما بن علي فهو رجل منحدر متردد مزاجه بولييسي ليس لديه مشروع وغير مستوعبه أصلا ما يهيمه فقط كيف يحكم وكيف يحافظ على أركان حكمه.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: فرص الانتقال الديمقراطي في عهد بورقيبة و بن علي

### أولا: في عهد بورقيبة:

بعد أن نالت تونس استقلالها يوم 20 مارس 1956 بعد تضحيات كبيرة استتبش الشعب التونسي خيرا بأن تكون تونس دولة حديثة تحقق الحرية والكرامة لجميع أفراد الشعب التونسي خاصة بعد إعلان النظام الجمهوري سنة 1957 والقطع مع النظام الملكي الذي كان سائدا من قبل وأن تكون السيادة للشعب يمارسها عبر نوابه المنتخبين انتخابا حرا ومباشرا في أول برلمان لتونس المستقلة، وأن تكون سلطة الحاكم مرتبطة برضى الشعب لا بحزبه وعائلته وأن تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وأن يكون هناك إسهام واسع للمواطنين في الحياة السياسية . كان ظن التونسيين أن تكون تونس بعد

1 - أميرة عبد الرازق خليل، مرجع سابق، ص 49-50.

2 - توفيق المدني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية . تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط2012، 1، ص 381.

الاستقلال وإعلان النظام الجمهوري من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة أن يحمل مشروعاً حدثياً أساسه دولة مدنية عصرية، يتعامل مع التونسيين بصفتهم مواطنين لا رعايا، وكان من أهداف الإعلان عن النظام الجمهوري الإسهام الأفضل والأوسع لمجموع المواطنين في الحياة العامة بمظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان هدفه أن يسود الشعب ويتمتع بالحرية في اختيار حكامه وقيادته لاسيما ما تضمنه الدستور الذي أقر سنة 1959 والذي يتضمن على توطئة تتناول بالإشارة إلى نضال الشعب التونسي للتخلص من الاستعمار القديم وتصميم هذا الشعب على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية والعمل للسلم والتعاون الدولي الحر والتعلق بتعاليم الإسلام ووحدة المغرب العربي الكبير وانتمائه إلى الأسرة العربية والتعاون مع الشعوب الإفريقية وإقامة ديمقراطية تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والنظام الجمهوري بوصفه " خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين" ومن ثم إقرار الحريات والحقوق الفردية المتوافقة مع إعلانات الحقوق والحريات الغربية المتبعة عن الحقوق الاجتماعية المميزة للأنظمة الاشتراكية يعود الباب الثاني للتكلم عن السلطة التشريعية فيمنحها إلى مجلس الأمة بينما يمنح الباب الثالث السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية.<sup>1</sup>

وبعد انتخابات 1959 انطلق الاشتغال العملي للنظام السياسي الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة و الذي منحه الدستور صلاحيات واسعة لتدعيم المسار الديمقراطي، لكن بالرغم من ذلك لم تحل مسألة الديمقراطية حيزاً مهماً من الخطابات المنطوقة لبورقيبة، وكان يثير هذه المسألة في مناسبات معينة، أو عند بروز بعض الخلافات في صلب الحزب أو تدمير بعض الأعضاء القياديين في الحزب من السلوك غير الديمقراطي للقيادة<sup>2</sup> حيث يضع بورقيبة مجموعة من الشروط التي تبدو تعجيزية لتحقيق ما يطلق عليه بالديمقراطية الحقة ومن ذلك أن يكون كل مواطن في مستوى من النضج يجعله قادراً على كبت

1 - خيرى عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير. . مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد متاح على: [www.iesj.net/iasj?func=fullt](http://www.iesj.net/iasj?func=fullt) ext8.ald=94797 ،اطلع عليه يوم: 2017/04/20.

2 - يوسف لعباضي، مرجع سابق، ص 32.

عواطفه حتى نستطيع التحكم في أنفسنا للقيام بدورنا في تسيير شؤون الدولة دون مسيطر، والمسيطر الذي يعنيه بورقيبة هو الآخر الأجنبي، وهو ما يعنيه أنه في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني يجب على الشعب التونسي التضحية بحريته مرة أخرى لصالح الحاكم الوطني وهو سبيل التقدم والازدهار<sup>1</sup> واستمر بورقيبة في حشد المبررات التي تحول دون وقوع انتقال ديمقراطي حقيقي تارة بالتخويف على استقلال تونس من أعداءها، وتارة بالتخويف على النظام الجمهوري من خصومه السياسيين وخاصة اليوسفيين.

ومثلت المحاولة الانقلابية الفاشلة في ديسمبر 1962 منعرجا في هذا المسار حيث مال النظام للتشدد والتراجع التدريجي عن التمشي الديمقراطي وإقرار نظام الحزب الواحد.<sup>2</sup> وتواصل الانقلابات السياسي في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ومثل تعيين الهادي نويرة وزيرا أول سنة 1970 بداية جديدة تميزت بتواصل الانقلابات السياسي حتى أن الحزب رفض تعدد المناير داخله فانبثقت عنه حركتان معارضتان تدعم احتكار السلطة بتعديل الدستور سنة 1975 بمنح الرئيس بورقيبة الرئاسة مدى الحياة وإعلان الخلافة الآلية.

جاءت حكومة محمد مزالي سنة 1980 وحاولت تخفيف التوتر السياسي من خلال عدة إجراءات أهمها:

- الإفراج عن السجناء السياسيين والنقابيين.
- أتاحت هامش من الحرية لصحافة الرأي.
- تنظيم انتخابات تشريعية سنة 1981.

1 - عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة تونس، سوسة: دار المعارف للطباعة و النشر ، 1989، ص 85.

2 - تطور النظام السياسي في تونس و التجارب التنموية (1956-1987)، متاح على:

<https://www.facebook.com/courshistoireEtGeographiepourBacLeEtEco/posts/631211756937>

57 اطلع عليه يوم: 2017/03/15.

- السماح بالتعددية الحزبية (الحزب الشيوعي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبي).

ولكن هذا التوجه لم يدم طويلا حيث عادت سياسة الانغلاق والتشدد واحتد الصراع حول خلافة بورقيبة بين عدة أطراف.

وتأزم الوضع في أواخر العهد البورقيبي حيث فشلت حكومة محمد مزالي في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية من عمق الأزمة التي بلغت ذروتها مع انتفاضة الخبز سنة 1984.<sup>1</sup>

وإزداد الوضع السياسي توترا بعودة الصدام بين الحكومة واتحاد الشغل سنة 1985 و تعدد الإضرابات العمالية والاحتجاجات الطلابية والتهديدات الأيديولوجية وإلى جانب تقدم بورقيبة في السن واستفحال مرضه وشدة الصراع عن خلفته، أشرفت البلاد على الانهيار رغم تعيين وزير أول جديد وهو رشيد صفر سنة 1986، ولكن تم حسم الأمر مع خلفه زين العابدين بن علي حيث أقدم يوم 07 نوفمبر 1987 بإزاحة بورقيبة من الرئاسة نظرا لشيخوخته وطول مرضه وبالتالي عجزه عن إدارة شؤون الدولة، وفتحت صفحة جديدة من تاريخ تونس بعد توليه رئاسة الجمهورية.<sup>2</sup>

وبهذا فانت على الشعب التونسي فرصة تاريخية نحو التمشي الديمقراطي وبناء دولة حديثة ذات أسس ديمقراطية خلال فترة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وبقيت آمال وطموحات الشعب التونسي التواق نحو الديمقراطية معلقة نحو تغيير سياسي مرتقب يلبي طموحات جيل كامل من الشعب التونسي.

**ثانيا: في عهد بن علي.**

أما في عهد الرئيس زين العابدين بن علي وبعد إعلان 07 نوفمبر 1987 الذي اضطلع بموجبه بن علي بالرئاسة استنادا لعدم قدره بورقيبة على مباشرة مهامه سعى بن علي في السنوات الأولى لحكمه

1 - تطور النظام السياسي في تونس و التجارب التنموية (1956-1987)، مرجع سابق.

2 - نفس مرجع سابق.

إلى طمأنة الرأي العام عبر بيان وعد فيه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة وإرساء تعددية سياسية كما ألغى محكمة أمن الدولة وأفرج عن الإسلاميين والنقابيين المعتقلين في حين حافظ على نفس التركيبة الحكومية باستثناء الحفائب التي كان يتولاها منافسوه كمحمد الصياح الذي أجبر على الابتعاد على الحياة السياسية. ففي فيفري 1988 غير اسم الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي وفي جويلية 1988 عدل الدستور حيث شكل هذا التغيير محطة بارزة في طريق تعزيز مكانة الدستور كمرجعية دستورية وسياسية للإصلاحات التي بشر بها الرئيس الجديد فعمل بن علي على تخليص الدستور من الشوائب التي علقته به، فحذفت منه الرئاسة مدى الحياة وألغيت الخلافة الآلية وعززه ببند لدفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الأحزاب وترسيخ مكانة المرأة و الشباب في المسيرة الإصلاحية، وإضفاء الطبعة الإلزامية على آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمنا لعلوية الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب ودون تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة وذلك فضلا عن إصدار قوانين دستورية تتعلق بإدخال أحكام استثنائية على الفترة الثالثة من الفصل 40 لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي في الانتخابات الرئاسية.<sup>1</sup>

وفي ظل التعديلات الدستورية الجديدة نظمت في 02 أفريل 1989 انتخابات رئاسية سارعت فيها عدة شخصيات معارضة كراشد الغنوشي و أحمد المستيري و المنصف المرزوقي لتدعيم التمشي الجديد وانتخب فيها بن علي رئيسا للجمهورية . و في نفس اليوم نظمت الانتخابات التشريعية في 02 أفريل 1989 حيث شكلت هذه الانتخابات منعرجا حاسما في علاقة رئيس الدولة بقوى المعارضة وخاصة المعارضة الإسلامية (حركة النهضة) حيث انتهى شهر العسل بينهما نتيجة حصول قوائم حركة النهضة على مقاعد معتبرة مما أدى بالنظام السياسي التونسي بإعادة موقفه من الحركة الإسلامية التي كان في وقت سابق قد فتح لها حرية النشاط وحرية التنظيم وإعادة النظر في مسار الانتقال الديمقراطي بصفة

1 - يوسف لعياضي، مرجع سابق ، ص 33.

عامة وهكذا رجعت تصرفات النخبة السياسية الحاكمة إلى طبيعتها الشمولية والشكل السياسي للديمقراطية التي حددتها لا يوجد فيه مجال ولا مكان للمعارضة للتأبوع على الحكم فقد اختارت السلطة عدم إشراك حركة النهضة في العملية الديمقراطية مما يعني عدم الاعتراف بها كشريك سياسي وكان خطاب بن علي في جويلية 1989 واضحا عندما قال أنه لا مجال للاعتراف بحزب ديني.<sup>1</sup>

وبعد مرور ثلاث سنوات على حكم بن علي تحطمت تلك الآمال المتعلقة بإحلال الديمقراطية في تونس فالانتخابات التشريعية نصبت القيادة الأبدية والوصاية الأبوية للحزب الحاكم على الشعب والعروبة والإسلام فقد طعن هذا الشعار بأشد مما كان في العهد البورقيبي عندما استقطبت سلطة السابع من نوفمبر أعداء الهوية العربية الإسلامية ووضعتهم في أعلى المناصب مثل إعطاء الشيوعيين المتطرفين مسؤولية صناعة الأجيال القادمة.<sup>2</sup>

ومن هذا المنظور فإن النظام لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاج الديمقراطية الحقيقية وبين دكتاتورية الحزب الواحد، وكما كان التوفيق مستحيلا بين الدكتاتورية والديمقراطية فإن كل الإجراءات التي اتخذها بن علي لم تكن بالضرورة مؤشرا على تغيير جوهري في طبيعة السلطة وهو الخطأ الذي وقعت فيه جميع الأحزاب السياسية تقريبا بما فيها حركة النهضة.<sup>3</sup>

وفي سنوات التسعينات بدأ بن علي ممسكا بزمام السلطة فاحتل الموقع الأول في المشهد السياسي وبدأت آلة القمع والاستبداد تظهر بقوة على المشهد السياسي التونسي بدخول بن علي في صراع مع حركة النهضة وحوكم بعض قادتها أمام القضاء العسكري وفر البعض الآخر خارج البلاد.

وهكذا استمر النظام القمعي في تدمير الحياة السياسية والحزبية وتزوير الانتخابات خاصة الرئاسية ونجاح بن علي في كل الانتخابات بنسبة تقارب 99%.

1 - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 359-360.

2 - نفس المرجع، ص 361-362.

3 - نفس المرجع، ص 354.

أما في سنوات الألفينات فإن المشهد لم يتغير إلا بظهور بعض التملل في البلاد وبعض المظاهرات والاحتجاجات وخاصة الصحفي توفيق بن بريك الذي قام بإضراب على الطعام احتجاجا على غياب حرية التعبير غطته عدة وسائل أجنبية ، وأسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المعارض بزعامة المنصف المرزوقي وفي 2005 شكلت المعارضة هيئة 18 أكتوبر التي طالبت بإصلاحات جذرية للنظام. وفي 2008 عرف الحوض المنجمي في ولاية قفصة احتجاجات غير مسبوقه دامت عدة أشهر على خلفية اجتماعية.

وفي ظل عدم وجود أي آفاق للانفتاح السياسي في تونس خلال عقدين من الزمن وفي ظل ظهور حملة تناشد بن علي للترشح للانتخابات عام 2014 لولاية سادسة بعد نهاية الانتخابات الرئاسية 2009 مباشرة جوبهت بحملة مضادة ضد التمديد والتوريث إلى أن جاءت حادثة البوعزيزي في 17 ديسمبر 2010 واشتعلت الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد وكامل أنحاء الجمهورية وتحولت المطالب الاجتماعية إلى مطالب سياسية بالمطالبة برحيل النظام وانتهت تلك الاحتجاجات بهروب بن علي وتهاوي أركان حكمه فيما بعد.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عوامل الانتقال الديمقراطي في تونس

هناك عدة عوامل داخلية واقليمية ودولية ادت الى حوث انتقال ديمقراطي في تونس وهي:

#### 1- العوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي في تونس:

##### 1-1- العوامل الاقتصادية:

لقد مثل العامل الاقتصادي الأرضية الخصبة لتنامي الحركة الاحتجاجية والتي تحولت إلى حراك شعبي حيث أن الضغوط الكبرى من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين على تونس وتتبع ذلك إجراءات خاصة ما تعلق بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام وتخلى الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار

1- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 360.

بالفقراء والمهمشين بالإضافة إلى توسيع الهوة بين الطبقات وازدياد حدة التناقضات والاختلال داخل المجتمع التونسي.<sup>1</sup>

طبقت تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة من 1961-1969 ثم قامت القيادة السياسية بتغيير نهج البلاد الاقتصادي والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية التي حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة التصديرية والسياحة لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع.

وفي بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركوداً واجهته القيادة السياسية التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية الثانية سنة 1986<sup>2</sup> إن فشل منوال التنمية الذي اتبعته الدولة التونسية بعد الاستقلال أدى إلى ظهور حركات احتجاجية شهدتها المدن الداخلية في السنوات الماضية مثل أحداث منطقة الحوض المنجمي وأحداث مدينة بنقردان الحدودية، وثورة الخبز وغيرها من المدن الداخلية وكان بعض هذه الاحتجاجات أكثر حدة من أحداث سيدي بوزيد لكن لم تتطور ولم يتوسع مداها الجغرافي ولم تتحول من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية.

ويمكن القول بالقدر الذي أفرزت فيه سياسة الاقتصاد التنافسي واتفاقيات التبادل الحر، تحسناً نسبياً ملحوظاً في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو فإنها طرحت على الاقتصاد التونسي في الوقت نفسه جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق وتضخمت معه

1 - هشام ديردجي، العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس. تاريخ النشر 12-03-2015، متاح على:

wordpress.com، derrqdjihicham ، تاريخ الاطلاع 20-03-2017.

2- يوسف لعياضي، مرجع سابق ، ص36.

الضرائب الاجتماعية، واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة عن دوائر الاستفادة من خيارات ذلك النمو<sup>1</sup>

### 1-2-العوامل الاجتماعية:

لعبت العوامل الاجتماعية دورا بارزا في التأثير على التحول الديمقراطي في تونس من خلال مجموعة من المشكلات المطروحة بشدة على الساحة السياسية في تونس ولعل أهمها.

#### - البطالة:

بالرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية فإن معدلات البطالة سجلت حسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا في نسب المعطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين وصل عددهم 127 ألفا بطل سنة 2007 وهو ما يترجم عن تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وبدأ عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية يسجل ارتفاعا صارخا منذ سنة 1994 حيث سجل نسبة 9,10% كمعدل سنوي ، ولا بد من الإشارة إلى أن مجموع العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة مثل في سنة 2006 نسبة 25% من المجموع العام للعاطلين عن العمل وارتفع عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك إلى 24% أما بالنسبة إلى عدد العاطلين عن العمل من أصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرات، حيث ارتفعت حصتهم من العدد العام للعاطلين عن العمل خلال الفترة 1994-2007<sup>2</sup>

1 - عائشة التائب ، "الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية" ورقة مقدمة الى ندوة "، الثورات و الإصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية" التي نظمها المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة الدولية في الدوحة في الفترة(19-21 أبريل 2011) ، ص 2 .  
2 - عائشة التائب، مرجع سابق، ص 2.

وتعتبر حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لجسده في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد والتي اندلعت على أثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة، لقد أدت الظروف غير المستقرة و المأسوية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية لفئات الشعب الفقيرة وإلى حالة مستمرة من تعميم التفقير بلغت درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير<sup>1</sup>

#### - غياب العدالة الاجتماعية:

وبالرغم من أن هذا الواقع المرير فإن السلطة الرسمية تؤكد دوما ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفنن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية في تونس في احتواء ظاهرة الفقر، إن لعبة الأرقام وفتح القياس المضلل وقصة الترتيب الدولي الجيد لتونس في بعض المجالات، وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها لم تكن كذلك في أغلب الأحيان حتى لدى هؤلاء الساهرين على إنتاج تلك الأرقام وصناعة ذلك الترتيب<sup>2</sup>

وإجمالا يمكن القول: ان أسطورة المعجزة الاقتصادية ظلت وهما و نشيدا رسميا ما فتئت السلطة السياسية في تونس تتغنى به وتستثمره لتلميع صورة النظام في العقدين الأخيرين، لكن تلك الأسطورة و إن بدت مقنعة في بداية الأمر سرعان ما فقدت بريقها عندما اصطدمت بواقع محلي ومعيشي يومي مختلف وداحض لها، وبدا المواطن التونسي البسيط الذي يقال عنه إنه لا يستبطن العداة للسلطة السياسية إذا ما كان في خبز يومه وقوت عياله أكثر استخفافا باسطوانة ازدهار الاقتصاد التونسي، وانشرخت تلك الاسطوانة أمام واقع الغلاء المتزايد في أسعار المواد الأساسية والمحروقات والارتفاع المشط في مستوى

1 - يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص 40.

2 - عائشة التائب ، مرجع سابق، ص2.

المعيشة ومصاريف التنقل واستهلاك الماء والكهرباء والغاز، وانعكاسه على مختلف شرائح الخريطة الاجتماعية بمن فيهم أصحاب الجرايات المستقرة من المنتمين للطبقة الوسطى.<sup>1</sup>

وبقيت قصص الحرمان والفقر وصور البطالة طويلة و قصص قوارب الموت وأخبار غرق شباب الهجرة غير المشروعة وانتشار شركات السمسة بالنفوذ وبيع الأحلام لطالبي العمل أو الهجرة أو الثراء غير المشروع شواهد دامغة بقوة عن واقع اقتصادي واجتماعي لم يطله أثر المعجزة الاقتصادية، من بعيد أو قريب وإن بدت مناطق الشمال والساحل أقل تلميحاً إلى ذلك الواقع فقد كانت المناطق الداخلية أكثر تصريحا وبواحا.

### 1-3- العوامل السياسية:

هناك عدة أسباب منطقية أدت بالشعب التونسي للتظاهر والاحتجاج أدت في النهاية إلى هروب الرئيس بن علي و تهاوي أركان حكمه و لعل أهم تلك الأسباب ما يعرف بالاستبداد والفساد. وهذا ما أكده الأستاذ رضوان المصمودي<sup>2</sup>: كنا في نظام استبدادي نظام الحزب الواحد كان بورقبيبة هو الذي يحكم ولا أحد يعارض ومعارضته تعتبر في التصور والذهن و العقل والدولة خيانة، و بعد ذلك جاء بن علي وأصبح مستبدا أكثر من بورقبيبة و ليس لديه شرعيه شعبية، و انتقلنا من نظام الحزب الواحد إلى نظام الرجل الواحد بل الشخص الواحد و هو بن علي، و حتى الوزراء ليس لديهم سلطة حقيقية و الوزير أمر صوري لا يستطيع أن يتخذ أي قرار إلا بالرجوع للرئيس و كان الرئيس هو الذي يتخذ كل القرارات وقد يكون هذا النموذج للحكم صالح للقرن الماضي ولكنه أصبح غير صالح للوقت الحاضر وهو غير صالح لعدة أسباب أهمها:

1 - عائشة النائب ، مرجع سابق، ص2.

<sup>2</sup>- رضوان المصمودي، مرجع سابق.

- أن الشعب لم يصبح يشعر بالحرية ولم يعد يشعر بالكرامة ولم يعد يشعر بالانتماء لهذا الوطن ويصبح مهان وليس لديه أي حرية، لا في التنظيم ولا في المشاركة ولا في التعبير، فشيئاً فشيئاً يصبح غريب عن هذا الوطن فهذه الحقيقة وهي المأساة التي تقع في الأنظمة الاستبدادية.
- وأيضاً الكارثة الكبرى هي الفساد، لأنه لا يستطيع أي إنسان أن يعارض أو ينتقد و يقول لعائلة الطرابلسية «هي عائلة زوجة الرئيس السابق ليلي بن علي تتكون من ثلاثة عشر أخ» هي التي تحكم تفعل ما تريد تفنك الأراضي وتفنك المعامل وحتى الزوجات حيث أن أحدهم تعجبه زوجة يطلقها من صاحبها ويتزوجها منه بالقوة حيث وصل الجميع إلى مرحلة اليأس، يقول لك أنا لا أريد أن أعيش بهذه الطريقة، بالإضافة إلى الفقر والبطالة والتهميش، مناطق داخلية مهمشة بالكامل.
- كذلك أن هذا النظام أصبح غير قادر على الاستمرار بفضل الأنترنت والجزيرة و CNN والقنوات الفضائية أصبحت المعلومة متوفرة والناس تعلم أن العالم كيف يعيش وأن المعلومة تصل، فالناس في أمريكا وأوروبا وحتى آسيا يعبرون ويشاركون معناه فيه حرية وتداول على السلطة الشيء الذي نفتقده نحن لأنه يوجد شخص واحد يحكم فينا ويبقى مدى الحياة وفيما بعد يورث الحكم لابنه. الناس لا تقبل لأنه في رأبي أن هذه الطريقة انتهت غير قابلة للاستمرار والطريقة الحديثة هي طريقة الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسسات جديدة<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص بعض مظاهر القمع والتعتيم الإعلامي الذي كان سائداً في حكم بن علي كالتالي:

- التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصاً أصحاب الاتجاه الإسلامي.
- ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق عليهم.
- توسيع الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع الاجتماعي.
- طرح مشروع يكرس مبدأ الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي.

<sup>1</sup>- رضوان المصمودي، مرجع سابق.

- عدم وجود أحزاب معارضة حقيقية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب.

إن هذه العوامل إلى جانب الكثير من العوامل الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه النظام والطغيان والأحداث على مدار التاريخ تؤكد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور و انهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم و الطغيان في المجتمعات.<sup>1</sup>

## 2- العوامل الإقليمية:

لقد طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية والمغربية كان لها دور كبير في التأثير في عملية التحول الديمقراطي نذكر منها:

- التضيق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي خاصة فيما تعلق بالقيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل والتجارة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق الكثير من البلدان الحدودية، وهو ما أدى إلى تأجيج الحراك الاجتماعي.

- التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس والجزائر حيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة وبالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر وعدم وجود سجناء للرأي والكلمة بالإضافة إلى وجود جو يساعد المعارضة على النشاط ولو بنسب ضعيفة في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية المتابعات القضائية في حق النشاط بالإضافة إلى معارضة مشتتة في أوروبا مثل حركة النهضة وعدم وجود حريات وأصوات متنقلة في المنابر الإعلامية بالإضافة أيضا طغاء المؤسسة الأمنية على الساحة بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي وترعبه. كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي ونظيره الجزائري أوجع نوع

<sup>1</sup> - رضوان المصمودي، مرجع سابق.

من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير في إشعال فتيل الحراك الشعبي الذي أسقط النظام التسلسلي ومهد الطريق أمام الانتقال الديمقراطي.

- الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس والجزائر كدولة إقليمية مجاورة لتونس ساهم في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة الانتقال الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي، وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة من البرامج والمشاريع الموجهة للشباب وسياسات التشغيل والسكن والتي ساعد الريح البترولي في إنجازها من أجل الانتقال الديمقراطي إلى آجال غير مسماة في حين قرب أجلها في تونس<sup>1</sup>

### 3-العوامل الخارجية للانتقال الديمقراطي في تونس:

#### 3-1- مرحلة الثمانينات:

##### أ-انهيار الاتحاد السوفياتي (انتهاء الحرب الباردة):

إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياساته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة.

##### ب- ضغوطات المؤسسات المالية العالمية و التقليدية:

واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات زادت حدتها الأزمة العالمية 1986 مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.

1 - هشام ديردجي، مرجع سابق، متاح على: [derrqdjihichq.wordpress.com](http://derrqdjihichq.wordpress.com).

### 3-2- مرحلة ما بعد الثمانينات

#### أ- الأحوال العامة في الوطن:

يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت دون وجود قوة مدافعة وراذعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه وهذا نتيجة سياسات الإضعاف المتتالية بسبب ضعف القيادات، ففي البلاد العربية هناك سياسات متتالية لطمس الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بهويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزاعات.

#### ب- سياسات غير مواكبة للتطورات:

لم يعد الحجب مجددا كثيرا في ظل الانفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والأنترنيت ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة "الثورة" الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في إجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الأمن والوصول إلى مطالبه إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع.

ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والتي عجلت بحدوث انتقال ديمقراطي في تونس مايلي:

- 1- الضغوط التي فرضتها الدول المانحة حيث تربط مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات.
- 2- اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس خاصة على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد منيستي، مرجع سابق، ص 305.

1- التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن أمريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الحبيب بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعلنت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعت تونس هي الأخرى في إصلاحات استباقية تماشيا مع الرغبة الأمريكية. خاصة وأن هذه الأخيرة هددت باللجوء إلى القوة العسكرية والضغط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة فإن تونس تخرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا وفي سبيل إزالة هذا الخطر لجأت الدول الغربية إلى ما يطلق عليه العولمة التشريعية.<sup>1</sup>

2- تطور منظومة الإعلام و الاتصالات: في ظل ثورة المعلومات و الاتصالات الجديدة لم يعد النظام قادر على إخفاء التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان وذلك من خلال منح القدرة للحركة الاحتجاجية على إيصال صوتها للعالم كما أن مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر تمكنا من إيصال صوت المواطن، بالإضافة إلى نقل صور الاحتجاجات عبر يوتيوب و لقد قام موقع ويكليكس بنشر العديد من الوثائق السرية والحساسة عن ملفات ثقيلة في تونس مثل الفساد وحقوق الإنسان.<sup>2</sup>

وبالعودة للوقائع التي شهدتها تونس وفي غيرها من البلدان العربية لا بد أن نتوقف عند الصيغ التي كان قد صاغها إعلام الفضائيات في تقديم الأخبار عن التحركات الاحتجاجية فقد تحدث منذ الوهلة الأولى عن تحركات عارمة بصدد التوسع لتصل مناطق ومدن أخرى وهي بصدد التحول إلى انتفاضة، ثم ما إن تتوسع حتى يصبح الحديث عن ثورة بصدد الحدوث، وإذا بطارق البوعزيزي يصبح اسمه محمد ومستواه التعليمي يتحول من الرابعة ثانوي إلى صاحب شهادة عليا، ومن معتد بكلام جرح تجاه عون الترتيب السيدة فادية حمدي إلى مواطن تم الاعتداء عليه وأهين في كرامته وبسرعة أوجدت هناك الجزيرة

1 - السيد ياسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي و التراث الديمقراطي. مصر، دار ميريت، 2005، ص 262.

2 - سوسن زغلول السيد مصطفى ، مرجع سابق.

وفرانس 24 الخيط الرابط بين البوعزيزي وبطالة أصحاب الشهاد والبطالة بصورة عامة، وبين الوضع الاقتصادي المعطل والفساد والرشوة وبين القمع والحرية والاستبداد والديمقراطية وبين الاضطهاد والكرامة وبسرعة اقتنصت القنوات شعار المركزي الذي تردد في المسيرات الاحتجاجية شغل - حرية - كرامة. لتجعل منه شعار حملتها الدعائية للثورة التونسية<sup>1</sup> وأفراد من عائلة الرئيس ما جعل من النظام يستمر بحالة من العزلة سرعت في إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق الانتقال الديمقراطي.<sup>2</sup>

1 - محمد الكيلاني، الانتقال الديمقراطي مشروعان للدولة و المجتمع. تونس ، (ب.د،ن )، 2017 ص 11-12.

2 - هشام ديردجي، مرجع سابق.

## المبحث الثاني: مؤشرات الانتقال الديمقراطي في تونس

### المطلب الأول: إعادة بناء المؤسسات

اندلعت "الثورة" التونسية فيما بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 وكانت نتيجتها الاولى فرار الرئيس زين العابدين بن علي، حيث كان يحتكر الاختصاصات الاساسية سياسياً ودستورياً فيسقطه سقط جزء هام من النظام وهو الجزء القيادي.

وفي هذا السياق فإن "الثورة" التونسية واجهت مفارقات عديدة تمثلت في التضارب بين المشروعية الثورية والمشروعية القانونية والدستورية للمؤسسات السياسية الانتقالية التي سوف تبنى على أنقاض مؤسسات النظام القديم.<sup>1</sup>

ويمكن أن نشير هنا إلى أن النخب التونسية حاولت أن تتزاج بين الزخم الثوري وبين الأطر القانونية والدستورية وهذا ما تم فعلاً من خلال إعادة بناء المؤسسات وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية. ولعل التراث الدستوري العريق لتونس، قد أسهم في توجيهه لهذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه فقد عرفت تونس صدور أول دستور في البلاد العربية سنة 1861 أقر هذا الدستور الفصل بين السلطات وأنشأ المجلس الأكبر ونظاماً قضائياً وشبكة من المحاكم وقد توالى الاصلاحات الدستورية في ما بعد وكان أبرزها المصلح خير الدين باشا بين سنوات 1873-1877 عند ما كان رئيس الوزراء.

ومنذ بداية القرن العشرين ارتبطت الحركة الوطنية التونسية في مقاومتها للاستعمار الفرنسي ارتباطاً وثيقاً بمطلب الدستور، وقد انعكس ذلك في اتخاذ الحزب الذي قاد الحركة الوطنية آنذاك اسم الحزب الحر الدستوري وكان على رأس أهدافه إرساء نظام دستوري يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وضمان الحرية والمساواة واستمر البعد الدستوري حاضراً حتى بعد الاستقلال، رغم تغير الظروف السياسية وتغير رموزه وأفكاره وسياساته فمن الحزب الحر الدستوري القديم ثم الجديد الى الحزب

<sup>1</sup> يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص 45.

الاشتراكي الدستوري الى التجمع الدستوري الديمقراطي الذي أطاحت "الثورة" بحكمه وأمر القضاء بحله في مارس 2011.<sup>1</sup>

ولم يكن هذا التراث الدستوري غائباً عن وعي النخبة السياسية التونسية وهي تضع ترتيبات نقل السلطة من نظام سقط إلى نظام في طور التشكل.

حيث أنه في نهاية مساء 14 جانفي 2011، وبعد الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب الوطني وبحضور مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين وفي حالة قصوى من الاضطراب، توجه الوزير الأول محمد الغنوشي للشعب التونسي عبر القناة الوطنية بخطاب جاء فيه، طبقاً لأحكام الفصل 56 من الدستور الذي ينص على أنه في صورة التعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول و اعتباراً للتعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية...<sup>2</sup>

#### \*الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية والرجوع الى الفصل 57:

طبقت إجراءات الفصل 57 من الدستور واجتمع المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2011 لإقرار الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في قراره الملتمزم بالصيغة الالزامية حيث أكد المجلس على أن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فوراً مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، وعلى هذا الأساس تولى السيد فؤاد المبرع رئيس مجلس النواب الرئاسة المؤقتة للجمهورية والملاحظ ان هذه الرئاسة مؤقتة اعتماداً

<sup>1</sup> عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي نشر يوم : 2013/02/14 متاح على : <https://www.facebook.com/permalink.php?id=13330412734719438> اطلع عليه يوم:

2017/04/20.

<sup>2</sup> الإصلاح الدستوري في تونس متاح على: [WWW.MOSTARIBAL.COM](http://WWW.MOSTARIBAL.COM) تاريخ الاطلاع 2017/04/05.

على الفصل 57 من دستور 1959 ومقيدة بشروط أهمها عدم الترشح لرئاسة الجمهورية من قبل الرئيس المؤقت.<sup>1</sup>

**\*المراسيم المتخذة على أساس الفصل 28 من الدستور 1959:**

في هذه الفترة تم اتخاذ عدة مراسيم على أساس الفصل 28 وهي ثلاثة عشر مرسوماً المتراوح صدورها ما بين 9 فيفري 2011 و23 مارس 2011 المتميزة بطابعها الفوري والثوري والتحرري والمتعلقة بمواد حساسة مثل **العفو العام** والانضمام الاختياري لاتفاقية البروتوكول الملحق بالمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والى الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ثم احداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف "الثورة" ولجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد ولجنة استقصاء الحقائق والتجاوزات خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 الى حين زوال موجبتها وإحداث الهيئة المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال.<sup>2</sup>

وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام ظهرت عدة مراسيم وقوانين من أجل تنظيم أمور البلاد أهمها:

\*مرسوم عدد 03 لسنة 2011 المؤرخ في فيفري 2011 يتعلق بإجراء اللجنة العليا للإصلاح السياسي.

\*قانون عدد 05 لسنة 2011 المؤرخ في 09 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية

المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقاً للفصل 28 من الدستور.

\*المرسوم النهائي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق

أهداف "الثورة" والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

\*المرسوم التأسيسي عدد 19 المؤرخ في 23 مارس 2011 والذي وقع بموجبه حل المؤسسات الدستورية

بمقتضى الفصل 02 من المرسوم وهي:

<sup>1</sup> يوسف لعباضي، مرجع سابق، ص46.

<sup>2</sup> الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ص132.

- مجلس النواب.

- مجلس المستشارين .

- المجلس الدستوري.

واستثنى في فصوله 3 و 17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي ولاشك أن هذا الأسلوب لم يرق في

شيء للمتشبثين بالقوانين التقليدية من المختصين في القانون العام.<sup>1</sup>

ولهذا تم تجميع كل السلطات في يد رئيس الجمهورية وينص المرسوم على أنه يتم إصدار

النصوص ذات الصيغة التشريعية في صيغة مراسيم يختص بها رئيس الجمهورية المؤقت بعد مداولتها في

مجلس الوزراء و يسهر على نشرها بالرائد الرسمي.<sup>2</sup>

لا يمكن الحديث عن بناء المؤسسات الانتقالية دون التطرق إلى الحلقة الأساس التي وضعت

معالم تلك المرحلة وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسية ونقصد: الهيئة العليا لتحقيق

أهداف "الثورة" والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لقد مثلت تلك الهيئة الإطار الأساسي لحوارات

الخبذة ومساراتها منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 إلى غاية إنهاء عملها في 13 أكتوبر 2011.<sup>3</sup>

ولم تنشأ الهيئة العليا من فراغ بل مهدت لها هيئتان هما: المجلس الوطني لحماية "الثورة" والذي

تشكل خارج الأطر الرسمية وضم أحزاباً سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على

موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف "الثورة" وإدارة المرحلة الانتقالية

أما الهيئة الثانية هي: اللجنة العليا للإصلاح السياسي وهي احدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة

الغنوشي بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني،

<sup>1</sup> يوسف مأمون، من الثورة التونسية الى تغيير النظام ، متاح على: <http://zawaya.magharetsia.com/az/>

/ zawaya تاريخ الاطلاع 2017/03/15.

<sup>2</sup> زياد رضوان ، الاهمية القصوى للفصل بين السلطات ، متاح على: <http://ALHIWARIORG/DEBAT/>

SMOWIART تاريخ الإطلاع: 2017/02/22.

<sup>3</sup> مقاربات في التحول الديمقراطي مرجع سابق ، ص22.

وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع "الثورة" وذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى ومن أبرز أهدافها تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الانتخابية وقانوني الصحافة والأحزاب وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية.<sup>1</sup>

لا بد أن نشير هنا أنه بالرغم من الصفة الاستشارية للهيئة العليا لتحقيق أهداف "الثورة" إلا أنه اغلب اقتراحاتها تحولت إلى قرارات حيث وضعت الإطار التشريعي العام وأسست لنظام سياسي جديد وأفرزت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأوكلت رئاستها إلى الناشط الحقوقي كمال الجندوبي في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس يوم 23 أكتوبر 2011 انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي أول مؤسسات "الثورة" ذات الشرعية الانتخابية.

ومثل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي خطوة هامة في إرساء قواعد النظام السياسي الجديد و أوكلت له المهمة الأساسية وهي كتابة الدستور كما من مهامه انتخاب رئيس الجمهورية الذي تولى بدوره تسمية رئيس الحكومة ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد "الثورة" منبثقة من خيار الشعب اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية، وتمت هذه العملية من خلال توافق الأحزاب الثلاثة وهم حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات على تقاسم السلطة وتقاسم الرئاسات الثلاث بالرغم من الفوارق والخلفيات الايديولوجية والسياسية المتباينة.

وبالرغم من تأخر المجلس الوطني التأسيسي في التوصل إلى انجاز الدستور من خلال صعوبة الوصول إلى وفاق وطني داخل المجلس وخارجه إلا أنه في نهاية المطاف تمكن التونسيون في يوم

<sup>1</sup> يوسف لعياضي ، مرجع سابق ، ص 45.

26 جانفي 2014 من مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على دستور تونس الجديد بأغلبية تاريخيه كاسحة بـ 200 صوت من أصل 217 نائب.

ولعل أهم ما جاء به الدستور الجديد هو:

\* تأسيس نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي.

\* ضمان الحريات الدينية والفكرية والسياسية واحترام حقوق الإنسان وتجريم التعذيب.

\* الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات.

\* تأمين الثروات الطبيعية وتمليكها للشعب التونسي .

\* الجيش الوطني التونسي هو جيش جمهوري وكذلك الأمن الوطني.

\* حماية المرأة وحقوقها و ضمان التناسف في المجالات العامة وفي المجالس المنتخبة.<sup>1</sup>

ولأول مرة تضمن الدستور التونسي دسترة خمسة هيئات دستورية لا يجوز إلغائها ودورها حماية الديمقراطية والشفافية ومنع وصاية السلطة على مواضيع حساسة فيها وهي:

\* الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: هي الهيئة المشرفة على كل الانتخابات والتي كانت تنظم من قبل وزاره الداخلية والتي كانت تزورها، لذلك جاءت هذه الهيئة لتكريس الديمقراطية ومنع عودة الديكتاتورية تتكون الهيئة من 09 أشخاص يباشرون مهامهم لفترة واحة مدتها ست سنوات ويجدد أعضائها كل سنتين.

\* الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري: هي الهيئة المتعلقة بالإعلام والمشرفه عليه والذي كان تحت إشراف وزارة الإعلام التي كرسست في العهد القديم لتسييس الإعلام في تونس وتقليص حريته وتثبيت الوصاية عليه، تتكون من 09 أعضاء يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين.

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس ، متاح على: <https://ar.wikipedia.org/wiki> اطلع عليه يوم: 2017/04/18.

\*هيئة حقوق الإنسان: الهيئة المكلفة بمراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها وإحالة القضايا المتعلقة به، أعضاءها يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

\*هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة : هي الهيئة المكلفة بالتنمية وحماية حقوق الأجيال القادمة في مجالات البيئة والتكنولوجيا والاقتصاد، أعضاءها يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات .

\*هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: الهيئة مكلفة بمقاومة الفساد والفاستدين عقب "الثورة" وتضع اقتراحات للحوكمة الرشيدة والديمقراطية والثقافية وتنقضي الحقائق وتتعاون مع القضايا المتعلقة بمجالها أعضاءها يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات ويجدد ثلث أعضاءها كل سنتين.<sup>1</sup>

وتم استحداث لجان أخرى مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب وهيئة الحقيقة والكرامة والتي سوف يتم التطرق لها في إطار الحديث عن العدالة الانتقالية.

وبعد المصادقة على الدستور الجديد وانتخاب أعضاء الهيئة العليا للانتخابات نظمت الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014 و فاز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى تلاه حزب حركة النهضة بفارق غير كبير، وكذلك بعدها مباشرة نظمت الانتخابات الرئاسية بدورها الأول يوم 2014/11/23 والثاني يوم 2014/12/21 وفاز بها الباجي قائد السبسي رئيسا للبلاد .

وبهذا تم استكمال بناء المؤسسة التشريعية ومؤسسة الرئاسة و في 2016/02/06 تم تعيين الحبيب الصيد رئيساً للوزراء والتصديق على حكومته من طرف مجلس النواب وفي 27 اوت 2016 تم تعيين يوسف الشاهد رئيساً للوزراء والتصديق على حكومته من طرف مجلس نواب الشعب.

كما انتخب في 23 أكتوبر 2016 المجلس الأعلى للقضاء وهي المرة الأولى بعد "الثورة" والأولى في تاريخ البلاد التي ينتخب فيها هذا المجلس ، كما تم تحديد موعد الانتخابات المحلية و الجهوية يوم

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس ،مرجع سابق ، متاح على: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

2017/12/17 وبهذا يمكن أن نقول بأنه استطاعت تونس أن تستكمل بناء مؤسساتها الدستورية وان تضع القطار في السكة نحو استكمال باقي المؤسسات ونستطيع أن نقول أن تونس نجحت في انتقال سلس وسلمي للسلطة في حين فشلت كثير من الدول التي شهدت نفس الموقف.

### المطلب الثاني: الانتخابات الحرة والنزيهة

إن من الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي هو إقرار التعددية السياسية والحزبية وكذلك التعددية الإعلامية بغية الوصول إلى التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة ولهذا كان من المعايير الأساسية والمؤشرات على وجود انتقال ديمقراطي تعددي هو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وفق معايير النزاهة والشفافية وفي تونس قبل 14 جانفي 2011 لم تكن الانتخابات التي تنظم قبل ذلك سواء كانت في عهد الرئيس بورقيبة أو عهد بن علي كانت سوى انتخابات شكلية وصورية فقط .

وبعد "الثورة" تم إقرار عدة قوانين ولوائح تنظم مختلف العمليات الانتخابية وتم إعداد مؤسسات توطرها أهمها :

#### 1- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المؤقتة :

تم اعتماد الهيئة باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف "الثورة" والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بمقتضى مرسوم عدد 27 سنة 2011 مؤرخ 2011/04/18 مهمتها الإشراف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتنتهي مهمتها فور الإعلان عن النتائج تتمتع الهيئة بالاستقلالية المالية والإدارية، وتسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة وبكل حيادية من خلال توليها للإعداد والإشراف ومراقبة كل العملية الانتخابية وتتلقى الطعون وتعتمد الملاحظين وتعلن النتائج رئيسها ينتخب من أغلبية هيئتها المركزية، كما أن كل أعضائها بما فيهم الرئيس ليس لديهم علاقة إدارية أو تنظيمية بالجهاز الحكومي أو الحزبي أو المرشحين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 26 بتاريخ : 19-04-2011، ص 488-490.

## 2- مرسوم تنظيمي يتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي رقم 35 سنة 2011 مؤرخ في 10

ماي 2011:

باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف "الثورة" والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي يتضمن إجراءات وكيفيات انتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي انتخابا عاما حرا ، مباشرا سريرا ، وفق مبادئ الديمقراطية والمساواة والتعددية و الشفافية .

## 3- تنظيم الأحزاب :

تم إقرار مرسوم يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية بمقتضى قانون رقم 87 سنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها والنشاط في إطارها<sup>1</sup>

ويهدف إلى تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطويرها والى ترسيخ مبدأ الشفافية في سير الأحزاب السياسية .

## 4- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الدائمة:

بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي اصدر رئيس الجمهورية القانون الأساسي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى قانون أساسي عدد 23 بتاريخ 20 ديسمبر 2012<sup>2</sup>

تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والتي مقرها تونس العاصمة وتسهر على نزاهة الانتخابات تقوم بإدارة كل العمليات الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها ، تتكون الهيئة من 09 أعضاء منتخبون تتحدد فترة ولاية كل عضو من أعضائها بست سنوات غير قابلة للتجديد .

1 - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 74 بتاريخ 2011/11/30، ص 1993-1996.

2 - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 101 بتاريخ 2012 /12/21 ، ص 3600-3606.

هذا بإصدار عدة قوانين أساسية تتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وبالاستفتاءات وكذلك بقواعد تنظم الحملات الانتخابية وكيفية إجرائها .

كما نص الفصل 43 من المرسوم عدد 116 على انه تسهر الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري على ضمان تعددية الإعلام وتنوعه خلال الحملة الانتخابية وعلى إزالة كل العراقيل القانونية والإدارية التي تتعارض مع مبدأ النفاذ إلى وسائل الإعلام على أساس الإنصاف بين جميع المرشحين أو القوائم المترشحة<sup>1</sup>

قامت تونس بعد "الثورة" بأربع انتخابات حرة ونزيهة كان أولها :

#### ✓ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي :

جرت هاته الانتخابات تحت اشراف الهيئة العليا المستقلة المؤقتة للانتخابات يوم 23 أكتوبر 2011 وكانت نسبة المشاركة نسبة معتبرة حيث شارك فيها حوالي 04 ملايين و 439 ألف ناخب منهم 652 ألف من التونسيين بالخارج وكان عدد المترشحين بلغ 11618 يتنافسون على 217 مقعدا وقد افرزت نتائج الانتخابات على الفوز الساحق لحزب حركة النهضة الإسلامي بزعامة رئيسه راشد الغنوشي إذ حصل على 89 مقعدا أي ما يعادل 41 % من المقاعد يليه المؤتمر من اجل الجمهورية (يساري قومي) الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي على 29 نائبا ثم حركة العريضة الشعبية التي يقودها الهاشمي الحامدي من لندن التي حصلت على 29 مقعدا أما حزب الدكتور مصطفى بن جعفر التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات فقد أتى في المرتبة الرابعة بـ20 نائبا أما حزب المحامي نجيب الشابي فقد حصل على 16 مقعد أما بقية الأحزاب فلم تتجاوز 05 مقاعد لكل واحد منها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الساسي رحال، معيار الشفافية في الانتخابات التشريعية 2014 تونس ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015-2016، ص 45.

<sup>2</sup> - على خليفة الكواري ( وآخرون)، مرجع سابق ، ص 65.

وبعد إجراء أول انتخابات بعد "الثورة" تمخض عنها تأسيس أول مجلس منتخب بطريقة نزيهة والتي أوكلت له المصادقة على دستور تعددي في البلاد من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية والذهاب إلى مؤسسات قارة ودائمة، ووفق الدستور الجديد تم تنظيم:

### ✓ الانتخابات التشريعية 2014:

تم تنظيم الانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014. من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بدءا بتحديد رزنامة المواعيد الانتخابية إلى إعلان النتائج النهائية مروراً بفتح تسجيلات الناخبين لضبط الهيئة الناخبة وذلك من خلال التسجيل المباشر والتسجيل عن بعد وفق ضوابط وضمانات تقنية<sup>1</sup> وكما قامت بضبط قوائم المترشحين في إطار احترام مبدأ الترشح للجميع سواء داخل البلاد أو خارجها . ما قامت به الهيئة بمقتضى السلطة الموكلة لها ، إعداد مجموعة من القرارات التي تهدف إلى ضبط القواعد المنظمة للحملة الانتخابية وتمويلها ورصد مخالفات وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية التي تعلق أغلبها بانتهاك قواعد المهنة الصحفية وأخلاقيتها وخرق قانون الحياد والانحياز لطرف سياسي دون آخر .

أما يوم الاقتراع فقد تم الاستعانة بأكثر من 50343 عون ليسخروا في مراكز ومكاتب التصويت يوم الاقتراع .

هذا بالإضافة إلى الأعوان الذين تم تجنيدهم في مختلف مراحل التحضير للانتخابات وبعد الانتهاء من عملية الاقتراع تم الإعلان عن نتائج الانتخابات<sup>2</sup>. حيث تبين فوز حزب نداء تونس بـ 86 مقعدا والذي يرأسه الباجي قائد السبسي يليه في المرتبة الثانية حزب حركة النهضة بـ 69 مقعدا .

<sup>1</sup> - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، مارس 2015، ص 18-19 .

<sup>2</sup> - الساسي رحال ، مرجع سابق ، ص 52.

ثم حزب الاتحاد الوطني الحر بـ 16 مقعدا برئاسة رجل الأعمال سليم الرياحي ، ثم حزب الجبهة الشعبية بـ 15 مقعدا والذي يرأسه المناضل الشيوعي حمة الهمامي، ثم حزب افاق تونس بـ 08 مقاعد والذي يرأسه ياسين ابراهيم.

#### ✓ الانتخابات الرئاسية:

تمت الانتخابات الرئاسية على شاکلة الانتخابية البرلمانية وفق معايير الشفافية والنزاهة حيث شهدت تونس أول رئيس منتخب بصفة شرعية وديمقراطية كان ذلك يوم 23 نوفمبر 2014. أين أقيم الدور الأول للانتخابات الرئاسية حيث تحصل الباجي قائد السبسي على 39.46 % من اصوات الناخبين والمنصف المرزوقي الذي تحصل على 33.43 % وأقيم الدور الثاني في 21 ديسمبر 2014 من الانتخابات الرئاسية وفاز الباجي قائد السبسي بالرئاسة بـ 55.68 % امام المنصف المرزوقي المنتهية ولايته والذي تحصل على 44.42%<sup>1</sup>

#### ✓ انتخاب المجلس الأعلى للقضاء:

قامت الهيئة العليا المستقلة للإشراف على تنظيم انتخابات المجلس الأعلى للقضاء يوم 23 أكتوبر 2016 وهي الأولى بعد "الثورة" والأولى منذ الاستقلال وهذا بهدف استكمال بقية المؤسسات الدستورية الذي اقرها الدستور والخروج من المؤسسات المؤقتة إلى المؤسسات الدائمة بهدف استكمال كل مراحل الانتقال الديمقراطي عبر مؤسسات منتخبة وشرعية وقوية تؤدي دورها المنوط بها .

ولعل أهم ما يؤكد نزاهة الانتخابات التي تمت في تونس بعد "الثورة" في مختلف مراحلها هو قبول كل الأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات لنتائجها حيث هنأت الأحزاب الخاسرة في الانتخابات مثيلاتها الأحزاب الفائزة منذ الوهلة الأولى ، كما قام المنصف المرزوقي بتسليم السلطة بطريقة حضارية

<sup>1</sup> - تونس الديمقراطية الجديدة تبحث عن احزابها، مرجع سابق .

قل ما نجدها في الوطن العربي لغريمه الباجي قائد السبسي في مشهد يؤكد على حدوث تداول سلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرة و النزهاء .

كما أن الإشادة الواسعة من قبل الدول الإقليمية والدولية وكذلك المراقبين الدوليين بنزاهة الانتخابات مؤشر على أن تونس متجهة نحو الطريق الصحيح.

### المطلب الثالث: ارساء مبدأ العدالة الانتقالية واحترام حقوق الانسان

قبل التطرق إلى مسار العدالة الانتقالية ودوره في تدعيم الديمقراطية الناشئة في تونس لابد أن نتحدث عن محاولات إصلاح من طرف الحكومات المتعاقبة ومن طرف رجال القضاء من قضاة و محامين وغيرهم من المهتمين بالشأن القضائي.

لقد قامت وزارة العدل بعزل 82 قاض بتهم الفساد في عهد بن علي بينما أحالت العديد من القضاة الآخرين إلى التقاعد الإجباري ، ويمكن أن نتحدث عن إصلاح قطاع العدالة من خلال المبادئ التي جاء بها دستور تونس 2014، والتي أرست ركائز هذه المهنة وأعطت العديد من الحقوق للقضاة.

- أن القضاء سلطة مستقلة تحمي الحقوق وتضمن إقامة العدل وأن القاضي لا سلطان عليه إلا القانون و يتمتع بالنزاهة و الحياد وله الحق في الحصانة الجزائية.

- يسمى القضاء من قبل رئيس الجمهورية اعتمادا على رأي المجلس الأعلى للقضاء، أما القضاة السامون فيسميهم الرئيس بالتشاور مع رئيس الحكومة.

- يحجر التدخل في القضاء، وتصدر الأحكام باسم الشعب و تنفذ باسم رئيس الجمهورية ضمنا لتفعيل دور الشعب في الدولة<sup>1</sup>.

- يتكون المجلس الأعلى للقضاء من أربعة هياكل و هي مجلس القضاء العدلي و مجلس القضاء الإداري و مجلس القضاء المالي و الجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة.

<sup>1</sup>- دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق.

- يتكون كل هيكل من ثلث من القضاة المنتخبين، و ثلث معينون بالصفة، و ثلث من غير القضاة مختصين في المجال القضائي.
  - ولاية المجلس الأعلى للقضاء 06 سنوات.
  - ينتخب الرئيس من بين القضاة الأعلى رتبة في المجلس.
  - المحكمة الدستورية هي هيئة قضائية عليا في البلاد.
  - تتكون من 12 عضو يكون ثلاثة أرباعها (أي 9) من المختصين في القانون، يجب أن تكون خبرتهم قد تجاوزت الـ 20 سنة.
  - يعين كل من رئيس الجمهورية، و مجلس نواب الشعب، و المجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون.
  - ولاية أعضاء المحكمة الدستورية 9 سنوات يجدد ثلثهم كل ثلاث سنوات<sup>1</sup>.
- أما العدالة الانتقالية فهي تحدث عندما يكون هناك الانتقال من نظام استبدادي قديم إلى نظام ديمقراطي جديد، و تهدف العدالة الانتقالية لفهم و معالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها و مساءلة و محاسبة المسؤولين عنها و جبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية و يحفظ الذاكرة الجماعية و يوثقها و يرسى ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان<sup>2</sup>.
- و في تونس و بعد "الثورة" مباشرة و قبل تشكيل هيئة الحقيقة و الكرامة بدأ مسار العدالة الانتقالية بإصدار المرسوم عدد 01 سنة 2011 المتعلق بالعمو التشريعي العام و المؤرخ في 19 فيفري 2011.

<sup>1</sup> - دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - هيئة الحقيقة و الكرامة، النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. تونس: الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، ط2، 2015، ص09.

و كذلك المرسوم عدد 97 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 و المتعلق بالتعويض لشهداء ثورة الحرية و الكرامة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 و مصابيحها و الذي تم تنقيحه فيما بعد ليشمل ضحايا الحوض المنجمي.<sup>1</sup>

وفيما بعد تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق و هي اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول ملفات الفساد و الرشوة و قد تكفلت هذه اللجنة بالتحقيق في ملفات الفساد التي وقعت منذ سنة 1987. واللجنة الثانية هي اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى غاية نهاية عملها.

وعلى إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 تم إحداث وزارة معنية بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية و تم تكليف هذه الوزارة بوضع تصور استراتيجي لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وفق مسار العدالة الانتقالية و عن بداية تاريخ الانتهاكات التي تنتظر فيها الهيئة.

حيث أكد الأستاذ محمد بن سالم<sup>2</sup> أن بداية الانتهاكات التي تنتظر فيها الهيئة تبدأ منذ اتفاق الرئيس السابق الحبيب بورقيبة مع السلطة الاستعمارية على الحكم الذاتي يوم 03 جوان 1955 و خاصة بعد معارضة المقاومين لذلك الاتفاق الذي اعتبروه استقلالاً ناقصاً لا يرقى لتضحيات الشعب التونسي و تطلعاته لدولة مستقلة ذات سيادة مما دفع ببورقيبة باعتبارهم خونة و يشكلون خطراً على الدولة و يجب تصفيتهم فأعلن عليهم الحرب و بقي يحاربهم و هم متحصنون في الجبال يقاومون بقايا الجيش الفرنسي وكان بورقيبة يقدم الوشاية للسلطات الفرنسية عليهم التي كانت تدك معانقهم بالطائرات حيث بقيت جثثهم ورفاتهم هناك إلى الآن، في تلك الجبال إلى أن جاءت العدالة الانتقالية بعد "الثورة" لكي تنصفهم وتعيد لهم الاعتبار باعتبارهم وطنيين وثوريين وليس خونة كما كان يسميهم بورقيبة و تنتظر الهيئة في تلك

<sup>1</sup> - هيئة الحقيقة و الكرامة ، التقرير السنوي، لسنة 2015، ص26.

<sup>2</sup> - محمد بن سالم نائب رئيس هيئة الحقيقة و الكرامة ، مقابلة تم إجراؤها في تونس العاصمة يوم 30 مارس 2017 على الساعة العاشرة صباحاً.

الانتهاكات وجمع رفاتهم و انسائها إلى أهاليهم بالاستعانة بالسكان المحليين و كبار السن في تلك المناطق.

واستمرت الانتهاكات في عهد بورقيبة بعد ذلك فيما يعرف بأحداث معركة الجلاء سنة 1961 ببنزرت حيث راح ضحيتها آلاف الشباب البطل الذين طالبوا بالشغل بعد الاستقلال واستغل بورقيبة محاولة الانقلاب الفاشلة سنة 1962 و قام بإعدام الكثير من الذين قاموا بتلك المحاولة. و انتهت تلك الصراعات مع المقاومين و الثوريين باغتيال الزعيم الوطني صالح بن يوسف سنة 1961 بألمانيا.

و استمرت سياسة بورقيبة على نفس النهج و قمع كل المعارضين السياسيين و خاصة السياسيين في تلك الفترة من حكمه، ولم يسلم حتى الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان حليفه بالأمس من التكتيل و القمع بعد أن قام النقابيون آنذاك بانتقاد سياسته و طالبو بتحسين أوضاع العمال و بعض المطالب الاجتماعية كان ذلك سنة 1978 هذا بالإضافة احداث الخبز 1984 و غيرها.

و كان للإسلاميين نصيب من التعذيب و السجون في عهد بورقيبة خاصة في بداية الثمانينات عندما بدأ الإسلاميون يظهرون كقوة على الساحة السياسية.

أما الانتهاكات التي وقعت في عهد بن علي فقد أخذت شكلين ففي العشرية الأولى لحكمه أي عشرية التسعينات فقد كانت سنوات قمع و بوليس سياسي و استبداد و كانت الفئة التي نالها التعذيب آنذاك هي فئة الإسلاميين أي أنصار حركة النهضة بالخصوص<sup>1</sup>.

أما الشكل الثاني من الانتهاكات فقد تمثل في الفساد المالي و كان ذلك في العشرية الثانية لحكمه أي سنوات الألفينات حيث كان لزوجته ليلي بن علي ثلاثة عشر أخ و كانوا أداة للفساد و سرقة المال العام من خلال الشركات الوهمية و القروض من البنوك و افتكاك الشركات الاقتصادية و التجارية الناجحة من أصحابها وكان كثير من الأشخاص ضحايا هذا الفساد المالي و ضحايا الظلم و التحيل.

<sup>1</sup> - محمد بن سالم، مرجع سابق.

و هذا ما تنتظر فيه هيئة الحقيقة و الكرامة على غرار الجرائم الأخرى حيث أن هذا هو الذي يميز العدالة الانتقالية في تونس على كثير من الدول التي انتهجت هذا المسار بإدراج الفساد المالي و جبر الضرر لضحاياه ضمن العدالة الانتقالية.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى النظر في الفساد المالي تنتظر الهيئة إلى عدة انتهاكات أخرى أهمها:

- القتل العمد

- الاغتصاب و أي شكل من أشكال العنف الجسدي.

- التعذيب.

- الاختفاء القسري.

- الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

- الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات.

وفي نفس الاطار قمنا بمقابلة مع السيدة حميدة العجنتي احدى المناضلات ضد الاستبداد السياسي في عهد بن علي حيث اكدت على ان مسار العدالة الانتقالية ليس هدفه التشفي او الانتقام وانما هدفه اعادة الاعتبار للضحايا وذلك من خلال الاعتراف والاعتذار من طرف الدولة التونسية على اعتبار ان تلك الانتهاكات تمت بالصفة الرسمية للدولة وكذلك من خلال جبر الضرر وتعويض الضحايا ماديا ومعنويا واسترداد الحقوق واعادة التأهيل والادماج بغية تحقيق العدالة وارساء دولة القانون وعدم تكرار تلك الانتهاكات على الاجيال القادمة ،هذه الاجراءات تساهم مساهمة فعالة نحو تعزيز الوحدة الوطنية عن طريق المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي واعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويبقى الهدف

<sup>1</sup> - محمد بن سالم، مرجع سابق.

الاساسي من هذا المسار هو تفكيك منظومة الفساد والاستبداد وتأمين مسار الانتقال الديمقراطي والوصول به الى مرحلة الترسخ الديمقراطي.<sup>1</sup>

ويعتبر إصلاح منظومة العدالة وإرساء مبدأ العدالة الانتقالية هو الدعامة الأساسية نحو التمشي الجديد الذي يقوم على احترام حقوق الإنسان واحترام الذات البشرية وتحقيق أهم مطلب قامت عليه "الثورة" وهو الكرامة الإنسانية.

أما عن احترام حقوق الإنسان فيعتبر مؤشر من مؤشرات أي انتقال ديمقراطي على اعتبار أن الأنظمة الشمولية و التسلطية كانت من أبرز آثارها انتهاك حقوق الإنسان و عدم إعطاء قيمة للذات البشرية التي كرمتها جميع الشرائع السماوية و الدساتير الوضعية بل أن تونس بعد "الثورة" عملت على دسترة حقوق الانسان واعتبارها من اهم المبادي التي لا يمكن المساس بها في جميع أشكالها و صورها ولعل اهم ما جاء به دستور 2014 الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية اهمها ما يلي:<sup>2</sup>

1- المواطنون و المواطنات متساوون في الحقوق و الحريات الفردية و العامة و تهيب لهم أسباب العيش الكريم. الفصل 2.

2- الحق في الحياة مقدس لا يجوز المساس به إلا في حالات قصوى يضبطها القانون. الفصل 2.

3- تحمي الدولة كرامة الذات البشرية و حرمة الجسد و تمنع التعذيب المعنوي و المادي. الفصل 3.

4- على الدولة حماية الحرمة الخاصة و حرمة السكن و سرية المراسلات و الاتصالات و التنقل داخل الوطن و خارجه و له الحق في مغادرته. الفصل 4.

5- عدم سحب الجنسية الوطنية من أي مواطن أو تغريمه أو تسليمه. الفصل 5.

<sup>1</sup> - حميدة العنقي مناضلة ضد الاستبداد في عهد بن علي ،مقابلة تم اجراءها يوم: 2017/05/19 بتونس العاصمة على الساعة التاسعة مساء.

<sup>2</sup> - دستور الجمهورية التونسية، 26 جانفي 2014، متاح على:

majles.marsad.tn/uploads/documents/tnconstit final1.pdf.

6- حق اللجوء السياسي مكفول بالقانون. الفصل 6.

7- حق المواطن في المحاكمة العادلة و هو بريء حتى تثبت إدانته. الفصل 7.

8- حرية الرأي والتعبير والإعلام و النشر مضمونه ولا يجوز ممارسة الرقابة المسبقة على هذه الحرية.

### الفصل 31

9- الحريات الأكاديمية و حرية البحث العلمي مضمونه و على الدولة توفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

### الفصل 33.

10- حق الانتخاب و الترشح مضمون طبق ما يضبطه القانون. الفصل 34.

11- حرية تكوين الأحزاب و النقابات و الجمعيات مضمونه. الفصل 35.

12- تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية المستدامة و التوازن بين الجهات اعتمادا على

التميز الإيجابي. الفصل 12.

13- هذا بالإضافة إلى عدة حقوق أخرى تضمنها الدستور الجديد و هي: الحق في الصحة- الحق في

التعليم- الحق في العمل- الحق في الملكية- الحق في الماء و البيئة السليمة- حقوق الأطفال و ذوي

الإعاقة.

كذلك اعتماد ضمانه قانونية في الفصل 49 الذي ينص بصريح العبارة " أنه لا يجوز لأي تعديل

أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان و حرياته المضمونة في هذا الدستور و أن القانون يحدد الضوابط

المتعلقة بالحقوق و الحريات المضمونة بهذا الدستور و ممارستها بما لا ينال من جوهرها.

وبالرغم من أن المدخل الدستوري و القانوني مهم في إصلاح قطاع العدالة يبقى التطبيق على

أرض الواقع هو الأهم حيث تم انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يوم 23 / 12 / 2016 تمهيدا

لتعيين أعضاء المحكمة العليا و تطبيقا لما جاء في الدستور و استكمال باقي المؤسسات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى طبيعة الانتقال الديمقراطي الذي حدث في تونس بعد سنة 2011 من خلال العوامل التي أدت إلى حدوثه وأهم سماته التي تميز بها ، وخلصنا في هذا الفصل على أن طبيعة النظام السياسي الذي حكم تونس بعد الاستقلال بطبيعته الاستبدادية ومحايرته للهوية الوطنية بالإضافة إلى الفساد المالي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوطه نتيجة لانعزاله عن المجتمع وبالتالي فقد كل مبررات وجوده، وبدأت بعدها مرحلة بناء مؤسسات النظام الجديد والذي مر بمحطات حرجة كادت أن تؤدي إلى انتكاسته ، هذا النظام الجديد الذي قطع مع أساليب النظام القديم وأرسى المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية وأهمها بناء مؤسسات جديدة على أساس الشرعية الانتخابية من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة اعترف بها الداخل وأشاد بها الخارج وكذلك المحاولة الجادة لإصلاح قطاع العدالة وإرساء مبدأ العدالة الانتقالية تمهيدا للمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان.

# الفصل الثالث

## الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: الأحزاب السياسية كفاعل أساسي في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: طبيعة الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: الدور الإيجابي للأحزاب السياسية

المطلب الثالث: الحوار الوطني وانقاذ مسار الانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: معوقات عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني: ضمانات الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الثالث: آفاق الانتقال الديمقراطي في تونس

## المبحث الأول: الأحزاب السياسية كفاعل أساسي في إدارة عملية الانتقال

### الديمقراطي في تونس

#### المطلب الأول: طبيعة الأحزاب السياسية

لمعرفة طبيعة الأحزاب السياسية التونسية لا يمكن معرفة حقيقتها إلا من خلال البيئة التي نشأت فيها و من خلال الظروف السياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهورها، وتختلف كذلك من خلال علاقاتها بالسلطة فهناك أحزاب مرتبط بالسلطة من قريب أو من بعيد وهناك أحزاب نشأت معارضة للسلطة السياسية في تونس كما أنه يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011 و بعد "الثورة".

وتاريخيا فقد ظهرت الأحزاب السياسية لأول وهلة خلال حقبة الاستعمار الفرنسي لتونس حيث ظهرت مجموعة من الأحزاب و التنظيمات تنشط على الساحة السياسية تحت شعارات متباينة أيديولوجيا (اشتراكية، بورجوازية، رأسمالية، شيوعية..) لكن جل هذه الأحزاب لم تطالب بالاستقلال التام بل المناداة بإصلاحات سياسية و اجتماعية و اقتصادية في ظل الحماية الفرنسية<sup>1</sup> و لعل أبرز تلك الأحزاب نجد:

#### 1- الحزب الحر الدستوري التونسي:

و هو أول حزب سياسي تونسي تأسس عام 1920 بزعامة عبد العزيز الثعالبي و يتكون هذا الحزب من المالكين العقاريين و أصحاب الحرف و التجار و المثقفين. و من أهداف هذا الحزب:

- الإبقاء على الحماية الفرنسية لتونس.

<sup>1</sup>-عباش عائشة ، مرجع سابق، ص 97 .

- وضع دستور تونسي قائم على الفصل بين السلطات و احترام الحريات الفردية و حق الملكية الخاصة و كذا ضمان حق الملكية في صلب العائلة الحسينية.

- تكوين برلمان تونسي يمثل فيه التونسيين بنسبة ثلثين و الفرنسيين بثلث.

و عليه فإن الحزب كان يعبر عن إيديولوجية ليبرالية إصلاحية اندماجية مع فرنسا، و قد انسلخت عنه مجموعة حسن القلاني التي كونت الحزب الإصلاحي التونسي، كما حدث انشقاق آخر في الحزب الحر الدستوري سنة 1934 بين تيار يمثله القادة الأوائل و على رأسهم عبد العزيز الثعالبي و تيار آخر يمثله محمود الماطري و الحبيب بورقيبة إضافة إلى مجموعة من المحامين و الأطباء ذوي التكوين الفرنسي، و شكلت هذه المجموعة الحزب الحر الدستوري الجديد بمؤتمر قصر هلال المنعقد في 2 مارس 1934.<sup>1</sup>

و بالرغم من تغيير تسمية الحزب إلا أن مواقفه لم يطرأ عليها أي تغيير. و استمر الحزب على مواقفه السابقة بقيادة الحبيب بورقيبة وظل شعار الاستقلال غائب عن برنامجه طول فترة نضاله إلى غاية 1946 حيث طرحت فكرة الاستقلال عن الطريقة البورقيبية بمساعدة فرنسا و مع فرنسا و نتيجة لكل ذلك فقد وجدت الإدارة الاستعمارية ضالتها في هذا الحزب و عقدت اتفاقية الاستقلال الذاتي مع الحبيب بورقيبة في 03 جوان 1955<sup>2</sup> و في مؤتمر بنرزت المنعقد في أكتوبر 1946 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري، و بعد وصول زين العابدين بن علي للحكم في 7 نوفمبر 1987 و تجسيدا لتوجهات العهد الجديد، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فيفري 1988 على تسميته باسم التجمع الدستوري الديمقراطي.

<sup>1</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية. تونس: صامد للنشر و التوزيع، ط1، 1989، ص46

-49.

<sup>2</sup> -نفس المرجع، نفس الصفحة.

و ظل هذا الحزب مرتبطا بالنظام السياسي التونسي بعد الاستقلال و أداة من أدوات حكمه يعبئ الجماهير و يكونهم و يؤهلهم لتولي مناصب هامة في الدولة كما كان أداة من أدوات القمع سوى كان ذلك في عهد الرئيس بورقيبة أو في عهد الرئيس بن علي إلى أن تم حله بعد ثورة 14 جانفي 2011 يوم: 09 مارس 2011.

## 2- الحزب الشيوعي التونسي:

تأسس تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1932، حيث أسندت أمانته إلى علي جواد و من مواقف الحزب أثناء الفترة الاستعمارية نذكر:

- الدفاع على ضرورة المحافظة على العلاقة بين الشعبين الفرنسي و التونسي في ظل الوحدة الفرنسية و لذلك فقد ناهض الحزب النضالات الوطنية التي خاضها الشعب التونسي ضد فرنسا ووصفها بأنها ممارسات إرهابية.

- حصر مطالبه في إدخال إصلاحات سياسية و اقتصادية<sup>1</sup>

أما عن نشاطه بعد الاستقلال و رغم تأييده لكل الإجراءات التي اتخذتها الدولة، إلا أنه في عام 1963 تم حضر الحزب و تعرضت معظم قياداته للاعتقال، تحت تأثير محاولة الانقلاب التي جرت في ديسمبر 1962، و قد استأنف نشاطه سنة 1981، و شارك في الانتخابات التي اعتبرها انتخابات مزيفة لصالح الحزب الحاكم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس (1957-1987)، في ابتسام

الكتبي، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 229 - 230.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 230 .

و يمكن أن نؤكد أن الأحزاب السياسية في تونس بعد الاستقلال أخذت عدة أشكال معينة فأغلب هذه الأحزاب لعبت دور المعارضة للنظام السياسي القائم و للحزب القائم و يمكن أن نقسمها لعدة عائلات سياسية و هي:

أ- **العائلة الدستورية:** و هي وريثه الحزب الحر الدستوري التونسي و يعتبر الحزب الاشتراكي الدستوري الوريث الرسمي و المباشر له باعتباره يمثل النظام السياسي الحاكم أما عن باقي الفصائل المنتمية لهذه العائلة فنجد:

#### ✓ حركة الوحدة الشعبية:

أنشأت في عام 1973 من قبل أحمد بن صالح و هذا بعد فراره من السجن و ضمت الحركة أنصار بن صالح من الحزب الاشتراكي الدستوري إضافة إلى مجموعة من الإطارات الفكرية، و قد أعلنت الحركة عن برنامجها السياسي و اتجاهها العقائدي عام 1975 و قد جاء فيه أن حركة الوحدة الشعبية حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق أهداف تتجاوز عميق التجاوب مع الجماهير الشعبية التونسية و الغرض من ذلك هو تصفية الاستعمار<sup>1</sup>.

و في عام 1977 أصدر أحمد بن صالح بيانا يضم عدة مطالب أهمها:

- محاربة الاستعمار و سياسة القمع.

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و النقابيين.

- المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية و تشريعية.

و لقد كان مصير هذه الحركة السجن لمجموعة من منضاليها لكن رغم ذلك فقد واصلت نضالها و طالبت بالحصول على ترخيص قانوني يمكنها من العمل كحزب سياسي و في سنة 1981 تحصلت

<sup>1</sup> - عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص112.

على حق إصدار صحيفة الوحدة، و في مراحل لاحقة عام 1983 تمكنت من العمل السياسي القانوني بقيادة محمد بلحاج عمر، بعدما دب الخلاف داخل الوحدة.<sup>1</sup>

#### ✓ حركة الاشتراكيين الديمقراطيين:

برزت أول مرة في فترة الستينات، ثم طرد أغلب عناصرها، و هي حركة تمثل التيار الليبرالي، و قد شكلها أحمد المستيري عام 1974 عقب إقصائه من الحزب الاشتراكي الدستوري، و تم إعلان الحزب في عام 1978 و قد استفادت حركة الاشتراكيين من قرار التعددية عام 1981 حيث تمكنت الحركة من منبر إعلامي " المستقبل" يصدر باللغتين الفرنسية والعربية، و تحصلت على الاعتماد القانوني عام 1983.<sup>2</sup>

#### ب- العائلة الماركسية:

بالإضافة إلى الحزب الشيوعي التونسي الذي تم الحديث عنه سابقا نجد.

#### ✓ حركة أفاق و منظمة العامل التونسي :

تأسست حركة أفاق في باريس 1963 و ضمت مجموعة من الانتماءات السياسية و تنبأت الماركسية و أصدرت دراسات في مختلف المجالات و نشرتها في مجلة الحركة و قد ناهضت الاستعمار ووقفت إلى جانب الحركة التحررية في العالم على غرار ثورة الفيتنام، أما منظمة العامل التونسي، فهي امتداد لحركة الوفاق و قد أنشأت عام 1971 و قد تعرضت الحركة لمجموعة من الاعتقالات ما بين 1974 و 1975.<sup>3</sup>

#### ج- العائلة القومية العربية:

تعود جذورها إلى عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري الحر حيث شهدت فترة نضاله إبان الفترة الاستعمارية الدفاع عن الوحدة العربية و كانت أول حركة في هذا الاتجاه.

<sup>1</sup> - سالم لبيض، مرجع سابق، ص 227-228.

<sup>2</sup> - عباش عائشة، مرجع سابق، ص 114.

<sup>3</sup> - سالم لبيض، مرجع سابق، ص 231-232.

## ✓ الحركة اليوسفية:

شكلت اتفاقيات الحكم الذاتي التي تم توقيعها في تونس في 3 جوان 1955 و التي منحت بموجبها تونس استقلالاً داخلياً منعرجاً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية التي كان يقودها الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة.

و تفجر الصراع بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع فرنسا و بين جناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الذي كان من أشد المعارضين للحزب، و منذ ذلك الحين و لدت الحركة اليوسفية الذي كان صالح بن يوسف زعيماً لها و كانت تضم تيارات فكرية و أحزاب سياسية و منظمات نقابية و عناصر وطنية و أخرى ثورية تؤمن بالكفاح المسلح و بقي أنصارها حاملين للسلاح في وجه الاستعمار الفرنسي و متحصنين في الجبال بالرغم من الاتفاق على الحكم الذاتي.<sup>1</sup>

و تعتبر الحركة اليوسفية هي أول حركة معارضة للنظام السياسي الجديد بعد الاستقلال مما أدى إلى اعتقال و قمع أغلب أنصارها.

بالإضافة إلى الخلاف السياسي مع الرئيس الحبيب بورقيبة هناك خلاف حول التوجهات التي اعتمدها الرئيس بورقيبة و المتمثلة في التوجه نحو علمنة الدولة والمجتمع ونحو الثقافة الفرنسية بينما الحركة اليوسفية تميل إلى الثقافة العربية و الاسلامية و معظم أعضائها ضمن ذلك التيار إلى أن جاءت معركة بنزرت في جويلية عام 1961 و التي وجد فيها بورقيبة فرصة لإخماد نضالات الجماهير للتخلص من العناصر اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر حيث أصبح تطور النضال المسلح

<sup>1</sup> - توفيق المديني: مرجع سابق، ص 41-42.

هناك يهدده و يهدد الامبريالية الفرنسية. حيث سقط في تلك المعركة حوالي 1500 شهيد من الشعب

التونسي جراء قصف القوات الفرنسية للشعب التونسي الأعزل فيما يعرف بمعركة الجلاء<sup>1</sup>

و هكذا إلى أن انهزمت الحركة اليوسفية في المواجهة السياسية و العسكرية مع النظام البورقيبي الوليد،

بعدها قام النظام البورقيبي بتصفية صالح بن يوسف اغتيالاً في ألمانيا الغربية في 12 اوت 1961.<sup>2</sup>

#### ✓ حركة التجمع القومي العربي:

أسسها المحامي البشير الصيد في جانفي 1981، و تبنت الحركة الاتجاه الناصري كاتجاه قومي

وحدوي عربي، و نادى باستقلال النقابات عن الحكومة، لكن هذه الحركة لم تحصل على تأشيرة العمل

السياسي من النظام و تعرض أمينها العام للسجن و المحاكمة.<sup>3</sup>

#### ✓ حركة الوحدة:

وتجمع بين الأحرار و الجبهة القومية التقدمية و التيار القومي التقدمي، و هي في مجملها لم

تكن معتمدة من قبل النظام و اقتصر نشاطها السياسي على مناهضة الاستعمار و الوقوف إلى جانب

الحركات التحررية (فلسطين خاصة).<sup>4</sup>

#### د-العائلة الإسلامية:

ويمثل التيار الإسلامي في تونس حزب حركة النهضة و الذي كانت تسمى سابقا حركة الاتجاه

الإسلامي حيث بدأت الحركة في البداية كجماعة إسلامية و تحولت فيما بعد إلى حزب سياسي، و يعود

نشاطها إلى سنة 1969 في جامع سيدي يوسف كحلقة وعظيمة، ثم التحق أعضاؤها بجمعية للمحافظة

على القرآن الكريم ومارسوا نشاطهم من خلالها ولعل أبرز مؤسسيها زعيمها و رئيسها الحالي الأستاذ راشد

<sup>1</sup>- توفيق المدني ، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 53.

<sup>3</sup> - عباس عائشة ،مرجع سابق ، ص115.

<sup>4</sup> - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

الغنوشي و الأستاذ عبد الفتاح مورو والأستاذ صالح النيفر، وفي سنة 1972 دخلت الحركة مرحلة جديدة حيث انعقد الاجتماع الأربعين للجماعة الإسلامية و أطلق عليه المؤتمر التأسيسي أين أعطى هذا الاجتماع الجماعة الإسلامية الناشئة شرعية إنشاءها و أقر فيها نظاما هرميا و استمر نشاط الحركة السري حتى عام 1980 حيث تم كشف نشاطها، و بعد إقرار التعدية السياسية في عام 1981 استفادت الحركة من الوضع الجديد وتم الإعلان عن تأسيس حزب حركة الاتجاه الإسلامي في 06 جويلية 1981 لكن سرعان ما توترت العلاقة بين الحركة والسلطة حيث حرمت هذه الأخيرة من منابرها الإعلامية الحبيب والمعرفة والمجتمع و من ثم زادت حدة معارضة الحركة للنظام مما عرض قاداتها إلى المحاكمة و الإعدام.<sup>1</sup>

وبعد سقوط نظام بورقيبة وتولي الرئيس بن علي زمام الأمور في يوم 07 أكتوبر 1987 فتح مجال الحريات أمام الطبقة السياسية في السنوات الأولى لحكمه بما فيها حركة النهضة و شاركت في أول انتخابات تشريعية في حكم بن علي بدعم أسماء وشخصيات مستقلة وأمام بروز حركة النهضة كقوة سياسية و انتخابية لم يكن النظام السياسي آنذاك يتوقعها و بعد مرور ثلاث سنوات على حكم بن علي بدأ القمع و الاعتقالات من جديد و تم التكتيل بأنصار حركة النهضة وتعذيبهم و نفيهم إلى خارج البلد خاصة في السنوات العشرة الأولى لحكم بن علي.

قبل "الثورة" كانت الأحزاب السياسية المرخص لها ستة فقط و كلها تدعم السلطة الحاكمة بينما يوجد ثلاثة أو أربعة أحزاب معارضة لا نشاط لها داخل البلاد، لكن بعد "الثورة" شهدت تونس طفرة حزبية إذ وصل عدد الأحزاب في 2012 إلى أكثر من 200 حزب سياسي مختلفي الحجم.

<sup>1</sup> - عباش عائشة ، مرجع سابق، ص115-116.

و كبقية الدول العربية فإن طبيعة هذه الأحزاب كانت خليطاً من التيارات الإسلامية و العلمانية و الليبرالية و اليسارية و بروز تيار آخر يمثل بقايا النظام السابق سمي بالتيار البورقيبي و من أهم هذه الأحزاب نجد:<sup>1</sup>

1- **حزب حركة النهضة:** و هو حزب سياسي وذو خلفية إسلامية تأسس منذ العهد البورقيبي و لكن لم يسمح له بالنشاط إلا بعد "الثورة": أين منح له الاعتماد يوم: 01 مارس 11 على كبقية الأحزاب التي كانت محضرة قبل "الثورة" حيث كان له الدور البارز في تصدر المشهد السياسي و هذا لرصيده النضالي الذي تجاوز 40 سنة ولامتلاكه قيادات ناضجة استفادت من تواجدها في المهجر مهد الديمقراطية. و يتميز بعمق تنظيمي و إداري و علاقات داخلية و خارجية.

و هو الفائز الأول في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و شكلت أول حكومة شرعية في تاريخ تونس المعاصر بقيادة حمادي الجبالي ثم خلفه علي لعريض في حكومة النهضة الثانية التي سلمت الحكومة إلى مهدي جمعة على أساس توافقي مهمتها الأساسية هو إنجاز الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014 و التي تحصلت فيها حركة النهضة على المرتبة الثانية بعد نداء تونس بـ 69 مقعد.

2- **المؤتمر من أجل الجمهورية:** تأسس هذا الحزب في 25 جويلية 2001 على إثر تكتل ضم عدد من المعارضين و المنادين بحقوق الإنسان و من المساجين السياسيين السابقين تجمعهم توجهات فكرية تنطلق من الهوية العربية الإسلامية مما يجعله يلقي رفض الاعتماد أيام الرئيس بن علي و لم يحصل على الموافقة القانونية إلا في 8 مارس 2011 بعد سقوط نظام بن علي شارك الحزب بعد "الثورة" و تحصل على المرتبة الثانية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و ترأس رئيسه المنصف المرزوقي البلاد بصفة مؤقتة بتوافق مع حركة النهضة و حزب التكتل.

<sup>1</sup> - الساسي رحال، مرجع سابق، ص 36.

و حافظ الحزب بعد 14 جانفي على خطه الواضح في الانحياز للثورة و الشعب رافضا أي مناورات ضيقة لتحقيق مكاسب حزبية على حساب مكاسب "الثورة". هذا النهج الذي مكن رئيسه المنصف المرزوقي من حصوله على ثقة كبيرة من عموم الشعب التونسي في الانتخابات الرئاسية 2014 و الذي تحصل فيها على المرتبة الثانية بنسبة 44% من الأصوات.

واندمج الحزب في حراك تونس الإرادة في 20 ديسمبر 2015 واختار أن يكون في صف المعارضة تحضيراً للمواعيد الانتخابية اللاحقة.<sup>1</sup>

**3- التكتل من أجل العمل و الحريات:** تأسس في 09 أبريل 1999 إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 أكتوبر 2002 و كان أغلب مؤسسي هذا الحزب من الذين رفضوا الولاء لحكومة بن علي. يرأسه الدكتور مصطفى بن جعفر الذي ترأس المجلس الوطني التأسيسي و الذي تحصل حزبه على المرتبة الرابعة في أول انتخابات تعددية في تونس بعد "الثورة".

و كان لهذا الحزب الدور الكبير في سيادة روح التوافق و الحوار بين الفرقاء السياسيين و خاصة داخل قبة البرلمان و تذليل كل العقبات من أجل المصادقة على دستور تونس الجديد.

**4- حزب نداء تونس:** هو حزب سياسي له ايدولوجية علمانية وسطية ليبرالية تؤمن بفصل الدين عن السلطة، أعلن عن تأسيسه الباجي قائد السبسي سنة 2012.

و ترأس الحزب حتى انتخابه رئيساً للجمهورية في انتخابات 2014 و استقال من منصبه الحزبي حسب أحكام الدستور التونسي و كان للحزب دور كبير في إحداث التوازن في المشهد السياسي التونسي مع أحزاب الترويكا و بعد الانتخابات التشريعية و الرئاسية تم تشكيل حكومة توافقية مع الأحزاب الفائزة على اعتبار أن المرحلة تحتاج إلى روح التوافق و ما زالت البلاد في مرحلة انتقالية و تمر بظروف صعبة لا يستطيع أي حزب أن يقودها لوحده و لو تحصل على المرتبة الأولى في الانتخابات.

<sup>1</sup> - الساسي رحال، مرجع سابق، ص 38.

## المطلب الثاني: الدور الإيجابي للأحزاب السياسية

يرى "هاننتجتون" أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية ويسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة.<sup>1</sup>

وحدد "هاننتجتون" أنماط للتحويل الديمقراطي على أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال والإحلال التحولي، يتمثل الأول منهما في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل انهيار قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي لترسيخ الديمقراطية، أما الإحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، لحدوث توازن في القوة بينهما، وهذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ ورصد ظاهرة الديمقراطية.<sup>2</sup>

ولهذا كان للأحزاب السياسية في تونس دور مهم في السعي للوصول إلى نظام ديمقراطي تعددي باعتبار أنها أكثر قوى في المجتمع نالها ونال مناضليها آلة القمع والاستبداد.

و يمكن أن نحدد دور هذه الأحزاب على فترتين ، المرحلة الأولى مرحلة النضال ضد الدكتاتورية وهي قبل ثورة 14 جانفي 2011 والمرحلة الثانية مرحلة بناء المؤسسات وإرسال قواعد النظام الديمقراطي وهي المرحلة ما بعد "الثورة".

فالنضال الحزبي ممتد من الحركة الوطنية التي تبنت المشروع الإصلاحى وعملت على جبهتين الأولى محاربة الاستعمار والثانية محاربة الاستبداد والجبهة الثانية لم تتوقف حيث عانى المناضلون بمختلف انتماءاتهم من السجن والنفي والغربة سواء في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة أو الرئيس بن علي

<sup>1</sup> - بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي . مصر: مكتبة مدبولي، 2004، ص 15-16.

<sup>2</sup> - سعد الدين ابراهيم، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . لبنان : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص307.

مؤكداً في الوقت نفسه على أن النضالات السياسية التقت مع النضالات الاجتماعية لتتوج بثورة 14 جانفي 2011.

وفي حقيقة الأمر حتى نكون دقيقين فإن النخب الحزبية كانت منقسمة هناك أحزاب الديكور وهي حزب الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية وحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الخضر للتقدم إضافة إلى الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي الموالية لبن علي والتي استزلمها بإعطائها مناصب في مجلس النواب وابتياح ذم قياداتها برشا وامتيازات متنوعة كما كان معروفاً وكشفته لجنة تقصي الحقائق لاحقاً وهناك أحزاب معترف بها ولكنها مضيق عليها و أخذه مسافة مع بن علي ونظامه القمعي وهي حزب التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً) وحزب التكتل من اجل العمل و الحريات، والحزب الديمقراطي التقدمي.<sup>1</sup>

وإذا كانت أحزاب الديكور جرفها انهيار النظام كما جرف راعيها، فإن الأحزاب الأخرى، نظراً إلى عدم استيعابها عمق الحركة الثورية وإدارة الجماهير المحتجة في القطع مع النظام ولو كانت عبرت عن شجبها لاستعمال القوة أو حتى شارك العديد من مناضليها في الحراك الثوري قبلت بالنسق الذي أرادته النظام القائم رغم إسقاط رأس هرمه في محاولة للالتفاف على "الثورة" وحصرتها في مجرد التخلص من حاكم مستبد ومن بعض أزماله، لذلك استقطبت البرجوازية الحاكمة حزبي التجديد والديمقراطي التقدمي واقتحمت أمينهما العامين في حكومة سميت حكومة ائتلاف وطني وهي في الواقع حكومة بن علي معدلة على رأسها الوزير الأول نفسه محمد الغنوشي، ولم يسلم من المشاركة في حكومة الالتفاف على "الثورة" إلا حزب التكتل، وسوف يدفع الحزبان المذكوران كما رأينا ثمن خطئهما هذه في انتخابات 23

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري ( وآخرون)، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2014، ص73.

أكتوبر 2011 للمجلس التأسيسي اذ وقف ضد مطالب الحركة الثورية في حل حزب التجمع وإلغاء مجلس النواب وانتخاب مجلس تأسيسي على قاعدة مطامح "الثورة".<sup>1</sup>

إضافة إلى هذه الأحزاب القانونية كانت تنشط في تونس كذلك قبل 14 جانفي 2011 مجموعات من التنظيمات السياسية غير المعترف بها تعارض النظام في نظام المتسامح معه فحسب، وكانت الأنشطة منها هي المنضوية إلى التيار اليساري وأهمها وأقدمها حزب العمال الشيوعي التونسي سليل العامل التونسي سابقاً برئاسة السجين السياسي السابق حمه الهمامي ثم حركة الوطنين الديمقراطيين يقودها المحامي شكري بلعيد وحزب العمل الوطني الديمقراطي، أما القوميون العرب فكانوا تيارات من البعثيين والناصريين، ومن ابرز مجموعاتهم التيار الذي كان يقوده العميد السابق البشير الصيد، أما الإسلاميين فكانوا شبه غائبين عن الساحة السياسية والاحتجاجية قبل 14 جانفي 2011 لان جل قياداتهم كانت إما في الهجرة أو مراقبة أو ممنوعة من النشاط أو في السجن غير ان هذه التنظيمات على صغرها ومساحة الحرية الضيقة وشدة المراقبة البوليسية والتجمعية التي تتحرك ضمنها ساهمت في إبقاء جذوه المعارضة حية وعملت على تآكل النظام، كان فعل هذه التنظيمات بشكل خاص في صفوف الشباب الطالبية أو العامل وبث أفكارها وعقائدها الثورية في الكثيرين على محدودية اتساعها ولاسيما ضمن النقابات وبعض الجمعيات، لكن بقيت أغلبية شباب تونس، وكما سطر لها نظام بن علي، خارج أي تسييس حقيقي أو وعي عميق بقضايا الوطن أو بالنظريات السياسية.

لقد كان أفراد هذه المجموعات الشبابية جنود خفاء في الاحتجاجات التي عمت البلاد قبل 14 جانفي 2011 وسوف تنظم للعلن بعد هروب بن علي ويكون لها حضور واضح في كل الأنشطة الثورية يشهد على ذلك تسييس الشعارات المرفوعة في التظاهرات والاعتصامات والمسيرات، خلافا لما كانت

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري (وآخرون) مرجع سابق ، ص73.

عليه قبل ذلك التاريخ حيث كان يغلب عليها الطابع الاحتجاجي الاجتماعي ويغيب عنها الرمز العقائدي أو الإيديولوجي.<sup>1</sup>

إنها كانت ثورة مواطنيه شعبية وليس هناك تنظيم أو حزب يمكنه ادعاء توجيهها أو قيادتها. بما فيهم الإسلاميين إذا كان جلهم تشلهم سنوات الاضطهاد والرقابة الأمنية، ثم إن قياداتهم بالخارج لم تقدر كما كل الأحزاب الأخرى حقيقة وخطورة ما كان يعتمل ويتفاعل في تونس، ولكنه بداية من 14 جانفي 2011 سوف نلاحظ حضوراً سياسياً متزايداً للإسلاميين خاصة بعد اعتصام القصبة الثاني من 20 فيفري الى 04 مارس 2011.<sup>2</sup>

وللحديث عن دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي بعد "الثورة" لا يمكن أن نتحدث على الولادة المتعسرة للأحزاب بعد أن كانت البلاد تحت سيطرة الحزب الواحد ولا يوجد تقاليد في العمل الحزبي المتعدد قبل "الثورة" فوجدت النخب السياسية نفسها في وضع لا يحسد عليه من الإرباك وعدم التنظيم مما دفع بتلك النخب بالعمل في آن واحد على إيجاد طبقة سياسية وحزبية جديدة منظمة وفي نفس الوقت إعادة بناء المؤسسات بطريقة ديمقراطية بهدف تأمين انتقال السلطة وقبيل تنظيم أول انتخابات تعددية ديمقراطية بعد "الثورة" أي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 2011/10/23 شهدت البلاد هبة حزبية قوية لكن لم تصمد هذه الأحزاب في أول امتحان لها وأفرزت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ترويكاً حاكمية متكونة من حزب حركة النهضة الإسلامي وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الاشتراكي وحزب المؤتمر من أجل العمل والحريات بزعامة المناضل الحقوقي المنصف المرزوقي وانتظرت المعارضة لهذا الحكم حتى جوان 2012 لينشأ حزب حركة نداء تونس بدعوة من الباجي قائد السبسي أحد الوجوه البارزة للمرحلة البورقيبية لتتشكل جبهة الإنقاذ وضمت حزب نداء تونس

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري (وآخرون)، مرجع سابق، ص 74.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 75.

والحزب الجمهوري والجبهة الشعبية والمشكلة من 11 فصائل التيار الشيوعي والعروبي وحزب المسار وغيرها من الأحزاب، تشكلت جبهة الإنقاذ بهدف إسقاط حكم الترويكاست واستغلت مناخ مطلبية اجتماعية منفلته وانتظارات الشباب الذي قام بـ"الثورة" وعجز الحكومة عن تلبية كل المطالب الاجتماعية في العمل والكرامة انتهت إلى شبه شلل اقتصادي وبداية انهيار الدولة.<sup>1</sup>

وأصبح هناك استقطاب حاد بين القوى السياسية وانعدمت درجة الثقة بين جميع مكونات الطبقة السياسية وأصبحت البلاد على شفى الهاوية عندما رفعت المعارضة شعار انتهاء شرعية المؤسسات التي أفرزتها انتخابات 2011 من مجلس تأسيسي ورئاسة دولة وحكومة. في ظل هذه الأوضاع الصعبة كان لا بد من عمل سحري يقوم به أقوى حزبين وهما حزب حركة النهضة وحزب نداء تونس فكان لزاماً على هاذين الحزبين أن يخضعا إلى اكراهات الواقع ويقدمتا تنازلات مؤلمة عن طريق انتهاج سياسة الحوار ولا بديل عن الحوار لإنقاذ البلاد وإنقاذ مسار الانتقال الديمقراطي من الانهيار عندها جاء لقاء باريس بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس نداء تونس الباجي قائد السبسي. حيث انعقد هذا اللقاء

بطريقة سرية في العاصمة الفرنسية باريس بين الزعيمين يوم 15 اوت 2013 في فندق لوبرسييتول le bristol وتحديداً في الجناح الخاص برجل الأعمال سليم الرياحي الذي شارك في تنظيمه تداول أمر هذا اللقاء في البداية إعلامياً وتم تأكيد وقوعه بعد ذلك من الطرفين دون ذكر أي شيء عن تفاصيله ولكن بدأت عدة أطراف بذكره بعد مرور أشهر من انعقاده، ويمرور الوقت كشفت تفاصيله من عدة منظمين له ومن الرئيسين نفسيهما<sup>2</sup> كان الهدف الرئيسي من هذا اللقاء هو تقريب وجهات النظر بين الحزبين وإيجاد

<sup>1</sup> - تونس الديمقراطية الجديدة تبحث عن أحزابها ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ، تاريخ النشر

2015/03/12 متاح على : www.csds.cenlr.com . اطلع عليه : 2017/04/12.

<sup>2</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس ، مرجع سابق .

أرضية موحدة واتفاق يخرج تونس من أزمتها وتم الاتفاق في هذا اللقاء عن حيثيات الحوار الوطني ووجود التوافق حول عدة نقاط، إذ يجب على الجبهتين أن تقبلا عدة تنازلات.<sup>1</sup>

قال راشد الغنوشي في 8 فيفري 2015 أن لقاء باريس حقق الاستقرار وأنقذ تونس من حرب أهلية، وأن هذين الحزبين اختار التوافق وبناء الدولة الديمقراطية.<sup>2</sup>

كشف القيادي في النهضة والوزير السابق رفيق عبد السلام أن من حضر اللقاء كان هو نفسه وعامر لعريض عن النهضة و حافظ قائد السبسي وعبد الرؤوف الخماسي عن نداء تونس وذلك عبر تنظيم لقاءات أولية بين هذه الشخصيات وأضاف أن رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر رجل الأعمال سليم الرياحي هو من نظم مكان اللقاء واستقبلهم فيه.<sup>3</sup>

ولهذا فإن هذا اللقاء من الناحية السياسية كان له الدور البارز في تجنب البلاد أزمة خطيرة وكان له الدور الكبير في إنقاذ المسار الديمقراطي ، دون أن ننسى الدور الايجابي لرئيس حركة النهضة في إجهاض قانون العزل السياسي الذي تتبناه القوى الثورية ممثلة في أعضاء المجلس التأسيسي لمحاسبة أنصار النظام القديم وكل من كانت له مسؤولية سياسية معه. حيث أثار ذلك القانون جدلاً كبيراً وكان يهدف إلى عزل حوالي 15 ألف شخصية مارست العمل السياسي في حزب التجمع وتولت مناصب قيادية في الدولة لكن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي كان يرى أن هذا القانون خطر على الديمقراطية وخطر على المصالحة الوطنية ويضر بالمسار الديمقراطي أكثر مما ينفع حيث نزل شخصياً لأروقه المجلس التأسيسي وقام بإقناع أعضاء حركة النهضة فرداً فرداً لعدم التصويت لذلك القانون وتم إسقاطه بفارق صوت واحد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس ،مرجع سابق .

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - نفس المرجع.

<sup>4</sup> - رضوان المصمودي ، مرجع سابق.

ولعبت أحزاب تحالف الترويكا الحاكم دوراً كبيراً في نجاح واستمرار الانتقال الديمقراطي، حيث قبلت أحزاب التحالف الثلاثة حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات التنازل عن الحكم عبر الاستقالة من الحكومة حتى وان لم يشارك حزب المؤتمر في الحوار الوطني.<sup>1</sup>

وكان لمرونة حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي مع المشهد السياسي التونسي، أبرز ما شهدته هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي، حيث أن حركة النهضة فازت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية معتبرة وانتهجت منذ الوهلة الأولى منهج التوافق والتشارك في الحكم حيث أكد رئيسها راشد الغنوشي أن تونس ذات الديمقراطية الناشئة لا تقبل أن تحكم بأغلبية 51% لذلك يجب أن يكون هناك أكبر جبهة حكومية تجمع ما يمكن من الأحزاب، لم تقصي النهضة خصومها وكونت تحالف الترويكا مع حزبيين علمانيين ووسطيين يساريين ، كذلك أبدت النهضة مرونة بعد الأزمة السياسية في صيف 2013 حيث قبلت بالتنازل عن الحكم مع حلفاءها واستقالة حكومة علي العريض ولكن كان من شروطها التي تحققت فيما بعد الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي حتى الانتخابات، والتسريع في صيانة الدستور الجديد والذي صودق عليه من قبل المجلس في 26 يناير 2014 وكذلك المصادقة على أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وكان الهدف المشترك من الائتلاف الحاكم والمعارضة هو إجراء الانتخابات التشريعية الرئاسية في اقرب وقت، وهو ما تحقق في 26 أكتوبر و 23 نوفمبر 2014 على التوالي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

بعدها أقيمت الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014 وفاز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى بأغلبية غير مطلقة 85 مقعد تلاه حزب حركة النهضة بفارق غير كبير 69 مقعد ثم حزب الاتحاد الوطني الحر 16 مقعد ثم حزب الجبهة الشعبية 15 مقعد. ثم حزب افاق تونس 8 مقاعد. وفاز رئيس نداء تونس الباجي قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية بنسبة 55% أمام الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي الذي تحصل على نسبة 45%. وكانت عبارة التوافق هي الحل في هذه المرحلة أيضاً، حيث قدم نداء تونس الفائز في الانتخابات شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة وهو الحبيب الصيد الذي قام بالتشاور مع عدة أحزاب لتكوين ائتلاف حكومي من أربعة أحزاب وهي نداء تونس وحركة النهضة والاتحاد الوطني الحر وحركة أفاق تونس.<sup>1</sup>

واعتبر قبول هذه الأحزاب الأربعة الدخول في حكومة واحدة لحظة تاريخية بتغلب منطق التوافق مرة أخرى ، وشارك رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في المؤتمر الأول لحزب نداء تونس في 09 يناير 2016.

وألقى كلمة عبر فيها أن وجوده هو نتيجة التوافق و الوفاق ، وان هذا يرسخ لمبادئ الديمقراطية والتعايش . وقال أن تونس هي بمثابة طائر بجانبين هما النداء والنهضة وهي سفينة تتحمل كل أحزاب وحساسيات الشعب التونسي.<sup>2</sup>

كما كان حضور الباجي قائد السبسي وهو رئيسا للجمهورية للمؤتمر الثاني لحركة النهضة بعد "الثورة" المنعقد من 20 إلى 23 ماي 2016 الأثر البالغ على تغلب روح التوافق والحوار .

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

## المطلب الثالث: الحوار الوطني و انقاذ مسار الانتقال الديمقراطي

يختصر البعض الحوار الوطني في الجولة الأخيرة منه و التي أدت مساء 26 جانفي 2014 إلى الاقتراع على الدستور في المجلس الوطني التأسيسي بمئتي صوت من مجموع 217 نائبا ثم إلى انتخابات تشريعية رئاسية شهد المجتمع الدولي بنزاهتها و الحقيقية خلاف ذلك حيث يجب التوقف عند ثلاث جولات هامة شهدها مسار الانتقال الديمقراطي ولولاه ما عرفت تونس هذا التوافق التاريخي الذي أنجزته الطبقة السياسية التونسية بإدارة المجتمع المدني.<sup>1</sup>

و بدأت الجولة الأولى مباشرة إثر الأحداث التي عقبها فرار الرئيس زين العابدين بن علي و الذي ترك فراغا في هرم السلطة و التي اتسمت بين إرادتين إرادة التحرك و بسرعة من أجل تكريس أهداف "الثورة" و إرادة احتواء "الثورة" و الالتفاف على استحقاقاتها، بادر الاتحاد العام التونسي للشغل و عمادة المحامين بدعوة كافة الأحزاب و منظمات المجتمع المذكورة إلى اجتماع بمقر الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي يوم 25 جانفي 2011 بإشراف كل من السيد عبد السلام جراد عميد الهيئة الوطنية للمحامين، و صدر عن هذا الاجتماع بلاغ صحفي يتضمن دعوته رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبرع بطلب حل الحكومة و الاذن بإعادة تشكيلها على قاعدة ما أجمعت عليه الحركة الشعبية و بالتشاور مع الأحزاب السياسية و كافة مكونات المجتمع المدني و الشخصيات الوطنية و الجهوية و دعم مبادرة تشكيل مجلس وطني للوفاق و الانقاذ يضم الأحزاب السياسية و المنظمات الفاعلة. كما بعث الاتحاد برسالة ثانية إلى رئيس الحكومة المؤقتة محمد الغنوشي في نفس الاطار و تمحور النقاش في تلك الفترة حول ملأ الفراغ التشريعي بعد حل مجلس النواب مما يستدعي بعث مجلس حماية "الثورة" فورا و إضفاء الشرعية القانونية على وجوده و تمكينه من الآليات الضرورية لتسيير أعماله تجنباً للفراغ التشريعي العام على أن يكون ممثلاً بصفة متوازنة لكل الكيانات السياسية و القوى الثورية، لكن بالرغم من الزخم الثوري

<sup>1</sup> - محمد الهادي الأخروري (محرر)، الحوار الوطني 25 جانفي 2011 - 20 نوفمبر 2014 مسار فتويج . تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ط1، 2016، ص 08.

و المطالبة بضرورة اتخاذ إجراءات واضحة للقطع مع النظام السابق و اتخاذ خطوات لبناء مؤسسات جديدة تلبي تطلعات الطبقة السياسية، إلا أن حكومة الغنوشي الأولى و الثانية لم تكن لها الإرادة السياسية للتجاوب مع تلك المطالب.<sup>1</sup>

و بتتصيب السيد الباجي قائد السبسي وزيراً أول خلفاً للسيد محمد الغنوشي يوم 27 فيفري 2011 و الذي كان مستعداً للاستجابة لجزء هام من المطالب التي نادى بتحقيقها قوى "الثورة" حيث تم إصدار مرسوم رئاسي يتضمن إحداث هيئة لتحقيق أهداف "الثورة" و الاصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي الصادر بتاريخ 04 مارس 2011.

و ترأس هذه الهيئة بالتوافق الأستاذ عياض بن عاشور و قد ضبطت مهامها كالتالي:

- تكريس أهداف "الثورة".
- تحقيق الانتقال الديمقراطي.
- تأمين استمرار المرفق العمومي.
- إعادة قانون تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي.
- إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

و هكذا كانت النقلة الأولى نحو كتابة الدستور بمجرد إنجاز انتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 و انبثاق على ذلك وفق نتائج الانتخابات كل من الحكومة المؤقتة بقيادة حمادي جبالى و رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي و ترأس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر.

و بعد عام من انتخابات 23 أكتوبر 2011 و إزاء التراجع المخيف للتوافق بين الأطراف السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي مما عطل التقدم في كتابة الدستور و بعث الهيئات العليا

<sup>1</sup> - محمد الهادي الأخزوري (محرر)، مرجع سابق، ص 12-13.

للانتخابات و الإعلام و القضاء و بالتالي أصبح تحوم عدة شكوك حول مصير الانتقال الديمقراطي و

هو ما يعتبر بالنسبة للرأي العام نكوصا على استحقاقات "الثورة".<sup>1</sup>

إزاء هذا الوضع لم يبقى الاتحاد العام التونسي للشغل مكتوف الأيدي و إنما تقدم بمبادرة ثانية

داعيا كل الأطراف حكومة وأحزابا وجمعيات ومنظمات إلى مؤتمر وطني يحقق إدارة جماعية وتوافقية للمرحلة القادمة.

حيث صدرت الدعوات إلى الرؤساء الثلاث ورؤساء الأحزاب السياسية والمنظمات والشخصيات

الوطنية و ممثلي المنظمات الدولية لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للحوار يوم الثلاثاء 16

أكتوبر 2012 وقد دعا هذا الاجتماع إلى ضرورة توسيع الحوار الوطني بحثا عن التوافق مع مختلف

الأطراف الوطنية داخل المجلس الوطني التأسيسي و خارجه، و قد شدد الحوار على:<sup>2</sup>

- التسريع في المصادقة على الدستور.

- استقالة حكومة علي لعريض.

- التوافق على حكومة جديدة تكون حكومة تكنوقراط.

- التسريع في انهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي والمصادقة على اعضاء الهيئة العليا المستقلة

للانتخابات والمصادقة على قانون الانتخاب.

ومع ذلك فإن غياب الحزبين الكبيرين وهما حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية عن

هذه الجولة بحجة وجود نداء تونس الذي يدعو للإقصاء السياسي وحل المجلس الوطني التأسيسي فقد

فانت على الشعب التونسي فرصة سانحة للتوافق و اختصار المرحلة الانتقالية.

<sup>1</sup> - محمد الهادي الأخروري (محرر)، مرجع سابق، ص 17-18.

<sup>2</sup> - الحوار الوطني (تونس) من ويكيبييا الموسوعة الحرة، متاح على: <http://qr.vikipediq.org/vwiki/>.

و رغم ذلك فإن الأمل بقي يراود قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل في إمكانية جمع الفرقاء من جديد بناء على ما سجل من توافقات ضمن الجولة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني أو في إطار مبادرة الترويكاً بأن الحوار ممكن على شرط أن يعود القرار في كل ما يتم التوافق عليه إلى الشرعية ممثلة في المجلس الوطني التأسيسي في مبادرة احتضنتها رئاسة الجمهورية بين أجزاء من مختلف الأحزاب بناء على ذلك تم دعوة كل الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في قبة المنزه يوم 16 ماي 2013 أملاً في التوافق على موعد لإنهاء الدستور و الهيئات المنبثقة عنه و تحديد تاريخ الانتخابات المقبلة من أجل وضع حد للاحتقان المزايدي جراء التخلف في تلبية استحقاقات الانتقال الديمقراطي و انتهى هذا الاجتماع على عدم الاتفاق على تحديد موعد واضح لإنهاء الدستور و تحديد موعد الانتخابات.

أما المبادرة الثالثة و الحاسمة من الحوار الوطني فجاءت في ظل ظروف عصيبة تمر بها البلاد من خلال بداية مسلسل الاغتيالات السياسية بداية باغتيال شكري بلعيد يوم 06 فيفري 2013 ثم اغتيال محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013 اجتمعت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 2013/07/29 و دعت إلى ما يلي:

- حل الحكومة الحالية و التوافق على شخصية وطنية مستقلة بتشكيل حكومة كفاءات.
- حل ما يسمى روابط حماية "الثورة".
- إحداث لجنة خبراء و تكليفها بمراجعة ما توصل إليه في آخر نسخة من الدستور من أجل الحفاظ على مدنية الدولة والنظام الجمهوري.
- و في حالة عدم موافقة المجلس التأسيسي على مقررات تلك اللجنة في أجل لا يتجاوز 15 يوماً

فإن المجلس الوطني التأسيسي يعد منحلاً قانونياً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد الهادي الأخزوري (محرر)، مرجع سابق، ص 55 - 58.

و في ظل المحاولات السابقة و المتكررة لجمع الفرقاء السياسيين من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل إلا أنه لم تتضح الفكرة إلا بعد جولة ثالثة وأخيره للحوار الوطني من خلال الاتصالات الجانبية و الماراطونية التي أجراها الرباعي الراعي للحوار الوطني مع رؤساء الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي حزبا حزبا أفضت إلى حصل 21 إمضاء على خارطة الطريق تلك الممثلة في مبادرة منظمات المجتمع المدني لتسوية الأزمة السياسية و ذلك بتاريخ 05 أكتوبر 2013 حيث بدأت جلسات الحوار الوطني يوم 13 أكتوبر 2013 و تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان:

- لجنة المسار الحكومي و لجنة المسار الانتخابي و لجنة المسار التأسيسي.

ولعل أبرز ما قامت عليه هذه الجولة من الحوار هو التركيز على ضرورة صياغة توافقات وطنية حول القضايا المصيرية العالقة عن طريق الإدارة الجماعية للمرحلة الانتقالية مع التأكيد على أن أطر الحوار و التوافق ممثلة في جلسات الحوار الوطني لا تعوض في شيء السلط الدستورية التي تبقى وحدها صاحبة القرار.

واستمرت هذه الجولة مدة سنة و خمسة أشهر من 25 أكتوبر 2013 إلى 10 نوفمبر 2014 تاريخ

آخر جلسة أين تم إيجاد الحلول لكل الخلافات التي كانت تدور بين أعضائه حيث تم التوصل إلى:

- تشكيل حكومة كفاءات برئاسة مهدي جمعة.

- كتابة الدستور والمصادقة عليه بأغلبية واسعة وصلت إلى 200 صوت من أصل 2017 نائبا.

- إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

- إنجاز القانون الانتخابي.

و بعد المصادقة على الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014 والدور الاول

للانتخابات الرئاسية يوم 2014/11/28 و الدور الثاني يوم 2014/12/21.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد الهادي الأخزوري (محرر)، مرجع سابق، ص 79-81.

و بعد نجاح الحوار الوطني السياسي قررت الأطراف المشاركة البدء في حوار اقتصادي للتقليل من الاعتصامات و الإضرابات و تأطير العمال بمشاركة عدة خبراء.

- الرباعي الراعي للحوار و جائزة نوبل للسلام: في 09 أكتوبر 2015 تم الإعلان عن الفائز بجائزة

نوبل للسلام و هو الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي و ذلك لدورهم في دعم مسار الانتقال

الديمقراطي في تونس و إنقاذ تونس من خطر الانهيار أثناء الأزمة السياسية. من جهة أخرى أرادت لجنة

جائزة نوبل دعم "الثورة" التونسية مهد الربيع العربي و التشديد على كون تونس أيقونة وحيدة و ناجحة من

الربيع العربي في حين تعاني بقية دول الثورات من أزمات و حروب أهلية و ثورات مضادة.

- و في 10 ديسمبر 2015 وقع حفل تسليم جائزة نوبل للسلام في أوسلو (النرويج) و ذلك بحضور

ملك النرويج هارلد الخامس و زوجته الملكة سونيا و كذلك ابنهما ولي العهد هاكون و زوجته الأميرة ميت

ماريت و ذلك إلى جانب أعضاء لجنة نوبل و المئات من الشخصيات العالمية في شتى المجالات، حيث

تم تسليم هذه الجائزة لممثلي هذه المنظمات الأربعة و هم.

- حسين العباسي رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

- وداد بوشماوي رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية.

- محمد فاضل محفوظ رئيس الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين.

- علي الزيديني رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الحوار الوطني (تونس) من ويكيبييا الموسوعة الحرة ، مرجع سابق.

## المبحث الثاني: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

### المطلب الأول: معوقات عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

اتسم البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع التونسي بعدد من الخصائص الهامة التي كان من

المفترض أن تدعم عملية الانتقال الديمقراطي ومنها:

\*الدرجة المتقدمة من الاندماج الوطني .

\*غياب الانقسامات الدينية و الإثنية<sup>1</sup> فالشعب التونسي موحد من الناحية الدينية فهو مجتمع مسلم وينتمي

إلى الطائفة السنية وحتى من الناحية الفقهية على مذهب واحد وهو المذهب المالكي الأشعري .

كذلك بالإضافة للوحدة الدينية فإن الشعب التونسي موحد اجتماعيا لا يوجد فوارق اجتماعية كبيرة

بين فئات المجتمع التونسي، أما من الناحية العرقية لا توجد هناك أعراق مختلفة فأغلبية الشعب التونسي

شعب عربي ونجحت تونس في استيعاب الأقليات العرقية الأخرى على غرار البربر وبالرغم من هذه

العوامل التي تشكل عنصر نجاح ودعم لعملية انتقال سلمي ولسل للسلطة وتشكل ضمانه من ضمانات

الانتقال الديمقراطي إلا أنه يوجد هناك عدة أمور تهدد مسار الانتقال الديمقراطي أهمها الانقسام السياسي

الحاد بين مختلف القوى السياسية والمتمثلة أساسا في القوى العلمانية والإسلامية من جهة وبين قوى

النظام السابق وقوى النظام الجديد بعد ثورة 14 جانفي من جهة أخرى وكلل التحولات التاريخية

الكبرى لاسيما التي تعقب ثورات تطيح بموازن القوى القديمة وتسعى لإرساء موازين جديدة يعترض بناء

النظام الجديد في تونس جملة من العوائق التي نشير إلى أبرزها:

<sup>1</sup> - عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس . رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية 2014-2015، ص 150.

## 1- الحركات والقوى المضادة للثورة:

إن النظم الاستبدادية بطبيعتها العنكبوتية، حيث تتداخل مصالح الحكم بالمال الفاسد وتستخدم آلة الإعلام لتجميل صورة النظام وتسقط النخب الثقافية لتتحول إلى أجهزة لتبرير سياسة النظام فتستقيل من أداء دورها الإبداعي والنقدي وتكتفي لعب دور كلاب الحراسة. هذه القوى كلها المرتبطة بالنظام القديم والمستفيد من المزايا المادية والمعنوية تتحول من لحظة سقوط إلى حركة مقاومة تبرز وتخدم بحسب ما تتخذه قوى "الثورة" من سياسات تجاهها. وتستخدم كل السبل ما كان مشروعاً منها وما كان غير مشروع لاسترجاع قوتها والتحرك في الوقت المناسب لاسترداد مواقعها، ولأن "الثورة" إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى وإنما تكثف جهودها لإسقاط رأس النظام أولاً، فإن ما ينشأ عن "الثورة" من روح انتصاريه وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي والسريع غالباً ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم وتفكيك البنى التي كانت تسنده وتستفيد منه، تلك الطبيعة العنكبوتية يصعب معها تحديد ما يبقى من تلك البنى وما ينحل منها على إثر سقوط رأس النظام فلكل بلد ظروفه ولكل ثورة طريقتهما في التعامل مع الحركة المضادة لها.<sup>1</sup>

وفي النموذج التونسي للانتقال الديمقراطي تظل بقايا التجمع الذي كان حاكماً زمن بن علي وحل بقرار قضائي بعد "الثورة"، المحور الذي تدور حوله وتلتقي معه ذاتياً وموضوعياً بقية القوى التي أطاحت "الثورة" بمصالحها أو تضررت مواقعها المادية والرمزية جراء ما أفرزه الانتقال الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة، ولا يقتصر الحديث هنا على بقايا النظام القديم أو من خدمه وتحالف معه، بل يشمل أحياناً بعض القوى الثورية التي قد تكتشف أن تناقضها مع النظام الذي أفرزته "الثورة" لا يقل حدة وعمقاً عن تناقضها مع النظام الذي أطاحت به، والذي يريد أن يرصد الحركة المضادة للثورة وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس يجب أن يقف على ما يبث في وسائل الإعلام وفي عدد من التشكيلات الحزبية

<sup>1</sup> - عزالدين عبد المولى ، مرجع سابق.

وفي مساحات القضاء وفي دورات الانفلات الأمني المنتظمة والتي يصعب تصور حدوثها عفويًا دون تخطيط وتنسيق.<sup>1</sup>

وبالرغم من المحاولات المتكررة من طرف هذه القوى المضادة للثورة والتي تترصد بمكتسباتها وتحاول عرقلة تحقيق أهدافها إلا أن تونس على مستوى بناء المؤسسات وخفض مستوى الاحتقان السياسي بانتهاج سياسة الحوار وسياسة التنازل نجحت إلى حد ما في تجاوز كثير من العقبات نحو تحقيق الديمقراطية وتأمين مسار الانتقال الديمقراطي إلا أن هذا النجاح على المستوى السياسي لم يرافقه نجاح على المستوى الاقتصادي والاجتماعي جراء انكشاف زيف مقولة "المعجزة الاقتصادية" التي روجها النظام السابق طيلة فترة حكمه وساعده على ترويجها دوليا ولدى المؤسسات المالية العالمية من كان يدعم سياساته في الخارج.<sup>2</sup>

## 2- التحدي الاقتصادي والاجتماعي:

من الطبيعي جداً في حالة حدوث ثورة فإنه يحدث ركود وارتباك وأحياناً توقف في السير الطبيعي لكثير من القطاعات الاقتصادية أثناء "الثورة" وبعدها مباشرة نظراً لما يصاحب الثورات عادة من فوضى وانفلات وانهياب للانضباط العام، فقد ورثت "الثورة" التونسية تركه اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية وواقع الحال الذي لا يبتعد وصفه كثيراً عن الوضع الكارثي، فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية حيث بلغت 1.8 تحت الصفر، لما كشفت الأرقام على أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة وكان آخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصادي التونسي تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى درجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي.<sup>3</sup>

1 - عزالدين عبد المولى ، مرجع سابق.

2 - نفس المرجع.

3 - نفس المرجع.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد خلف بن علي وراه نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس حيث وصلت إلى نحو 25% وذلك وفقاً للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً، ونظراً لاختلال ميزان التنمية الجهوية سواء في العهد السابق أو في عهد الرئيس بورقيبة، فإن الفقر يسود في اغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي حيث تركز المشاريع التنموية الكبرى وتضخ رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية وخاصة في القطاع السياحي الذي يشغل نسبة نحو 12% من اليد العاملة التونسية، وترتفع نسبة الفقر في اغلب المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي حيث تتركز الاحتجاجات وتتواصل منذ انطلاق شرارة "الثورة" والى يومنا هذا، مطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل تلك المناطق ، لا يكمن الخطر في تلك الاحتجاجات في موجة الغضب التي تصاحبها فتنحول أحياناً إلى أشكال من العنف تستهدف مصالح الدولة وممثليها ورموزها فحسب<sup>1</sup> وإنما تهديدها لاستقرار تلك المناطق وهروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمناً، وربما مغادرة البلاد أصلاً، فيستمر التهميش وتستفحل البطالة وتدخل في حلقة مفرغة يصعب كسرها والخروج منها.

وبالرغم من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد التونسي بعد "الثورة" والتي من المنتظر أن يطول أمد معالجتها فإنه هناك محاولات من طرف القوى الانتقالية لمنع الاقتصاد الوطني من الانهيار من خلال استعادة نشاط المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على احتياط النقد الأجنبي والسيطرة على التضخم، إلا أن هذه المحاولات بقيت ضعيفة ولم ترقى لطموحات الشعب التونسي وخاصة الشباب الذي قام ب"الثورة". وتبقى هذه الأوضاع قنابل موقوتة وعقبة من أهم العقبات التي تواجه التجربة الديمقراطية الحديثة في تونس.

<sup>1</sup> - عزالدين عبد المولى، مرجع سابق.

## 3- المحيط الإقليمي والدولي:

كما كسبت "الثورة" التونسية أصدقاء في محيطها الإقليمي وعلى الصعيد العالمي لاسيما بعد سقوط نظامي مبارك والقذافي و بعد نجاح النظام المغربي في إدخال إصلاحات سياسية ودستورية أعادت توزيع مناسب للسلطة بين مكونات النظام السياسي، ومنحت الحكومة صلاحيات لم تكن تتمتع بها الحكومات السابقة.

فانه يوجد من بين القوى الإقليمية من يرى في الربيع العربي تحولاً ليس في مصلحته ومثلما توجد في الداخل قوى مضادة للثورة ففي الخارج أيضاً قوى مضادة للثورة تسعى لإرباكها سعياً للحد من تأثيراتها سواء عبر العمل الميداني المشترك بين الداخل والخارج أو بتقديم دعم إستخباراتي ومادي ولوجستي لمجموعات عابرة للإقليم تشترك في نظرتها للثورة مع نظرة تلك القوى الإقليمية وتلتقي معها موضوعياً على إجهاضها<sup>1</sup> ولعل أهم دولة راعية للثورات المضادة هي دولة الكيان الصهيوني التي لا تريد أي نموذج عربي ديمقراطي وتبقى كل الدول العربية إما تعيش تحت طائلة الاستبداد أو تنزاح نحو الدول الفاشلة وتبقى هي الدولة الوحيدة في المنطقة دولة ديمقراطية ودولة قوية هذا بالإضافة إلى اغلب دول الخليج وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أعلن قاداتها في كثير من المناسبات عل أنها متوجسة من ثورات الربيع العربي وترى فيه تهديداً حقيقياً لها ولنظامها السياسي بالإضافة إلى كثير من الدول الغربية التي عملت على عدم الاستقرار في المنطقة من خلال المقاربة الأمنية لتلك الدول وتطابق عدة قرائن تدل على العلاقة الوطيدة بين الإرهاب والاعتقالات السياسية التي حدثت في تونس بعد "الثورة" والتي تهدف إلى إدخال البلاد في فوضى وتؤدي في النهاية إلى إفشال المسار الانتقالي وإرباكه.

<sup>1</sup> - عزالدين عبد المولى، مرجع سابق.

كما أن الأوضاع الغير مستقرة في الشقيقة ليبيا كان له الأثر الكبير في عدم الاستقرار وفي تدفق السلاح من الحدود، هذا بالإضافة إلى ركود قطاع الفلاحة نتيجة خسارة السوق الليبية والتي كانت وجهة كثير من المنتجات الفلاحية التونسية.

#### 4- الإرهاب:

إن هذه الظاهرة تؤثر على الاستقرار السياسي وتؤثر على بناء المؤسسات الديمقراطية الناشئة حيث تؤدي إلى إرباكها وربما إلى تعطيلها ولقد عرفت تونس ظاهرة الإرهاب قبل "الثورة" لكنها كانت محدودة لم تؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية و الاقتصادية، حيث كانت الأحداث الإرهابية تتم بنسق بطيء، بمعدل عمل إرهابي كل 8 سنوات تقريباً، وبعد سقوط النظام السياسي بعد "الثورة" كانت الأرضية مهيأة لانتشار مثل هذه الظواهر وظهرت جماعات وأفكار متشددة مثل جماعة أنصار الشريعة وهي تيارات تنتمي إلى السلفية الجهادية، حيث شهدت سنة 2013 انتشار الإرهاب في تونس وشهدت البلاد العديد من الاعتداءات المتكررة على رجال السياسة ورجال الفكر والمعالم الدينية والزوايا، وتطور الخطر الإرهابي بشكل مفرغ في حيز زمني وجيز،<sup>1</sup> حيث قامت تلك الجماعات الإرهابية بعدة أعمال كادت أن تدخل البلاد في دوامة عنف وكادت أن تؤدي إلى انتكاسة في مسار الانتقال نحو الديمقراطية ولعل أهم تلك العمليات نجد:

\* اغتيال المعارض شكري بلعيد يوم: 06 فيفري 2013.

\* اغتيال النائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي يوم: 25 جويلية 2013.

\* منذ افريل 2013 شهد جبل الشعانبي عدة عمليات ضد الجيش التونسي وأدت تلك الأحداث إلى قتل أكثر من 40 جندي تونسي.

\* هجوم متحف باردو في 18 مارس 2015 والذي خلف 22 قتيلاً.

<sup>1</sup> - سوسن زغلول السيد علي مصطفى، مرجع سابق.

\* هجوم سوسة في 26 جوان 2015 والذي خلف 38 قتيلاً .

\* هجوم بنقردان في 18 مارس 2016 والذي خلف 20 قتيلاً إضافة إلى قتل 54 عنصراً من المسلحين.

وتواصل تونس الحرب على الإرهاب بصفة جدية منذ أن صنفت أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي وتم ضبط إستراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة تقوم على العمل الميداني الناجح والتصدي الفوري لتلك الأعمال. هذا بالإضافة إلى السيطرة على مسالك الإمداد والتمويل لهذه العناصر وكذلك مسالك الاستقطاب والانتدابات التي تستهدف الشباب عبر الانترنت والمساجد والجمعيات ورسم خطط وطنية للتنمية والشغل وضبط سياسة شبابية فاعلة تحد من عمليات استقطاب الشباب،<sup>1</sup> وساعد الحكومة في ذلك هو عدم وجود حاضنة شعبية لهذه الظاهرة واكبر دليل على ذلك ما حدث في أحداث بن غردان، عندما التأم الشعب مع القوى الأمنية في إحباط تلك المحاولة الإرهابية الخطيرة.

وبالرغم من أن تونس شهدت نجاحات أمنية معتبرة في الآونة الأخيرة يبقى الخطر الإرهابي احد

أكبر التهديدات الحقيقية لتوجه تونس نحو الديمقراطية.

<sup>1</sup> - محمد حسن القاضي، الثورات العربية وجدلية التحول الديمقراطي . تاريخ النشر 2012/01/18 متاح على:

www.elsysai.com .. تاريخ الاطلاع : 2017/03/22.

## المطلب الثاني: ضمانات الانتقال الديمقراطي في تونس

إن الحديث عن الضمانات التي تؤدي إلى نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس والتأكيد على ضرورة وجود مبررات مقنعة على عدم حدوث انتكاسة لمسار الانتقال الديمقراطي كما حدث لكثير من الدول المماثلة والتي شهدت تحولا ديمقراطيا ولكنه لم يكتمل بسبب أو بآخر حيث أن تونس تختلف عن كثير من الدول حيث عرفت كيف تجتاز المراحل الصعبة وتحقق الاستثناء العربي في ذلك ولعل من أهم الضمانات الأساسية لتأمين المسار الديمقراطي والوصول إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي هو:

### 1- المبادئ الدستورية والقانونية :

يعتبر الدستور التوافقي الذي أفرزته الطبقة السياسية من أهم الانجازات التي قامت بها تونس بعد "الثورة" والذي أكد على عدة مبادئ أساسية تتعلق أساسا بالحرية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولهذا فان المبادئ التي جاء بها الدستور هي أولى الضمانات التي تؤكد على تأمين المسار الديمقراطي وعقبة كبيرة أمام عودة الممارسات السابقة كما أن القوانين المفسرة والمطبقة لهذا الدستور تعتبر خطوة في اتجاه تونس نحو تحقيق العدالة وسيادة مبدأ القانون.

وبالرغم من أن الدستور يعتبر من أهم الضمانات الأساسية لعدم عودة الاستبداد إلا انه لا يعتبر هو الضمانة الوحيدة على اعتبار أن كثير من الدساتير والقوانين تم تغييرها والتراجع عنها في كثير من البلدان التي شهدت إصلاحات دستورية وقانونية.

### 2- الوعي المجتمعي:

إن المجتمع التونسي تواق للحرية والعدالة والعيش الكريم والذي حارب الاستبداد والفساد طيلة فترة بن علي وبورقيبة إضافة إلى درجة الوعي الجماهيري الذي كان القاعدة الصلبة لتأطير الاحتجاجات التي أدت إلى سقوط نظام بن علي هو الدعامة الأساسية لتأمين مسار الانتقال الديمقراطي وذلك من خلال الوعي السياسي الموجود لدى المواطن التونسي والذي استطاع أن يفرق بين النظام والدولة بحيث حافظ على استمرارية الدولة

ومؤسساتها وبناء مؤسسات جديدة وفق المعايير الديمقراطية والشرعية الشعبية، فالمواطن التونسي مستعد أن يحمي ثورته ويحمي ديمقراطيته الناشئة بكل الوسائل المشروعة وبطريقة حضارية.

### 3- دور المجتمع المدني:

إن أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني هو إحداث التوازن بين السلطة والمجتمع ولعل من أهم أسباب نجاح النموذج التونسي هو وجود مجتمع مدني قوي ومنظم ساهم مساهمة فعالة في تنظيم المجتمع والتعبير عن طموحاته وتوجهاته السياسية والاقتصادية وفق رؤية منظمة تؤثر على صانع القرار.

ويتكون المجتمع المدني التونسي من القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة ممثلة في منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدينية والنقابات المهنية والمنظمات الغير حكومية الأخرى<sup>1</sup> حيث أن المجتمع التونسي بانسداد العمل السياسي طيلة 60 سنة من الاستقلال لجأ إلى النضال داخل منظمات المجتمع المدني وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة المحامين.

وهو ما مكنه من محاولات تصحيح مسار الأوضاع في مرحلة ما بعد "الثورة" بعد الانفتاح السياسي وحرية إنشاء الجمعيات، حيث شهدت الساحة ظهور عدة منظمات وجمعيات متزايدة من حيث العدد والنوع والاختصاص وكان للمجتمع المدني دور بارز في تغيير الأوضاع والضغط على الحكومات المتعاقبة بعد "الثورة" وعلى المجلس الوطني التأسيسي ومجلس نواب الشعب كما أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة في إنجاز كافة مراحل العملية السياسية والانتخابية إما بالمشاركة في عملية المراقبة أو التدريب وكذلك بالعمل الميداني والتواصل مع المواطنين وفي التنسيق مع هيئة الانتخابات وفق ما يخوله لها القانون<sup>2</sup> وقد شاركت عدة منظمات من المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات أهمها منظمة عتيد ومنظمة أنا يقظ ومنظمة شاهد ومركز الدراسات الإسلام والديمقراطية وغيرها.

<sup>1</sup> - سوسن زغلول على مصطفى، مرجع سابق .

<sup>2</sup> - نفس المرجع .

كما يلعب المجتمع المدني التونسي دور الحكم بين مختلف القوى السياسية عن طريق إشاعة ثقافة الحوار والتعايش بين مختلف الحساسيات السياسية خاصة عند حدوث الأزمات.

ومن خلال تاريخه النضالي يسعى المجتمع المدني بكل قوة لتأمين مسار الانتقال الديمقراطي حتى يجنب البلاد العودة إلى مظاهر الاستبداد وذلك من خلال التصدي لكل محاولات الاستئثار بالسلطة وإقصاء الآخر والتصدي لكل محاولات الخروقات القانونية والدستورية من خلال الممارسات اللامسؤولة خاصة من طرف النخبة الحاكمة.

ولهذا يعتبر المجتمع التونسي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يعول عليها في لعب دور مهم في الحفاظ على مكتسبات "الثورة" وإيجاد الحلول المناسبة بالاشتراك مع الطبقة السياسية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد والخروج من تلك الأزمات بأقل التكاليف وفي إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

#### 4- دور الأحزاب السياسية:

كان للأحزاب السياسية دور مهم في إنقاذ البلاد عن طريق حل الأزمات السياسية الحادة التي طرأت بعد "الثورة" عن طريق الحوار وعن طريق التنازل من أجل المصلحة العليا للوطن ، والوصول بالبلاد إلى بر الأمان وهذا يحسب للطبقة السياسية ككل، فبالرغم من النجاح الذي حققته الأحزاب السياسية في إدارة الأزمة السياسية إلا أنه مازال هناك عمل كبير من أجل الحفاظ على مكتسبات "الثورة" واستكمال بقية المؤسسات الدستورية وتأمين المسار الانتقالي بشيوع ثقافة القبول بالآخر والقبول بنتائج الانتخابات والاحتكام للإرادة الشعبية سواء كان ذلك عن طريق الانتخابات أو عن طريق الاستفتاء وفق ما أقره الدستور ولذلك يعتبر النضج السياسي للنخبة السياسية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة هو العامل المهم الذي تعول عليه تونس في استكمال طريقها نحو الديمقراطية والحفاظ عليه بكل الوسائل.

## 5- دور المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش التونسي بعيدا عن السياسة منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب على عكس الجيوش في مصر والجزائر وسوريا خبرة في الدفاع عن النظام التسلطي ومؤسسة الحكم في مواجهة الانتفاضات الشعبية حيث يقول في هذا الإطار السيد رضوان المصمودي في حوار أجريناه معه على أن الجيش التونسي منذ الاستقلال منعه بورقيبة من التدخل في السياسة على عدة اعتبارات منها ذاتية خاصة بعد المحاولة الانقلابية في سنة 1962م واعتبارات موضوعية تتعلق بقدرة البلاد من الناحية المالية حيث اهتم بورقيبة بالتعليم على حساب التسليح ويقول أيضا أنا والذي من الضباط المؤسسين للجيش التونسي فكانوا يتدربون على الحيادية وكل من يشتمون عليه رائحة التدخل في السياسة يطرد مباشرة وربما الجيش العربي الوحيد الذي لديه هذه العقيدة.

واستمر بن علي على نفس المنوال وركز في حكمه على وزارة الداخلية التي تعتبر قبضته الحديدية لتثبيت أركان حكمه، وقد مثل بعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملا حاسما في نجاح "الثورة" وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام ولم يستجيب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلا سقوط النظام على أن يرتكب مذبحه بحق المدنيين.

كما ان الجيش التونسي بعيد كذلك عن الاقتصاد والمال على خلاف مما هو عليه في بقية الجيوش العربية مثل الجيش الجزائري الذي يحتكر جزءا من الاقتصاد الوطني خاصة في قطاع التجارة الخارجية وبالضبط في استيراد مواد التموين وكما هو الحال أيضا عليه الجيش الليبي والجيش المغربي والجيش السوري أما الجيش المصري فحدث ولا حرج حيث انه يتحكم في حوالي 25 بالمئة من الاقتصاد المصري أما الجيش التونسي فمذ الاستقلال بعيد عن الاقتصاد واكبر دليل على ذلك أن كثير من أصحاب الرتب العالية من متقاعدين ليس لديهم حتى سكنات لائقة وفي مستوى اجتماعي لا يليق بهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رضوان المصمودي، مرجع سابق.

وتعتبر هذه العقيدة لدى الجيش التونسي بابتعاده عن السياسة والاقتصاد عامل من أهم العوامل التي تظمن النخبة السياسية على أن لا يفكر الجيش أبداً في الاستحواذ على السلطة وتعطيل المسار الانتقالي والانقلاب على الديمقراطية الناشئة على غرار ما وقع لكثير من البلدان التي شهدت نفس تلك التحولات في حقبات متعددة من الزمن.

كما أنه من حق القوى السياسية أن تحلم أكثر من خلال أن الجيش هو الذي يحمي هذه الديمقراطية الوليدة ويؤمن إرادة الشعب من خلال تفعيل دوره الدستوري وهو حماية الدولة وحماية إرادة الأمة. وهذا ليس غريب على اعتبار أن الجيش هو الذي حمى "الثورة" وفي مرحلة الفراغ السياسي حافظ فقط على مؤسسات الدولة ولم يستحوذ على السلطة فمن شأنه أن يواصل دوره الوطني في تأمين مسار الانتقال الديمقراطي.

### المطلب الثالث: آفاق الانتقال الديمقراطي في تونس

إنه من الصعب أن نعطي توقعات لما سوف تؤول إليه الأمور في مشهد سياسي مازال يفتعل أو تنتبأ بما سوف يكون في المستقبل.

ولكن من المسلمات أن الشعب التونسي تحرر من كابوس الخوف الذي تحكم في النفسيات والعقول تحرر اللسان وتحرر الوجدان وتحرر الشباب من الرهبة ومن هيبة الدولة وغطرسة السلطة.

فلا شيء أصبح يخيف الناس وشعارهم "لا خوف بعد اليوم" واستعاد التونسيين حقهم في تملك الفضاء العام الذي أصبح مجالاً للحديث السياسي .

ولهذا كان لزاماً على التونسيين بعد التمتع بالحرية التي فقدوها منذ الاستقلال الحفاظ عليها بكل الوسائل. فالشعب التونسي ليس مستعد أن يضحى بما حققه من انجازات على المستوى السياسي ويأمل أن تترجم تلك الانجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - على خليفة الكواري ( وآخرون)، مرجع سابق ، ص 95.

ولهذا فإنه لا أحد يجزم أن "الثورة" سوف تحقق أهدافها فقط بمجرد اندلاعها أو لأنها بدأت المشي على الطريق، فالتاريخ البشري مليء بالثورات المجهضة والثورات المغدورة والثورات المخطوفة فـ"الثورة" التونسية بدون قيادة واندلعت دون نظرية ولا برنامج وتحاول الآن أن تستدرك ذلك.

وولدت دون يد مرهبة "يد مسلحة"، بما أنها سلمية وتجهد نفسها على أن تقطع مع الماضي وممارسته السيئة<sup>1</sup>. كما أن الدساتير هي فعلا ضرورية لتكريس سيادة الشعوب وضمان حقوقها ببناء الديمقراطية وتقييد الحكام وإحقاق الحريات لكنها ليست كافية وحدها لتحسين المجتمعات من السقوط تحت تأثير الاستبداد. فالشعوب اليقظة والمؤمنة بكرامتها وسيادتها والمتحفزة للحرية والمكافحة من أجلها وحدها هي المؤهلة أن تحمي الأنظمة الديمقراطية. فالثورات لا تحدث كل يوم. فالفرصة تتاح مرة واحدة كما يقال فهي فرص يمنحها التاريخ لمآما للشعوب فإما أن تثمر حرية وكرامة إذا أفلحت الشعوب بنخبها في أن تذهب بها إلى غاياتها، وإلا انتكست لما هو أسوأ وتلك هي أحكام التاريخ.<sup>2</sup>

ولهذا يمكن أن نتوقع عدة مآلات لما سوف تسير إليه الأمور في تونس بعد بداية الطريق نحو تحقيق أهداف "الثورة" وبناء المؤسسات الشرعية والمنتخبة ووضع اللبنة تلو اللبنة نحو بناء الديمقراطية وتأمين مسار انتقال تونس نحو الديمقراطية.

- السيناريو الأول: وهو أن تحقق تونس أهداف ما يطمح إليه الشعب الذي خرج في ثورة الحرية والكرامة من أجل تحقيق أهداف "الثورة" وهي تحقيق الحرية والكرامة والعيش الكريم الحرية التي فقدها الشعب التونسي بكل أبعادها حرية التعبير وحرية الحركة وحرية النشاط وحرية الاسترزاق والكرامة الإنسانية والعيش الكريم وذلك بتوفير مناصب الشغل عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تفرز حكومة شرعية تحقق الظروف الملائمة للاستثمار من أجل توفير فرص عمل حقيقية بهدف القضاء على البطالة وتحقيق

<sup>1</sup> - على خليفة الكواري ( وآخرون)، مرجع سابق ، ص 99.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد الشعب التونسي بدون استثناء بإعادة النظر في القوانين المجحفة الموروثة عن النظام السابق وتطبيق القانون وسيادته بين جميع أفراد المجتمع سواسية دون استثناء .

وهذا الرأي له عدة مؤيدات وهو أن العودة نحو الاستبداد والفساد بالنسبة للنموذج التونسي أمر صعب إن لم نقل مستحيل وهذا لعدة اعتبارات تم ذكرها في المطلب السابق على اعتبار أن الشعب التونسي بمختلف قواه السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية ليس مستعد لإدخال البلاد في دوامة الفوضى السياسية والعودة بالبلاد للوراء. فبالرغم من صعوبة البناء الديمقراطي إلا أنه يبقى أمل كل التونسيين في تحقيق انتقال ديمقراطي على غرار كثير من الشعوب التي كان لها تجارب مماثلة في العالم.

كما أن وعي النخبة التونسية بصعوبة الموقف وخاصة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ورثوها عن النظام السابق وان الحلول الممكنة للخروج من تلك الأوضاع يمكن أن تكون في احترام قواعد واليات الحكم الديمقراطي لا غير .

هذا وانه لكي تتجه تونس بخطى ثابتة نحو التمشي الديمقراطي يجب الإجابة على سؤالين اساسيين وهما محاربة الفساد المالي والإداري الموروث على النظام السابق بتوفر الإرادة السياسية لمقاومة ذلك وبتخاذ عدة إجراءات عملية تمنع تقشي هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الشعوب والأوطان، والسؤال الثاني وهو معالجة الأوضاع الاجتماعية الخطيرة التي يمر بها المجتمع التونسي كالفقر والبطالة وغيرها وذلك بالنهوض بالاقتصاد عن طريق اعتماد منوال تنمية يخرج البلاد من أزمته الاقتصادية حتى يشعر المواطن التونسي بجدوى العملية السياسية وتزيد المشاركة الشعبية في المواعيد الانتخابية وتتفاعل القوى الاجتماعية مع مخرجات النظام السياسي بايجابية إن الخروج من هذا الوضع يتطلب تكاتف كل الجهود والإحاطة اللازمة من طرف الجميع سوى كان ذلك من طرف المؤسسات الرسمية والمتمثلة في المؤسسة التشريعية بالتسريع بوضع الترسنة القانونية اللازمة و المؤسسة التنفيذية بوضع الاستراتيجيات على المستوى القريب و المتوسط و البعيد ووضع البرامج لتنفيذها ومؤسسة القضاء التي يجب عليها ان تحقق العدالة والمساواة بين الجميع بدون استثناء. كما يجب أن لانهمل

دور المؤسسات الغير رسمية مثل الأحزاب السياسية التي يجب عليها أن ترقى من خطابها السياسي وان تبتث روح الأمل في الأوساط الشبابية التي كانت وقود للثورة وان ترافق العملية التتموية بحكم ارتباطها بال جماهير التي تتفاعل معها في كل المحطات السياسية وأيضا دور المجتمع المدني الذي يجب أن يلعب دوره الوطني في نقد السياسات الحكومية الخاطئة وطرح البدائل لمعالجتها كما أن للإعلام والإعلاميين واجب كبير في تحقيق الوعي الاجتماعي وان يكون مستقلا بعيدا عن التجاذبات السياسية وان يمارس دوره بمهنية وان يكون على مسافة واحدة بين جميع الأطراف السياسية سوى كانت رسمية أو مجتمعية وبالإضافة إلى دور هذه المؤسسات الرسمية والغير رسمية في معالجة تلك الأوضاع التي تشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس يبقى الدور المهم والأساسي هو وعي المواطن التونسي الذي يعتبر هو المعني الأول بتحقيق الديمقراطية والتضحية من أجلها وكذلك هو المعني الأول بالانتفاع بها عندما يشتد عودها وتحقق أهدافها الممتثلة في العيش الكريم وتحقيق الرفاهية.

- السيناريو الثاني: وهو أن النخب السياسية سوى كانت في الحكم أو في المعارضة لم تستطع أن تقنع الشعب التونسي بجدوى العملية السياسية برمتها ولم يجد الشعب التونسي من فائدة له خصوصا عندما تقف العملية عند حدوث الانتقال السياسي ولم يصحبه انتقال اقتصادي يؤدي إلى حل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشعب التونسي والتي ثار من أجلها في ثورة الحرية والكرامة، هذا الوضع الجديد عندما تقشل القوى الجديدة في تحقيق أهداف "الثورة" يؤدي إلى الشعور باليأس والاحتقان وربما الحنين للماضي بسلبياته وتناقضاته.

فيؤدي ذلك إلى ذم الأحزاب السياسية لأن العملية السياسية لا تحدث ولا تؤمن إلا بوجود أحزاب قوية ومتجذرة اجتماعيا ولها رؤية وبرنامج واضح يحقق طموحات الجماهير العريضة وهذا المشهد هو أخطر شيء على الديمقراطية حسب صامويل هانتجتون وهذا هو سبب الانتكاسات التي حدثت في العالم من خلال الثورات المضادة التي حدثت لتلك الثورات في تلك البلدان.

إن أكبر شيء يهدد الديمقراطية الناشئة في تونس هو الشعور باليأس لدى المواطن التونسي الذي كره الخطب الصماء من طرف السياسيين فيؤدي ذلك إلى العزوف عن المشاركة في المواعيد الانتخابية والسياسية وتصبح الطبقة السياسية معزولة عن المجتمع فتبقى العملية السياسية تراوح مكانها ويبقى الانتقال الديمقراطي برمته في المحك هذا فضلا عن الانتقال الاقتصادي المنشود.

هذا مما يؤدي لبعض القوى الداخلية والخارجية وتحالفها مع بعضها البعض من أجل إجهاض التجربة الفتية الديمقراطية الناشئة في تونس، وهذا الأمر بالرغم من استبعاده نتيجة عدة عوامل تم ذكرها إلا أنه يبقى وارداً.

## خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تم التطرق إلى طبيعة الأحزاب السياسية التونسية والتي كانت صورة عاكسة للتوجهات الفكرية للمجتمع التونسي سوى كانت أحزاب قومية أو يسارية إسلامية ، هذا التنوع في المشارب الفكرية للأحزاب السياسية التونسية لم يمنعها من التوحد في مواجهة الحزب الحاكم ذو الطبيعة الاستبدادية والذي حكم البلاد بعد الاستقلال.

ويقدر ما ساهمت الأحزاب السياسية في مواجهة الاستبداد حاولت بكل قواها أن ترعى عملية الانتقال الديمقراطي بعد انهيار النظام السياسي وذلك من خلال المزوجة بين المسار الثوري والمسار الدستوري والقانوني وذلك بشيوع ثقافة الحوار وثقافة التنازل من أجل إنجاز التجربة الديمقراطية الفتية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مستقبل الانتقال الديمقراطي والذي يبقى رهينة الظروف الداخلية والإقليمية والدولية ووعي النخبة السياسية في الوصول به إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي .

الختامة

عرفت تونس في تاريخها الحديث عدة أحداث بداية من تاريخ استقلالها عن القوات الفرنسية وصولاً إلى اليوم ، تمثلت في عدة احتجاجات و انتفاضات أدت في الأخير إلى سقوط النظام السياسي الذي عرف بطبيعته الاستبدادية و فساده المالي كان ذلك في مطلع سنة 2011. حيث أن هذا الحدث لم تساهم فيه فئة معينة فقط أو طرف واحد و إنما عدة أطراف اجتماعية و سياسية ظلت تقاوم و تناضل من أجل حدوث تغيير سياسي حقيقي في تونس و لعل أهمها الأحزاب السياسية التي اتخذت عدة أشكال باختلاف الظروف و الفرص المتاحة تارة بالواجهة المباشرة مع النظام القائم و تارة بالضغط من الخارج عن طريق المنظمات الحقوقية العالمية، كما أن غطرسة النظام القائم و عدم منحه لهامش من الحرية و لو قليل أدى إلى انغلاقه و انعزاله مما عجل بانهيائه.

و بعد سقوط النظام سعت النخب و الأطياف السياسية الموجودة في البلاد الدخول في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال القيام بعدة خطوات لتجاوز المرحلة الانتقالية من خلال انتخاب المجلس الوطني التأسيسي والمصادقة على دستور توافقي و انتخابات برلمانية و رئاسية حرة و شفافة و انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء و السعي نحو استكمال بناء المؤسسات قيد التأسيس خاصة بعد تحديد موعد الانتخابات المحلية والجهوية من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و بالتالي السير بخطى ثابتة نحو استكمال بناء بقية المؤسسات بغية الوصول إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

ومن خلال دراستنا للموضوع نلاحظ ما يلي:

- بروز الدور الإيجابي لمعظم الأحزاب السياسية بتعبئة الجماهير و قيادتها و توجيهها من أجل تحقيق أهداف "الثورة".

- الدور الحاسم لقيادة الأحزاب التونسية و خاصة قيادة حزب حركة النهضة و قيادة حزب نداء تونس لإنقاذ المسار الديمقراطي الذي كاد أن ينزلق في متاهات أخرى خاصة بعد الأزمات السياسية التي عرفتها تونس بعد "الثورة".

- دور المجتمع المدني الفاعل في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين و جمع شمل الطبقة السياسية حول طاولة الحوار الوطني و الاتفاق على خارطة طريق يتفق عليها الجميع و يلتزم بها.
- توافق جميع الأحزاب السياسية سوى كانت ممثلة في المجلس الوطني التأسيسي أو خارجه على اصدار دستور توافقي يعبر عن مصالح جميع الأطراف السياسية و الاجتماعية.
- اعتماد النخبة السياسية الحاكمة في تونس خلال المرحلة الانتقالية على الديمقراطية التوافقية و ليس الاعتماد على الشرعية الانتخابية فقط من أجل تأمين عملية الانتقال الديمقراطي على أساس توسيع قاعدة الحكم باشتراك كل القوى الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولاً: المصادر

دستور الجمهورية التونسية.

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

ديفرجيه مورييس ، الاحزاب السياسية (ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

هاننتجتون صامويل ، الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة د. عبد الوهاب علوب). الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.

ثانياً: المراجع

1- الكتب:

1. ابراهيم سعد الدين ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . لبنان : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
2. إبراهيم فؤاد عبد المقصود ، السياسة والنظام المحلي في مصر. القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 2005 .
3. الاخزوري محمد الهادي (محرر)، الحوار الوطني 25 جانفي 2011 - 20 نوفمبر 2014 مسار فتويج . تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ط1، 2016.
4. أميرة عبد الرازق خليل ، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني و حركات الإسلام السياسي . القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، ط1، 2015.
5. إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني. القاهرة: عالم الكتب، 1983.

6. البار أمين ، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
7. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
8. الثعالبي عبد العزيز ، الكلمة الحاسمة تونس، سوسة: دار المعارف للطباعة و النشر ، 1989.
9. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، ط1، 2008
10. (—.—) ،التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، 2002.
11. الخالدي محمود ، نقض الديمقراطية . بيروت: دار الجيل، 1984.
12. خضر فتح الله ، دور الأحزاب في ظل النظام النيابي دراسة مقارنة. لبنان : ( ب د ن )، 1986.
13. خليفة علي الكواري ( وآخرون)، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2014.
14. الشاعر رمزي ، الايدولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة . القاهرة : دار النهضة العربية، 1979.
15. الشرقاوي سعاد .الأحزاب السياسية ( أهميتها - نشأتها - نشاطها).القاهرة:( د، د، ن)، 2005.
16. (—.—) ، النظم السياسية في العالم المعاصر . القاهرة : دار النهضة العربية، ط2، 1982.
17. الطماوي سليمان ، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة). لبنان: دار الفكر العربي، ط5، 1996.
18. علي الدين هلال دسوقي ، اتجاهات حديثة في علم السياسة . القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

19. غرامشي انطونيو ، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة واهي شرفان وقيس الشامي. بيروت : دار الطليعة، 1970.
20. الكيلاني محمد ،الانتقال الديمقراطي مشروعان للدولة و المجتمع .تونس ، (ب.د،ن )، 2017 .
21. لبيض سالم ، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس (1957-1987)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
22. المباركفوجي صفي الرحمان ، الأحزاب السياسية في الإسلام. القاهرة : دار سبيل المؤمنين ، ط1، 2012.
23. محمد جاب الله عمار ، العلوم السياسية بين الاقلمة والعولمة. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، ط1، 2003 .
24. محمد طه بدوي ود . ليلي أمين مرسي ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية. القاهرة :الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998 .
25. محمد محمود ربيع ود. إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 1994.
26. محمد نصر مهنا ، علم السياسة . القاهرة : دار غريب، 1997 .
27. المديني توفيق ، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى "الثورة" الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية . تونس: مسكيلاني للنشر والتوزيع ، ط1، 2012 .
28. نبيلة عبد الحميد كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. القاهرة : دار الفكر العربي، د س ن.
29. الهمامي حمة ،المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية. تونس: صامد للنشر و التوزيع، ط1، 1989.

30. هيئة الحقيقة و الكرامة، النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. تونس: الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، ط2، 2015.

31. ياسين السيد ، الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي و التراث الديمقراطي. مصر، دار ميريت، 2005.

## 2: المذكرات والرسائل الجامعية.

1. ابتسام علي مصطفى ، التحول الديمقراطي في تركيا ما بين عام 1990- ديسمبر 2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية- جامعة القاهرة ، 2005 .

2. أحمد جمال عبد العظيم ، التحول الديمقراطي في الصين. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2003.

3. اميرة إبراهيم حسن زياب ، التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية 1992- 1998، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2002.

4. إيمان أحمد عبد الحليم مهدي ، التحول الديمقراطي و الأمن القومي مع التطبيق على مصر و العراق 1991-2005. رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2008.

5. بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة الجزائر (1988-2008) . اطروحة دكتوراه ، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2009-2010.

6. النائب عائشة ، "الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية" ورقة مقدمة الى ندوة "، الثورات و الإصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال "الثورة" التونسية "التي نظمها المركز العربي

للأبحاث و دراسة السياسة الدولية في الدوحة في الفترة(19-21 أبريل 2011) .

7. حمدي أحمد، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، جامعة الأردن .

8. رجال الساسي ، معيار الشفافية في الانتخابات التشريعية 2014 تونس ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015-2016.

9. الرفاعي نجلاء ، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.
10. سلامة حسن ، التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر 1981-1993. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998 .
11. عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس . رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية 2014-2015.
12. عصام عبد الوهاب محمد أيوب ، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994-2002 . رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2006.
13. لعياضي يوسف ، التحولات السياسية الراهنة و أثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية - تونس- . رسالة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الجامعية 2014-2015.
14. مبارك أحمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية العربية في التسعينات. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
15. محمد حسن عبد الحليم، التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 2014.
16. محمد عز العرب محمد منيب، التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي بالتطبيق على حالة الكويت خلال الفترة، 1990-2009، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.
17. محمد عز العرب محمد منيب، النخبة السياسية و التحول الديمقراطي في البحرين (2002-1992) . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

18. مصطفى غلام نبي، التحول الديمقراطي في أفغانستان و العراق، 2001-2010، من منظور مقارن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

### 3: المجالات

1. شاهين عماد، هل تتحول مصر ديمقراطياً؟ . مجلة الديمقراطية، العدد20، أكتوبر2005.
2. عدلي هويد ، "المجتمع العربي و التحول الديمقراطي". مجلة الديمقراطية ، العدد 7، جوان 2002.
3. محمد عابد الجابري، " المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 157، مارس 1992.

### 4: المقابلات الشخصية

1. بن سالم محمد ، نائب رئيس هيئة الحقيقة و الكرامة تونس العاصمة يوم2017/03/30. على ساعة 10:00 صباحاً.
2. العجنقي حميدة، مناضلة ضد الإستبداد السياسي في عهد بن علي، يوم2017/05/19 على الساعة 21:00 مساءً.
3. المصمودي رضوان ، رئيس مركز الدراسات الإسلام و الديمقراطية في تونس العاصمة، يوم 2017/03/11 على الساعة 16:30 مساءً.

### 5: الدراسات

1. غليون برهان ، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
2. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، لعام1998، القاهرة ، مؤسسة الأهرام1990.
3. مطر جميل (و آخرون)، الأداء البرلماني للمرأة العربية (دراسة حالة مصر، سوريا، تونس). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4. منيستي أحمد ، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2003 .

5. هيئة الحقيقة و الكرامة ، التقرير السنوي, لسنة 2015.

6. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، مارس 2015.

#### 6: المواقع الإلكترونية

1. الإصلاح الدستوري في تونس متاح على: WWW.MOSTARIBAL.COM .

2. الانتقال الديمقراطي في تونس ، متاح على: <https://ar.wikipedia.org/wiki> .

3. تطور النظام السياسي في تونس و التجارب التنموية (1956-1987), متاح على:

<https://www.facebook.com/courshistoireEtGeographiepourBacLeEtEco/posts/63121175693757>

4. تونس الديمقراطية الجديدة تبحث عن أحزابها ، متاح على: [www.csds.cenlr.com](http://www.csds.cenlr.com).

5. الحوار الوطني (تونس) من ويكيبييا الموسوعة الحرة متاح على: <http://qr.vwikidq.org/vwiki/>.

6. خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير. متاح على:

[www.iesj.net/iasj?func=fullt](http://www.iesj.net/iasj?func=fullt&ext8.ald=94797) .

7. زياد رضوان ، الاهمية القصوى للفصل بين السلطات متاح على:

<http://ALHIWARIORG/DEBAT/SMOWIART>.

8. سوسن زغلول السيد علي مصطفى، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016.

متاح على: <http://democraticac.de/?=34699>

9. عائد عميره ، بعد 59 سنة من إعلانه: هل يحكم تونس النظام الجمهوري. متاح على :  
. www.noonpost.org/cotent/13032
10. عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي متاح على:  
<https://www.facebook.com/permalink.php?id=13330412734719438>.
11. قراءات نظرية : الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الثالث متاح على: [http://www.eipss-](http://www.eipss-eg/2/0/505)  
[eg/2/0/505](http://www.eipss-eg/2/0/505)
12. محمد حسن القاضي، الثورات العربية وجدلية التحول الديمقراطي متاح على: [www.elsysai.com](http://www.elsysai.com).
13. هشام ديردجي، العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس. متاح على: [derrqdjihicham,](http://derrqdjihicham.wordpress.com)  
. wordpress.com
14. يوسف مأمون، من "الثورة" التونسية الى تغيير النظام متاح على: [http://zawaya.magharetsia](http://zawaya.magharetsia.com/az/zawaya/)  
. com/az/ zawaya /

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر وتقدير .....	
الإهداء .....	
مقدمة .....	ج

### الفصل الأول

#### الاطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية .....	12
المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي .....	12
المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية .....	17
المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية .....	21
المبحث الثاني: ماهية الانتقال الديمقراطي .....	34
المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي .....	34
المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي .....	40
المطلب الثالث: أنماط الانتقال الديمقراطي .....	44
المطلب الرابع: عوامل الانتقال الديمقراطي .....	50

### الفصل الثاني

#### الانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس .....	58
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي .....	58
المطلب الثاني: فرص الانتقال الديمقراطي في عهد بورقيبة و بن علي .....	63

69	المطلب الثالث: عوامل الانتقال الديمقراطي في تونس
80	المبحث الثاني: مؤشرات الانتقال الديمقراطي في تونس
80	المطلب الأول: إعادة بناء المؤسسات
87	المطلب الثاني: الانتخابات الحرة والنزيهة
92	المطلب الثالث: ارساء مبدأ العدالة الانتقالية واحترام حقوق الانسان

### الفصل الثالث

#### الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: الأحزاب السياسية كفاعل اساسي في ادارة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس	101
المطلب الأول: طبيعة الأحزاب السياسية	101
المطلب الثاني: الدور الايجابي للأحزاب السياسية	111
المطلب الثالث: الحوار الوطني و انقاذ مسار الانتقال الديمقراطي	119
المبحث الثاني: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس	125
المطلب الأول: معوقات عملية الانتقال الديمقراطي في تونس	125
المطلب الثاني: ضمانات الانتقال الديمقراطي في تونس	132
المطلب الثالث: آفاق الانتقال الديمقراطي في تونس	136
الخاتمة	143
قائمة المصادر والمراجع:	146
فهرس المحتويات	155